

التقرير القطري رقم 21/206
الصادر عن صندوق النقد الدولي

عُمان

مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات؛ والملحق التكميلي الصادر عن الخبراء

12 سبتمبر 2021

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع عُمان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصاً لأراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 25 أغسطس 2021 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع عُمان.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لإطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 25 أغسطس 2021، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في عُمان في 7 يونيو 2021 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 22 يوليو 2021، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.
- **الملحق التكميلي الصادر عن الخبراء** والذي يتضمن تحديثاً للمعلومات المتاحة حول آخر التطورات.

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع سلطنة عُمان

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة - 12 سبتمبر 2021: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة الـ 14 مع عُمان.

تعرض الاقتصاد العُماني لصدمة مزدوجة من جراء الجائحة وانهيار أسعار النفط في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الكلي والناتج المحلي غير الهيدروكربوني قد انخفضا بنسبة 2,8% و 3,9% على الترتيب. غير أن التخفيضات المؤقتة في الرواتب وانخفاض حجم العمالة الوافدة ساهما في تيسير تكيف سوق العمل. ومن المنتظر أن يتعافى الاقتصاد في عام 2021، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة قدرها 1,5%، في ظل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي المحلي بفعل نشر اللقاحات وتعافي الطلب الخارجي. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط بعد انتهاء اتفاقية أوبك+ الحالية في إبريل 2022. وظلت مستويات التضخم منخفضة.

وقد ارتفع العجز المالي والدين الحكومي ارتفاعاً حاداً في عام 2020، وإن كان يتوقع أن يسجلا تحسناً كبيراً على المدى المتوسط مع تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي وضعتها السلطات. وكان العجز المالي قد ارتفع إلى 19,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو ما يعكس في جزء منه عوامل غير مرتبطة بالسياسات (لا سيما انكماش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ومن المتوقع انخفاضه إلى -2,4% في عام 2021 والتحول إلى فائض في عام 2022. وارتفع دين الحكومة المركزية إلى 81,2% من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل تغطية الاحتياجات التمويلية بالاقتراض المحلي والخارجي والسحب من الأصول، وإن كان متوقعاً أن ينخفض بشكل حاد على المدى المتوسط. كما يُتوقع أن يسهم الضبط المالي وارتفاع أسعار النفط في تقليص عجز

الحساب الجاري إلى -6,2% في عام 2021 و -0,6% في عام 2026.

وتحيط بالآفاق الاقتصادية درجة كبيرة من عدم اليقين، ويميل ميزان المخاطر نحو تحقق التطورات السلبية. فعلى جانب قصور النتائج عن التوقعات، قد يؤدي ظهور سلالات جديدة من فيروس كوفيد-19 إلى إطالة أمد تداعيات الجائحة. كما أن تشديد الأوضاع المالية العالمية قد يؤدي إلى تدهور مركز المالية العامة والمركز الخارجي. ولا يزال الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما تلك المخاطر الناجمة عن تطورات سوق النفط وصددمات نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والرصيد الأولي وأسعار الفائدة. ومن شأن حدوث تراجع كبير في أسعار النفط أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية، وانتقال التداعيات السلبية إلى القطاع غير الهيدروكربوني. وفيما

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أسس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً بشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

يتعلق باحتمالات تجاوز النتائج التوقعات، فمن الممكن تحقيق تحسن هائل في الآفاق الاقتصادية في حالة حدوث طفرة قوية في عمليات التلقيح، وارتفاع أسعار النفط، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

تقييم المجلس التنفيذي 2

اتفق المديرين التنفيذيين مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وأثنوا على الإجراءات السريعة والمنسقة جيداً التي اتخذتها السلطات العمانية على مستوى السياسات لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وباستشراف المستقبل، أكد المديرين ضرورة الاستمرار في انتهاز سياسات اقتصادية كلية داعمة لحين رسوخ التعافي بالكامل، كما أكدوا أهمية اتخاذ تدابير إضافية على مستوى السياسات عند اللزوم بحيث تكون مقيدة بوقت محدد وموجهة للمستحقين من القطاعات والأسر المتضررة بشدة.

وقد تفاقمت مواطن الضعف في المركزين المالي والخارجي نتيجة عدم التكيف بشكل كامل مع انخفاض أسعار النفط منذ عام 2015، والصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط في عام 2020. وفي هذا الصدد، رحب المديرين بالتزام السلطات الشديد بتنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لاحتواء المصروفات، والحد من اعتماد الإيرادات على أسعار الهيدروكربونات، ووضع الدين على مسار تنازلي ثابت. وشجعوا السلطات على مواصلة سعيها لحشد التأييد الشعبي للإصلاحات. وأضافوا أن إرساء ركيزة واضحة للمالية العامة سيساعد على تحقيق الضبط المالي. وأيد المديرين تعزيز نظام الحوكمة الكلي للقطاع العام، ودعوا إلى توسيع نطاق تغطية المالية العامة بحيث يتجاوز حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة العامة فضلاً عن توفير بيانات أكثر تفصيلاً عن الموازنة والدين. وأعربوا عن ضرورة وضع إطار قوي لإدارة الأصول والخصوم السيادية لتحديد درجة الانكشاف على المخاطر والتخفيف من حدتها وضمان سلامة الميزانية العمومية السيادية. ورحبوا بالجهود الجارية لتعزيز قدرات مكتب إدارة الدين العام.

واتفق المديرين على أن سعر الصرف المرتبط بالدولار الأمريكي لا يزال ركيزة ملائمة للسياسة النقدية في عُمان، حيث يساهم في تحقيق تضخم منخفض ومستقر. وبالنسبة للقطاع المالي، رحب المديرين باستمرار صلاية القطاع المالي والإصلاحات الجارية في سوق رأس المال. وفي الوقت نفسه، فقد أضافوا أنه على الرغم من استمرار سلامة النظام المصرفي، فمن الضروري مواصلة توخي اليقظة لاحتواء المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي في ظل أجواء عدم اليقين الكثيفة التي تكتنف الآفاق الاقتصادية. ودعا المديرين كذلك إلى توخي الحرص في إدارة الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك بمرور الوقت لدعم صلاية النظام المصرفي. ورحبوا بإجراء التقييم المشترك لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2021 وبعهد عُمان المستمرة لتقوية هذا الإطار.

ورحب المديرين بالتقدم الذي تم إحرازه مؤخراً على مستوى الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع غير الهيدروكربوني ودعم استدامة المركز الخارجي. وأشاروا إلى ضرورة إعطاء الأولوية لزيادة مرونة سوق العمل، وتشجيع التوظيف في القطاع الخاص، وزيادة تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل. ورحب المديرين بالجهود الرامية إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وأثنوا على تسريع السلطات لتبيرة إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة بهدف تعزيز التنافس ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة.

² في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الوصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات من خلال الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

ورحب المديرين كذلك بقرار السلطات بنشر تقرير الخبراء في إطار المشاورات.
ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهرا.

الجدول 1- عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2016-2026

توقعات				أولية							
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
قطاع النفط والغاز											
26,0	26,1	26,4	26,9	27,5	23,6	17,8	26,6	27,7	18,7	16,0	إجمالي إنتاج النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
55,7	56,4	57,7	59,8	63,0	60,4	46,0	63,6	69,7	51,3	40,1	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)
1,14	1,14	1,10	1,07	1,01	0,96	0,95	0,97	0,98	0,97	1,00	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
93,9	90,0	87,0	84,3	82,3	77,7	63,4	76,3	79,8	70,6	65,5	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
36,1	34,6	33,4	32,4	31,7	29,9	24,4	29,3	30,7	27,1	25,2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الريالات العمانية)
2,6	3,3	2,9	4,2	2,9	2,5	2,8-	0,8-	0,9	0,3	4,9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1,2	3,3	2,8	6,0	3,6	3,5	1,7-	1,4	4,0	2,1-	3,4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الهيدروكربوني 1/
4,0	3,4	3,0	2,4	2,3	1,5	3,9-	2,8-	1,6-	2,4	6,2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني
2,4	2,4	2,5	2,5	2,7	3,0	0,9-	0,1	0,9	1,6	1,1	أسعار المستهلكين (متوسط)
1,6	0,2	0,2	1,7-	2,9	19,7	14,6-	3,5-	12,0	7,4	9,4-	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
(%) من الناتج المحلي الإجمالي											
22,1	22,0	21,7	21,5	21,2	20,5	19,0	20,5	24,4	27,5	28,9	إجمالي تكوين رأس المال
10,8	10,9	10,9	10,9	10,9	11,0	13,6	13,1	13,4	13,7	15,6	العام
11,3	11,1	10,8	10,6	10,3	9,5	5,4	7,4	11,0	13,8	13,3	الخاص
21,5	21,2	20,9	20,4	19,5	14,3	5,3	14,8	19,0	12,0	9,7	إجمالي المدخرات القومية
8,9	9,1	9,7	9,8	9,9	6,8	0,7-	10,2	7,4	2,6	7,5-	العام
12,6	12,1	11,2	10,6	9,7	7,5	6,1	4,6	11,5	9,3	17,3	الخاصة
(%) من الناتج المحلي الإجمالي											
33,1	33,7	34,6	34,8	35,3	32,9	34,6	39,2	36,2	33,2	28,7	الإيرادات والمنح
21,9	22,6	23,6	24,3	25,2	23,3	26,0	29,8	29,6	23,3	21,1	الهيدروكربونات
11,1	11,1	11,0	10,4	10,1	9,6	8,6	9,4	6,6	9,9	7,6	غير الهيدروكربونات والمنح
30,8	31,9	32,8	33,4	34,4	35,4	53,5	44,2	44,0	45,2	51,2	المصرفيات
28,0	29,1	30,0	30,5	31,5	32,4	43,3	35,7	34,6	35,4	39,6	الجارية
2,8	2,9	2,9	2,9	2,9	3,0	9,9	8,5	9,4	9,7	11,6	الرأسمالية
-											
2,3	1,8	1,8	1,4	0,9	2,4-	19,33	6,0-	8,4-	12,6-	24,1-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الإقراض)
2,3	1,8	1,8	1,4	0,9	2,4-	12,1-	0,0	1,7-	6,5-	16,5-	الرصيد الكلي (معدل) 2/
26,7-	28,7-	-	-	36,1-	39,1-	47,8-	46,7-	48,4-	46,2-	54,1-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)
46,9	51,9	56,3	60,5	64,5	70,7	81,2	60,5	51,3	45,9	33,7	مجموع الدين الحكومي، منه:
26,4	27,9	32,4	37,7	43,0	51,0	60,2	45,4	38,4	32,7	20,5	الدين الخارجي
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
6,4	6,7	5,8	1,7	0,0	1,1-	28,3-	3,6-	18,9	5,4-	0,9-	القطاع النقدي
1,0	4,6	5,6	6,4	7,3	6,5	23,2	4,4	4,4	8,2	3,0	صافي الأصول الأجنبية
4,9	4,9	4,7	4,4	3,6	2,5	1,1	2,8	4,9	6,5	10,1	صافي الأصول المحلية
1,9	4,9	5,6	5,6	6,0	5,1	8,9	2,0	8,3	4,2	1,8	الانتماء المقدم للقطاع الخاص
النقد بمعناها الواسع											
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
44,3	43,3	42,6	42,4	42,4	37,5	30,5	38,7	41,7	32,9	27,5	القطاع الخارجي
27,3	27,4	27,7	28,3	29,1	24,7	18,2	26,5	27,3	19,2	16,0	صادرات السلع
17,0	15,9	14,9	14,1	13,3	12,8	12,3	12,2	14,5	13,7	11,6	النفط والغاز
أخرى											
25,4-	24,4-	23,3	22,2	21,3-	19,9-	18,9-	20,5-	23,6-	24,1-	21,3-	واردات السلع
0,6-	0,7-	0,7-	0,9-	1,4-	4,8-	8,7-	4,2-	4,3-	11,0-	12,5-	رصيد الحساب الجاري
0,6-	0,8-	0,8-	1,1-	1,7-	6,2-	13,7-	5,5-	5,4-	15,6-	19,1-	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
19,1	18,1	17,2	16,4	16,0	15,8	15,0	16,7	17,4	16,1	20,3	إجمالي احتياطيات البنك المركزي
5,6	5,6	5,6	5,6	5,7	5,9	6,3	7,3	6,4	5,5	7,0	بعدد شهور واردة السلع والخدمات في العام التالي
79,9	80,0	78,9	78,3	78,2	78,6	72,7	72,0	66,7	58,2	41,9	مجموع الدين الخارجي
85,0	88,9	90,8	92,9	95,0	101,1	114,7	94,3	83,6	82,5	63,9	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
بنود للتكرار:											
16,2-	16,9-	17,7	18,7	19,8-	21,3-	25,6-	29,1-	30,5-	28,3-	31,5-	الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني 3/
29,7-	31,2-	33,0	35,2	37,8-	40,0-	46,4-	46,7-	48,5-	47,4-	53,5-	الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني) 3/
...	105,1	106,7	105,6	107,7	107,7	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010=100)
...	0,38	0,38	0,38	0,38	0,38	سعر الصرف (ريال لكل دولار، متوسط الفترة)

المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
 1/ يتضمن إنتاج النفط الخام، والمكرر، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.
 2/ البيانات قبل عام 2021 معدلة باستبعاد مصروفات قطاع النفط والغاز التي أصبحت مسؤولية شركة تنمية طاقة عمان في 2021.
 3/ معدل حسب الدورة الاقتصادية.

عمان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

٢٢ يوليو ٢٠٢١

أهم القضايا

السياق: اعتلى السلطان هيثم العرش في يناير ٢٠٢٠، وتعهد بتنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية قوية للتصدي لمواطني الضعف التي تعاني منها السلطنة منذ أمد بعيد. فإلى جانب العجز المالي المزمن الناشئ عن عدم التكيف بشكل كامل مع تراجع أسعار النفط منذ عام ٢٠١٥، واجهت عُمان صدمة مزدوجة بسبب جائحة كوفيد-١٩ وانهباء أسعار النفط عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تفاقم مواطني الضعف المالية والخارجية. وتحركت السلطات بخطى سريعة لاحتواء انتشار الإصابة بفيروس كوفيد-١٩، واتخذت إجراءات واسعة النطاق على مستوى السياسات للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد. علاوة على ذلك، تضمنت موازنة عام ٢٠٢١ تنفيذ مجموعة من إجراءات الضبط المالي كمرحلة أولى مركزة من خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي تهدف إلى القضاء على العجز المالي على المدى المتوسط. وتتمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال الوقائي والسيولة، ولكن المخاطر الائتمانية تشكل مصدر قلق خلال المرحلة القادمة. وعجلت السلطنة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ لتشجيع نمو القطاع الخاص غير النفطي وتسهيل توفير فرص عمل جديدة.

محور تركيز المناقشات: ركزت المناقشات حول السياسات على (١) دعم التعافي الاقتصادي، و(٢) تعزيز الاستدامة المالية والخارجية، و(٣) حماية الاستقرار المالي، و(٤) إدارة التحول نحو معدلات نمو أقوى.

أهم السياسات الموصى بها:

سياسات المدى القريب: ضرورة الاستمرار في إيلاء الأولوية للتخفيف من تداعيات الجائحة إلى أن تترسخ جذور التعافي. وتوفير السياسات دعمًا إضافيًا موجهاً للقطاعات والأسر المتضررة لفترة مؤقتة، إذا لزم الأمر، دون المخاطرة بتحقيق أهداف الضبط المالي على المدى المتوسط. والانتباه للتدهور المحتمل في جودة الأصول وتوجيه الدعم بشكل أكبر إلى المقترضين المتعثرين الذين تتوافر لهم مقومات البقاء.

سياسة المالية العامة: المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لوضع الدين على مسار هبوطي ثابت ودعم المساواة بين الأجيال. واستمرار التواصل مع الجمهور لزيادة الدعم الشعبي للإصلاحات. وإرساء ركيزة مالية واضحة. وتعزيز الشفافية والحوكمة على مستوى القطاع العام ككل. ووضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: لا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائمًا لعُمان في ظل اعتماد الهيكل الاقتصادي على النفط. وستسهم الإدارة الواعية للرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك بمرور الوقت في تعزيز صلابة النظام المصرفي.

السياسة الهيكلية: تعزيز المنافسة في القطاع الخاص من خلال زيادة المرونة في سوق العمل، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وخلق بيئة مواتية للأعمال، والاستثمار في اقتصاد أكثر خضرة.

اعتمد التقرير

زين زيدان (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى)
وأوما رامكريشانان (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

عُقدت مناقشات افتراضية خلال الفترة من ٢٤ مايو إلى ٧ يونيو ٢٠٢١. وضم الفريق السيد دانييل كاندا (رئيس الفريق)، والسيد عبد الله الحسن والسيدة فاي ليو والسيد أغوستين فيلاسكيز (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وقدم الدعم وساهم في التقرير كل من السيدة إستير جورج والسيد حاتم بخاري (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وحضر الاجتماع الافتتاحي والاجتماع الختامي السيد محمود محيي الدين، المدير التنفيذي، والسيد علي الحوسني، المدير التنفيذي المناوب. وصاحب البعثة كل من السيدة مايا شويري، المستشار الأول للمدير التنفيذي، والسيد فؤاد الكحلاني، مستشار المدير التنفيذي. والتقت البعثة بسعادة طاهر العمري، الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني، ومعالي ناصر الجشمي، الأمين العام لوزارة المالية، ومعالي قيس اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسعادة عبد الله السالمي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال، ومعالي خميس الجابري، رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، وسعادة منصور الهنائي، رئيس هيئة تنظيم الخدمات العامة، وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى، ولفيف من كبار مسؤولي القطاع العام والبنك المركزي، وأعضاء المجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص.

المحتويات

٤	السياق
٦	آخر التطورات الاقتصادية
٨	الأفاق والمخاطر
١٠	مناقشات حول السياسات
١١	ألف - سياسات المدى القريب: دعم التعافي الاقتصادي
١٢	باء - سياسة المالية العامة: تعزيز الاستدامة المالية والخارجية
١٨	جيم - السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: حماية الاستقرار المالي
٢٠	دال - السياسة الهيكلية: إدارة التحول نحو معدلات نمو أقوى
٢٣	تقييم الخبراء
	الأشكال البيانية
٢٥	١- آخر التطورات الاقتصادية
٢٦	٢- تطورات قطاع المالية العامة

- ٢٧ -٣ التطورات النقدية والمالية
- ٢٨ -٤ تطورات القطاع الخارجي
- ٢٩ -٥ مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

الجدول

- ٣٠ -١ مؤشرات اقتصادية مُختارة، ٢٠٢٦-٢٠١٦
- ٣١ أ٢ - مالية الحكومة، ٢٠٢٦-٢٠١٦ (بملايين الريالات)
- ٣٢ ب٢ - مالية الحكومة، ٢٠٢٦-٢٠١٦ (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- ٣٣ -٣ المسح النقدي، ٢٠٢٦-٢٠١٦
- ٣٤ -٤ موجز ميزان المدفوعات، ٢٠٢٦-٢٠١٦
- ٣٥ -٥ مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠٢١-٢٠١٦

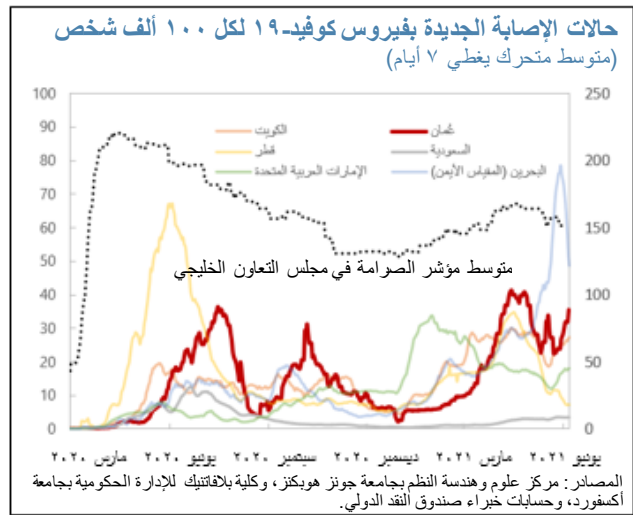
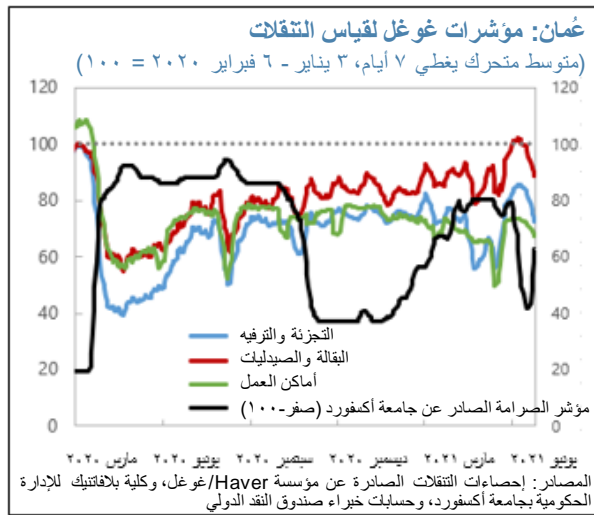
المرفقات

- ٣٦ -١ إجراءات الدعم من خلال السياسات في مواجهة جائحة كوفيد-١٩
- ٤٠ -٢ حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩
- ٤١ -٣ تقييم القطاع الخارجي
- ٤٤ -٤ مصفوفة تقييم المخاطر
- ٤٥ -٥ تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين
- ٥٥ -٦ نظرة شاملة لإدارة الأصول والخصوم السيادية
- ٦١ -٧ تأثير صدماتي الجائحة والنفط على الشركات غير المالية
- ٦٥ -٨ إصلاحات سوق العمل

السياق

١- **اعتلى السلطان هيثم العرش من خلال عملية انتقال سياسي منظم في يناير ٢٠٢٠**. وتعهد بتحسين وتبسيط عملية صنع السياسات، وإعادة تنظيم الوزارات وتعيين وزير للشؤون الخارجية ووزير للمالية للمرة الأولى. وعكفت السلطنة أيضا على تنفيذ "رؤية عُمان ٢٠٤٠" التي تركز على عدة أمور منها إعادة هيكلة الإدارة العامة وتعزيز حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وزيادة مرونة سوق العمل وتعزيز آليات إعادة هيكلة الشركات وصون البيئة.

٢- **وتحركات عُمان سريعا لاحتواء أزمة كوفيد-١٩**. وكان لتشكيل اللجنة العليا لمكافحة فيروس كورونا في مرحلة مبكرة خلال شهر مارس ٢٠٢٠ دور أساسي في تنفيذ الإجراءات الوقائية اللازمة للسيطرة على الجائحة. وتضمنت هذه الإجراءات إغلاق منشآت الأعمال غير الأساسية، ووضع اشتراطات للتباعد الاجتماعي، وفرض قيود على الحركة عبر الحدود، مع زيادة الدعم الصحي للسكان. وأعيد فتح النشاط تدريجيا في النصف الأخير من عام ٢٠٢٠، غير أنه تم تمديد القيود المفروضة في أوائل عام ٢٠٢١ نتيجة ارتفاع أعداد الإصابات الجديدة. وكان حوالي ٢٣,٥٪ (٦,٦٪) من السكان المستهدفين قد تم تطعيمهم جزئيا (أو كلياً) حتى ٥ يوليو. وتخطط عُمان لتطعيم ٧٠٪ من السكان مع نهاية عام ٢٠٢١.

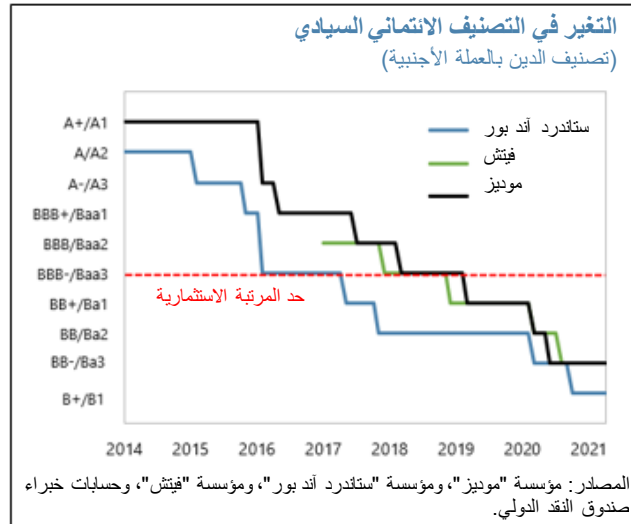
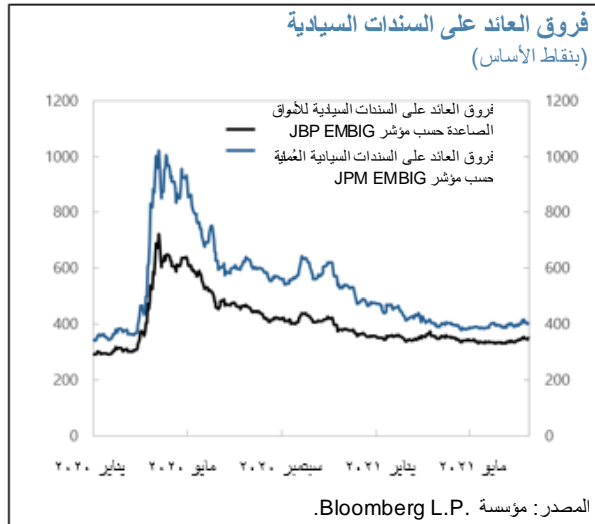


٣- **كذلك اتخذت السلطات إجراءات حاسمة للحد من تداعيات الجائحة على الاقتصاد**. واستهدفت إجراءات المالية العامة والنقد والقطاع المالي تخفيف العبء عن كاهل الأسر والشركات والبنوك (المرفق ١). وبلغ حجم الإجراءات المتخذة من خلال الموازنة العامة ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ (٠,٥٪ عام ٢٠٢١)، وتضمنت إتاحة قروض طارئة بدون فوائد، والإعفاء من بعض الضرائب والرسوم أو تخفيضها، وصداد الضرائب على أقساط، وإنشاء "صندوق الأمان الوظيفي" لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم. كذلك قام البنك المركزي العماني بتيسير الأوضاع المالية عن طريق خفض أسعار الفائدة وعمليات ضخ السيولة، وتأجيل سداد مدفوعات القروض، وتخفيض المتطلبات الاحترازية الكلية بشأن رأس المال الوقائي ونسب السيولة بحيث بلغ حجم الاستخدام الممكن ٣٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ (٢٨,٥٪ عام ٢٠٢١). واستمر عدد من مبادرات الإصلاح الأخرى خلال الأزمة. وأقرت عُمان خطة التحفيز الاقتصادي في مارس ٢٠٢١ لتخفيف تداعيات موجة الإصابات الجديدة بفيروس كوفيد-١٩ والتشجيع على تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال التخفيض المؤقت للضرائب والرسوم المفروضة على بعض القطاعات، وتعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشجيع على توظيف المواطنين في القطاع الخاص. كذلك تم الإعلان عن مجموعة من إجراءات الحماية الاجتماعية المؤقتة في إبريل ٢٠٢١

استهدفت الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة للمخاطر، وذلك لحين استكمال نظام الحماية الاجتماعية المقرر لعام ٢٠٢٢.

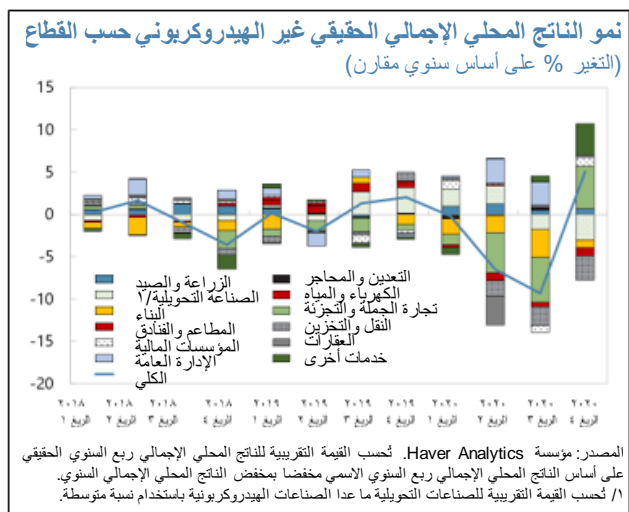
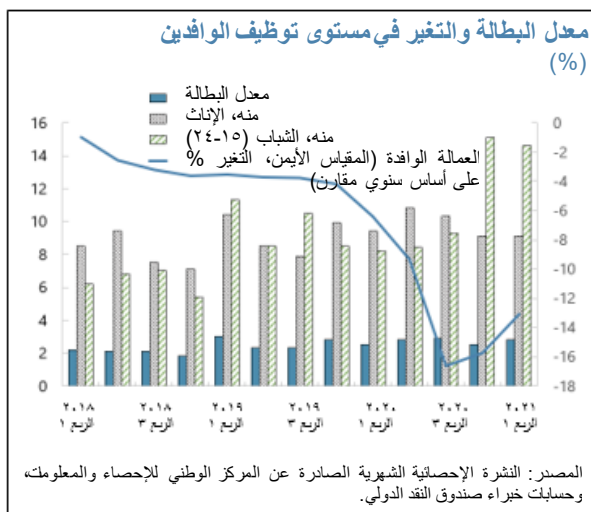
جدول النص ١: إجراءات دعم السياسات في مواجهة جائحة كوفيد-١٩			
٢٠٢١		٢٠٢٠	
(بملايين الريالات العمانية)	% من الناتج المحلي الإجمالي	(بملايين الريالات العمانية)	% من الناتج المحلي الإجمالي
الإجراءات المالية			
١٢٩,٩	٠,٤	-	-
١٦,٥	٠,١	٢٣,٨	٠,١
١١١٣	٣,٧	٢٦٣٢	١٠,٨
الإجراءات التنظيمية			
٥٧٠٠	١٩,١	٥٧٠٠	٢٣,٤
١٧٠٠	٥,٧	١٤٠٠	٥,٧
٨٦٥٩,٤	٢٩,٠	٩٧٥٥,٨	٤٠,٠
المجموع			
المصدر: وزارة المالية، والبنك المركزي العماني، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي ١/ تسهيلات في صورة اتفاقيات إعادة شراء ومبادلات نقد أجنبي. ٢/ الاستخدام المحتمل لهامش حماية رأس المال (٤٢٠٠ مليون ريال عُمانى) والزيادة في نسبة الإقراض (١٥٠٠ مليون ريال عُمانى).			

٤- وبالرغم من الجائحة وصددمات أسعار النفط، استمرت الأوضاع الداعمة في أسواق المال. وكانت هيئات التصنيف الائتماني الكبرى قد خفضت تقييم المخاطر الائتمانية في عُمان بدرجتين عام ٢٠٢٠. غير أن فروق أسعار الفائدة على الاقتراض في عُمان تراجعت عقب ارتفاعها المبدئي في إبريل ٢٠٢٠، وشهد عام ٢٠٢١ إصدارين لسندات دولية، بعضها طويل الأجل، للاستفادة من تراجع فروق أسعار الفائدة وسعي المستثمرين وراء العائد.

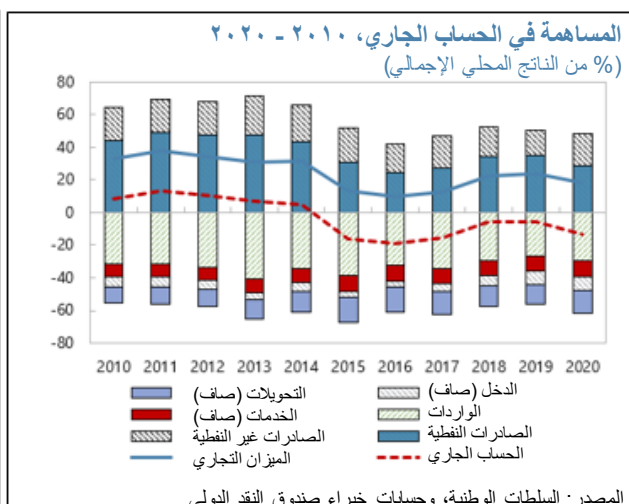
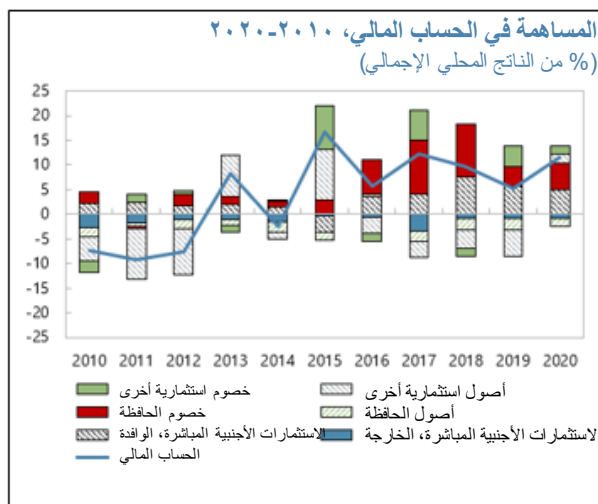


آخر التطورات الاقتصادية

٥- نتجت عن الجائحة وصددمات قطاع النفط خسائر اقتصادية هائلة. فإلى جانب التداعيات المباشرة للجائحة على النشاط الاقتصادي، تأثر قطاع النفط نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط وتخفيض إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+. وتشير التقديرات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة ٢,٨٪ عام ٢٠٢٠، مع تسجيل النمو غير الهيدروكربوني الحقيقي -٣,٩٪، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني ولكن بنسبة أقل بسبب قوة إنتاج المكثفات النفطية غير المشمولة باتفاقية أوبك+. وكانت قطاعات البناء والضيافة وتجارة الجملة والتجزئة هي الأكثر تضررا على الإطلاق. وسجل التضخم مستويات سلبية طفيفة، حيث بلغ -٠,٩٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة تباطؤ الطلب، ليرتفع لاحقا إلى ١,٩٪ (على أساس سنوي مقارن) في إبريل، وهو ما يرجع أساسا إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وساهم الخفض المؤقت في الرواتب وتراجع حجم العمالة الوافدة بنسبة ١٣٪ مع نهاية مارس (على أساس سنوي مقارن) في تسهيل تكيف سوق العمل. غير أن معدلات البطالة مرتفعة بين العاملين من النساء والشباب بالرغم من استقرار وتدني معدل البطالة الكلي.

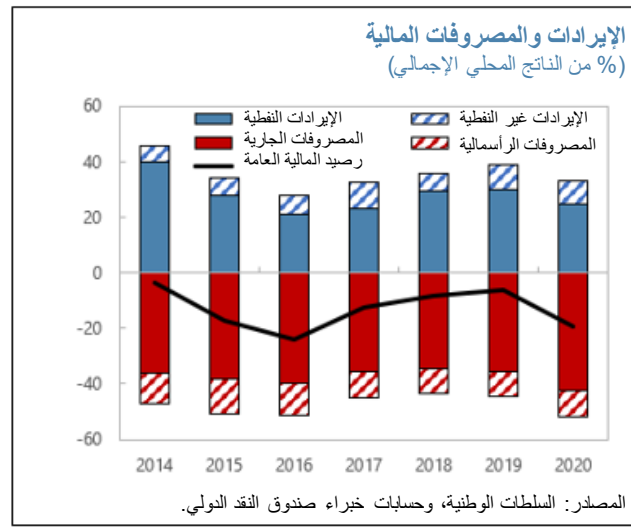
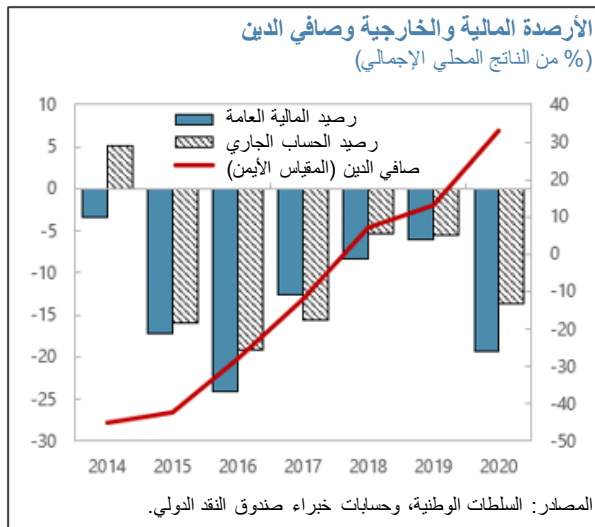


٦- كذلك تراجع المركز الخارجي. وتشير التقديرات إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى -١٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ (-٥,٥٪ عام ٢٠١٩)، وهو ما يرجع أساسا إلى انخفاض الصادرات الهيدروكربونية. وتراجعت الاحتياطات الرسمية تراجعاً طفيفاً إلى ١٥ مليار دولار أمريكي (٨٤,٤٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات)، في انعكاس لاستقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وإصدار السندات الدولية. ويؤدي إدراج الأصول السائلة لدى جهاز الاستثمار

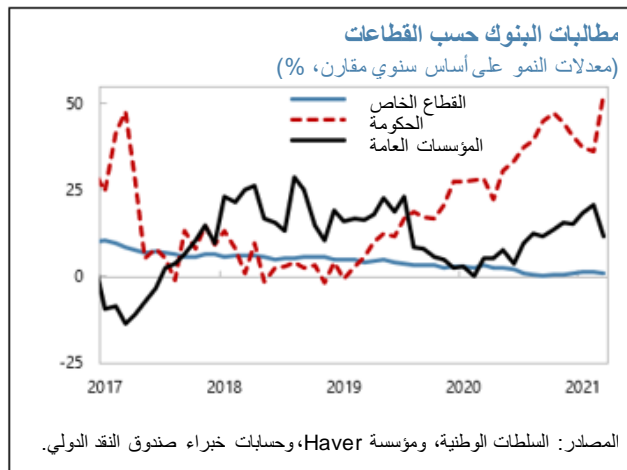
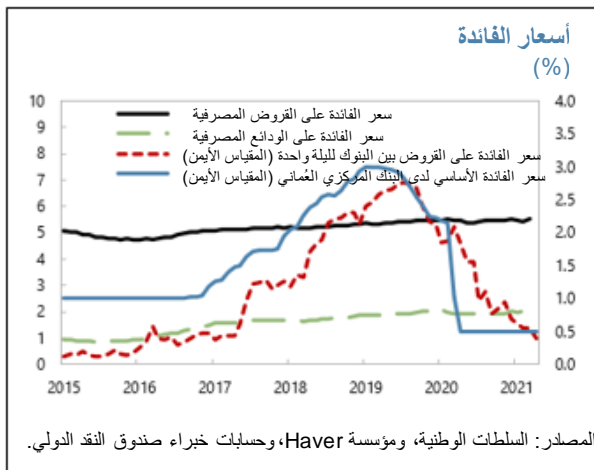


العُماني إلى زيادة الاحتياطات إلى ١٥٧,٦٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات. وحسب تقييم الخبراء، تراجع المركز الخارجي لعُمان تراجعاً هائلاً عام ٢٠٢٠ عن المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة (المرفق ٣).

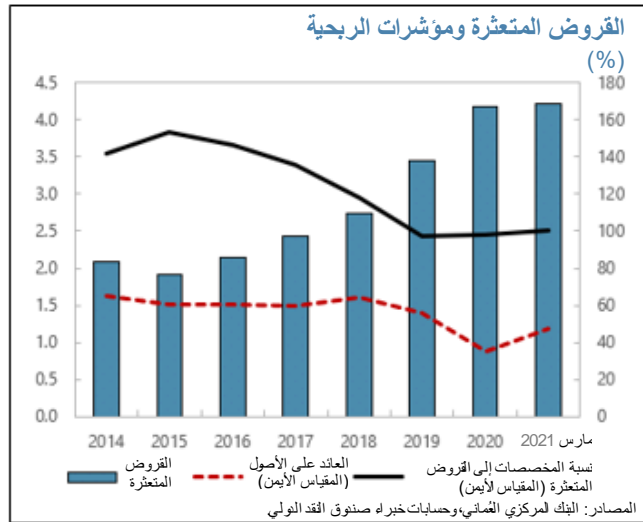
٧- **وسجل العجز المالي والدين الحكومي ارتفاعاً حاداً عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تفاقم مستويات تراكم الدين المرتفعة بالفعل.** وتراجعت الإيرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية بنسبة ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب، مما يعكس انخفاض أسعار النفط وركود النشاط الاقتصادي. ورغم المحاولات الهادفة إلى احتواء الرواتب والمصروفات الجارية الأخرى والمصروفات الرأسمالية، ارتفع العجز المالي إلى ١٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس في جزء منه عوامل غير مرتبطة بالسياسات (انكماش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية ٢٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأمكن تغطيتها من خلال الاقتراض المحلي والخارجي والتدفقات التمويلية غير المنشئة للدين (الناتجة عن السحب من الودائع والصناديق السيادية وحصيلة التخصيص). وارتفع دين الحكومة المركزية إلى ٨١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٦٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٩)، كما تراجع صافي نسبة الأصول المالية - دين الحكومة المركزية ناقص الودائع لدى مؤسسات الإيداع والأصول السائلة لدى جهاز الاستثمار العُماني - إلى -٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (-١٣٪ في نهاية عام ٢٠١٩).



٨- **وتباطأ نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تباطؤاً حاداً، بينما ارتفعت المطالبات على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة.** فقد تراجع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ١٪ (على أساس سنوي مقارن) في مارس ٢٠٢١، بينما بلغ نمو



ودائع القطاع الخاص ٧,٣٪. بالرغم من ذلك، ارتفعت المطالبات على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة بنسبة ٥٢,٨٪ و١١,٥٪، بينما تراجعت ودائع كل منهما بنسبة ٧,٢٪ و١١,٨٪ على الترتيب. كذلك سجل سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي العماني وسعر الفائدة السائد بين البنوك هبوطاً حاداً، وإن كان ذلك لم يؤثر على أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض.

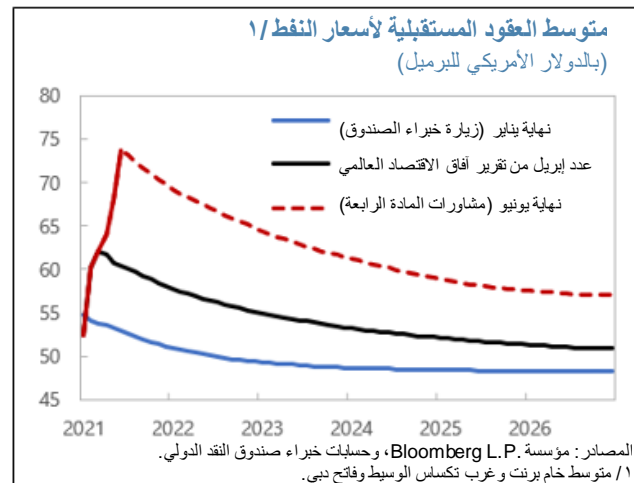
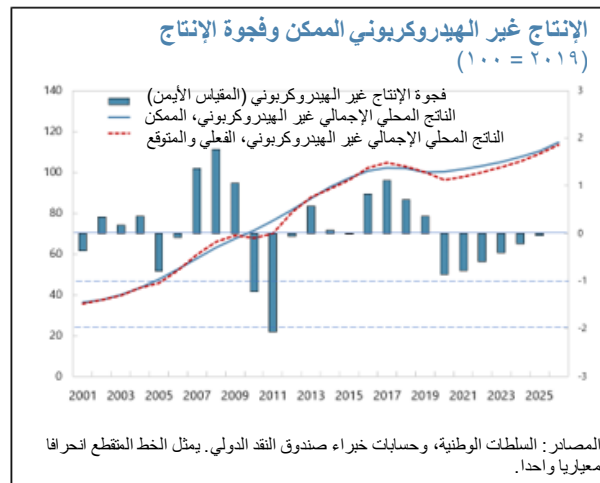


٩- وتمتع البنوك بمستويات وفيرة من هوامش رأس المال والسيولة الوقائية. ففي نهاية مارس ٢٠٢١، بلغ متوسط نسب كفاية رأس المال بالبنوك ١٨,٥٪، كما بلغت نسبة تغطية السيولة ١٩٩٪، وهي نسب مطمئنة تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى ٤,٢٪ (٣,٥٪ عام ٢٠١٩)، وبلغت تغطية مخصصات خسائر القروض ٦٥٪، كما سجلت نسبة المخصصات إلى القروض المتعثرة ١٠٠٪. وأدى تأجيل مدفوعات القروض إلى الحد من التأثير على حجم القروض المتعثرة، حيث بلغت المدفوعات المؤجلة ٦,٢٪ من الائتمان المصرفي القائم في نهاية مارس ٢٠٢١. وسجلت مستويات الربحية انخفاضاً طفيفاً، حيث تراجع العائد على الأصول المصرفية إلى ٠,٩٪ عام ٢٠٢٠ (١,٤٪ عام ٢٠١٩)، وهو ما يعكس تباطؤ

النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط وتأجيل مدفوعات القروض ومصرفات المخصصات. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها السلطات إلى توافر هوامش رأسمالية وقائية كافية لمواجهة السيناريوهات الحرجة^١.

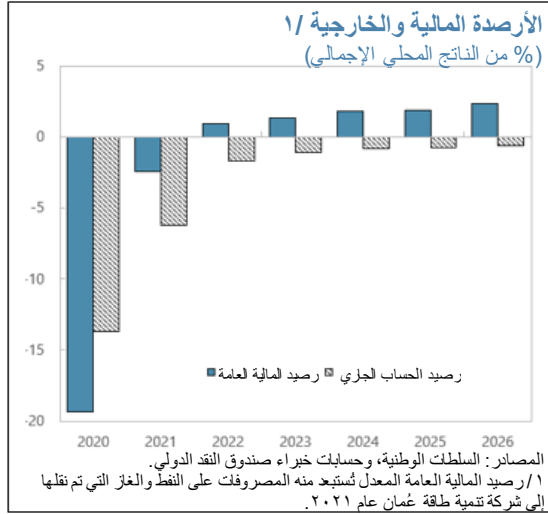
الآفاق والمخاطر

١٠- يُتوقع تعافي الاقتصاد تدريجياً من الجائحة وتحسنه على المدى المتوسط. ومن المتوقع بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني ١,٥٪ عام ٢٠٢١ مع نشر اللقاحات وما سينتج عن ذلك من تحسن تدريجي في مستويات النشاط المحلي، إلى جانب تعافي الطلب الخارجي، ليرتفع تدريجياً لاحقاً إلى ٤٪ عام ٢٠٢٦، مما يؤدي إلى سد فجوة الناتج السالبة مع انحسار تأثير التكيف المالي. وبفضل الزيادة الضئيلة في إنتاج الهيدروكربونات، تشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي



^١ استناداً إلى بيانات مارس ٢٠٢١.

الكلية بنسبة ٢,٥٪ تقريباً عام ٢٠٢١. ويُتوقع زيادة إنتاج النفط عقب انقضاء اتفاق أوبك+ في إبريل ٢٠٢٢. كذلك تشير التوقعات إلى عودة الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني الاسمي إلى مستويات ٢٠١٩ عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع ارتفاع التضخم إلى ٣٪ عام ٢٠٢١ بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعافي الطلب، قبل أن يتراجع في نهاية المطاف إلى حوالي ٢,٥٪ على المدى المتوسط.



١١- ومن المتوقع أن تسجل الأرصدة المالية والخارجية تحسناً هائلاً، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع رصيد المالية العامة المعدل الكلي من عجز بلغ ١٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ إلى فائض عام ٢٠٢٢ بفضل تعافي الإيرادات الهيدروكربونية وإجراءات التكيف المالي، مما يؤدي إلى تراجع إجمالي الاحتياجات التمويلية. وسيتم تمويل الجزء الأكبر من العجز المالي من خلال إصدارات الدين الخارجي، مع زيادة الاعتماد إلى حد ما على إصدارات الدين المحلي والسحب من الأصول. ومن المتوقع تراجع الدين الحكومي إلى حوالي ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦. ويُتوقع أن يساهم الضبط المالي وارتفاع أسعار النفط في تخفيض عجز الحساب الجاري إلى ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٦.

جدول النص ٢- عُمان: توقعات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٦

توقعات						بيانات أولية		
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	٢,٨	٠,٨	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
٤,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٣	١,٥	٣,٩	٢,٨	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني (%)
٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٠,٩	٠,١	التضخم (%)
٠,٦-	٠,٨-	٠,٨-	١,١-	١,٧-	٦,٢-	١٣,٧-	٥,٥-	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢,٣	١,٨	١,٨	١,٤	٠,٩	٢,٤-	١٢,١-	٠,٠	رصيد المالية العامة (المعدل، % من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٦,٧-	٢٨,٧-	٣٠,٨-	٣٣,٣-	٣٦,١-	٣٩,١-	٤٧,٨-	٤٦,٧-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)
٤٦,٩	٥١,٩	٥٦,٣	٦٠,٥	٦٤,٥	٧٠,٧	٨١,٢	٦٠,٥	الدين الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٦,٤	٢٧,٩	٣٢,٤	٣٧,٧	٤٣,٠	٥١,٠	٦٠,٢	٤٥,٤	الدين الحكومي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٢- وتحيط بالآفاق درجة كبيرة من عدم اليقين، كما يميل ميزان المخاطر إلى جانب التطورات السلبية (المرفق ٤).

- على جانب التطورات السلبية، قد يؤدي ظهور سلالات جديدة من فيروس كوفيد-١٩ إلى استمرار تداعيات الجائحة على الآفاق العالمية لفترة طويلة وتفاقم حدة الندوب الاقتصادية في القطاعات الأكثر تضرراً. وقد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى تدهور المركز المالي والخارجي. ولا يزال الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن تطورات سوق النفط وصددمات نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والرصيد الأولي وأسعار الفائدة (المرفق ٥). وقد تنشأ عن الضغوط الاجتماعية رياح معاكسة تؤثر على عملية الإصلاح. ومن شأن التراجع الحاد في أسعار النفط أن يؤدي إلى زيادة

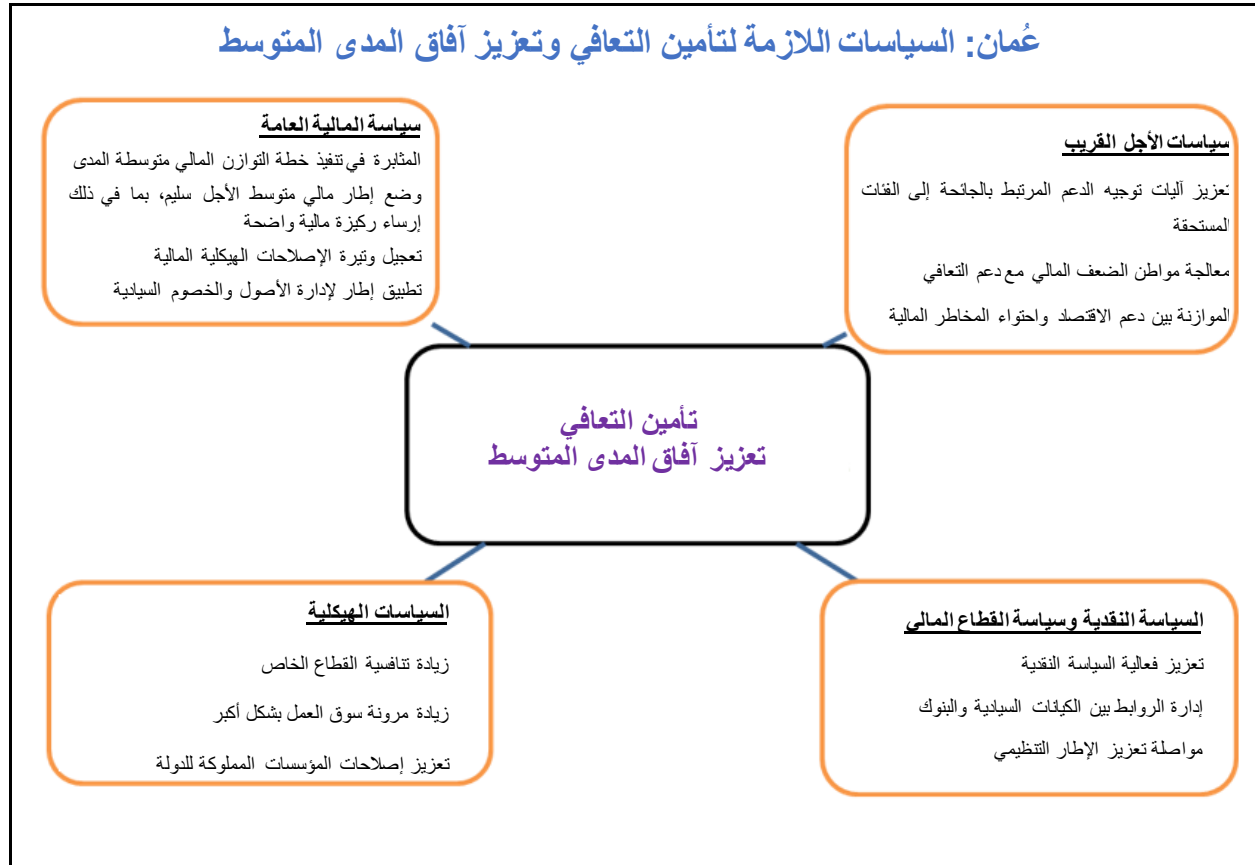
إجمالي الاحتياجات التمويلية، والتأثير على سيولة الجهاز المصرفي، وانتقال التداعيات السلبية إلى القطاع غير الهيدروكربوني.

- وفيما يتعلق باحتمالات تجاوز التوقعات، من الممكن تحسين الآفاق من خلال إطلاق حملة قوية لنشر اللقاحات وإلغاء القيود المفروضة على السفر الدولي وتعافي النشاط العالمي على نحو أقوى من المتوقع. كذلك سيؤدي ارتفاع أسعار النفط والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية إلى تحسن هائل في الآفاق.

١٣- آراء السلطات: تتفق السلطات بوجه عام مع ما جاء بتقييم خبراء الصندوق بشأن الآفاق والمخاطر. وأكدت أن تعجيل وتيرة نشر اللقاحات على النحو المتوقع خلال النصف الثاني من العام وما قد يترتب على ذلك من إرخاء إجراءات الإغلاق وقيود السفر من شأنهما المساعدة في ترسيخ التعافي الاقتصادي. وستستمر السلطات في استجابتها السريعة لجائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها على الاقتصاد، مع الحفاظ على استدامة الاقتصاد الكلي والتصدي للشواغل المجتمعية.

مناقشات حول السياسات

ركزت المناقشات حول السياسات على (١) دعم التعافي الاقتصادي على المدى القريب، و(٢) تعزيز الاستدامة المالية والخارجية من خلال تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي وضعتها السلطات، و(٣) حماية الاستقرار المالي في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، و(٤) تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية من أجل التحول إلى معدلات نمو أقوى.

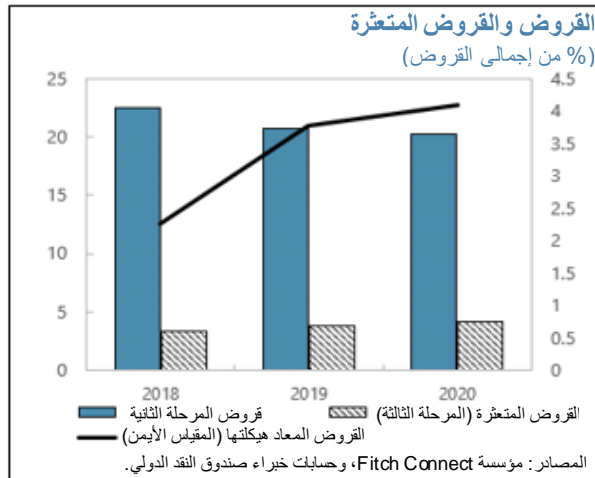


ألف- سياسات المدى القريب: دعم التعافي الاقتصادي

١٤- لا يزال تخفيف تداعيات جائحة كوفيد-١٩ يمثل أولوية إلى أن تترسخ جذور التعافي. واتفقت السلطات مع الخبراء على ضرورة استمرار تركيز سياسات المدى القريب على مواجهة الأزمة الصحية (بما في ذلك نشر اللقاحات)، ودعم التعافي، وتخفيف المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والحد قدر الإمكان من الندوب الاقتصادية. وبالنسبة لسحب إجراءات دعم السياسات، سيتم تنسيقه ومعايرته بعناية لدعم القطاعات الأشد تضررا التي تتوافر لها مقومات البقاء وتجنب تقويض التعافي. وشجع الخبراء السلطات على نشر تقييم مفصل حول إجراءات دعم السياسات لتعزيز الشفافية.

١٥- ولمواجهة مواطن الضعف المالية المتزايدة، أعلنت السلطات خطة التوازن المالي متوسطة المدى وإصلاحات واسعة النطاق بالقطاع العام. وتستهدف الخطة القضاء على العجز المالي على المدى المتوسط من خلال زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية مع كبح مصروفات المالية العامة من خلال زيادة كفاءتها وتوجيهها للقطاعات المستحقة. وأسست الحكومة جهاز الاستثمار العُماني لتملك جميع الشركات والاستثمارات الحكومية التي كانت تخضع في السابق لإشراف وزارة المالية. كذلك تم تأسيس شركة تنمية طاقة عُمان لكي تقوم أساسا بإدارة الاستثمارات الحكومية في النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة عن طريق شركة تنمية نفط عُمان. وسيتم تقاسم إيرادات شركة تنمية طاقة عُمان مع الحكومة من خلال ضريبة الإتاوات والأرباح الموزعة بعد خصم المصروفات التشغيلية وخدمة الدين.

١٦- يساهم الموقف المالي لعام ٢٠٢١، وهو العام الأول الذي يشهد تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى، في دعم الاقتصاد مع تركيز إجراءات الضبط المالي في البداية بغرض التصدي لمواطن الضعف. ومن المقرر تصحيح الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني بمقدار ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس أساسا انخفاض فاتورة الرواتب في ظل نظام التقاعد الإجباري، ونقل الدعم على المياه والكهرباء، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتخفيضات الطفيفة في الإنفاق الرأسمالي. وانخفاض العجز الكلي بقدر أكبر كثيرا (بمقدار ٩,٧ نقطة مئوية ليصل إلى ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة تعافي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ٢٢,٧٪ (إثر ارتفاع أسعار النفط والتعافي الاقتصادي) وإجراءات الضبط المالي في المقام الأول. وسيتم التخفيف من تأثير التكيف المالي من خلال مجموعة من إجراءات دعم السياسات تتضمن الإنفاق الاجتماعي، والقروض، وتخفيض الضرائب والرسوم أو الإعفاء منها لفترة مؤقتة. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط عن مستواها المفترض في الموازنة العامة (٥٠ دولارا أمريكيا للبرميل)، يوجد مجال لتنفيذ مزيد من إجراءات دعم السياسات الموجهة لفترة مؤقتة لصالح القطاعات والأسر المتضررة، إذا لزم الأمر، دون أن يهدد ذلك تحقيق أهداف الضبط المالي على المدى المتوسط. وأشار الخبراء إلى أن الحماية الاجتماعية المؤقتة قد تساعد في دعم دخول الباحثين عن عمل الذين لا يغطيهم "صندوق الأمان الوظيفي"، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث والشباب.



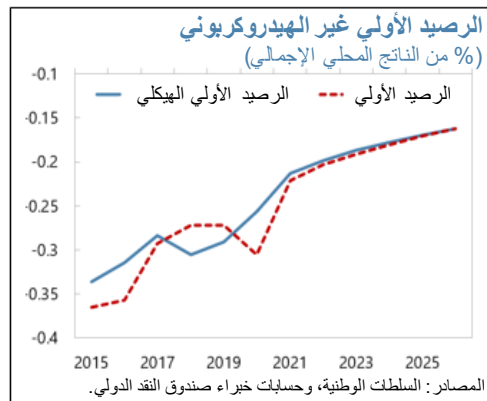
١٧- وينبغي أن تواصل استجابات السياسة المالية الموازنة بين دعم القطاعات الأشد تضررا واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وإلى جانب تزايد القروض المعاد هيكلتها قبل ظهور الجائحة، من الممكن أن يؤدي تأجيل مدفوعات أقساط القروض وتصنيف المخاطر المصاحبة إلى إخفاء تدهور جودة الأصول. وفي ظل التعافي التدريجي الحالي وما يكتنفه من أوجه عدم يقين، تشكل المخاطر الائتمانية مصدر قلق خلال الفترة القادمة، مما يستلزم مراقبتها عن كثب. لذلك يواصل البنك المركزي العُماني إجراء تقييم استشرافي لجودة الأصول المصرفية، كما اتخذ

إجراءات، بما في ذلك الاستمرار في فرض القيود على الأرباح الموزعة، لضمان توافر هوامش أمان كافية لدى البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية حال تحققها مستقبلاً. وأوصى الخبراء بأن يكون تمديد فترة تأجيل سداد القروض إلى ما بعد سبتمبر ٢٠٢١ قائماً على البيانات ومستهدفاً بشكل متزايد المقترضين المتعثرين الذين تتوافر لهم مقومات البقاء، مع الأخذ في الاعتبار توافر أدوات أخرى من خلال السياسات لدعم الأسر والشركات. وينبغي تعزيز آليات الرقابة المنهجية على المخاطر، بما في ذلك توسيع نطاق الاختبارات المواضيعية لقياس القدرة على تحمل الضغوط لتشمل القطاعات المتأثرة بالجائحة.

١٨- وتبدو الندوب الاقتصادية محدودة حتى الآن، وإن كان هذا الوضع قد يتغير إذا طال أمد الجائحة. وقد ساعدت إجراءات دعم السياسات في احتواء حالات الإفلاس في القطاعات الأشد تضرراً. وتدعم الحكومة في الوقت الحالي خدمات المساعدة في البحث عن عمل والتدريب لتسهيل إعادة توزيع العمالة. ويبدو أن التعافي الاقتصادي قد يسهم في توقف خروج العمالة الوافدة. علاوة على ذلك، ساهم التعلم من بُعد في الحد من خسائر التعلم الناجمة عن إغلاق المدارس، مما يتيح خيارات جديدة لتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهني وتحسين جودتهما. وأخيراً، فإن التنسيق بين إجراءات دعم السياسات المتخذة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ والإصلاحات الهيكلية المعلنة في خطة التحفيز الاقتصادي سيساعد في الحد من الندوب الاقتصادية على المدى الطويل. غير أن الجائحة وانهيار أسعار النفط خلال عام ٢٠٢٠ ساهما في تفاقم مواطن الضعف، بما في ذلك تقوية الرابط بين الشركات والبنوك والكيانات السيادية. كذلك تدهور الأداء المالي للمؤسسات غير المالية في السنوات الأخيرة (المرفق ٧) في ظل تراجع الربحية، وازدياد الرفع المالي، وارتفاع مستوى خدمة الدين في بعض القطاعات. وأثنى خبراء الصندوق على التحديثات التي تم إجراؤها على قانون الإفلاس، وأكدوا على ضرورة النظر في إمكانية تعزيز أدوات الإعسار وإعادة هيكلة الدين بشكل أكبر لتسهيل إعادة توزيع الموارد بسلاسة.

١٩- آراء السلطات: أكدت السلطات على الاسترشاد بخطة التحفيز الاقتصادي في صياغة سياسات المدى القريب. وأشارت إلى اتباع نهج حذر في سحب إجراءات دعم السياسات، مع توفير الدعم اللازم للأسر محدودة الدخل والقطاعات المتضررة. ولتخفيف المخاطر الناجمة عن سحب إجراءات الدعم، يجري حالياً التنسيق عن كثب بين الأجهزة الحكومية لمعايرة تدابير السحب وتحديد توقيتها. وسيواصل البنك المركزي العُماني معايرة سياساته بحرص وانتباه للكشف المبكر عن أي بوادر محتملة على تدهور جودة الأصول وضمان توفر هوامش أمان كافية. وقد تم تأسيس لجنة حكومية لتقييم التداعيات على الشركات والحد من الندوب الاقتصادية على المدى الطويل.

باء- سياسة المالية العامة: تعزيز الاستدامة المالية والخارجية



٢٠- نظراً لتركز غالبية إجراءات الضبط المالي في البداية، ينبغي التركيز في المدى المتوسط على بناء هوامش وقائية وتعزيز إدارة القطاع العام ككل. ومن المتوقع وصول الرصيد الأولي إلى المستوى المؤدي إلى استقرار الدين خلال عام ٢٠٢١، كما ستساعد إجراءات التكييف المالي الإضافية في تقليص الدين بشكل أكبر. كذلك فإن وجود ركيزة مالية واضحة وتنفيذ إصلاحات هيكلية مالية ووضع إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية من شأنها أن تساعد على تعزيز الصلابة المالية.

٢١- ومن الضروري المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى من أجل تعزيز الاستدامة المالية والخارجية. وقد أعربت السلطات عن التزامها الشديد بتنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى وتجنب السياسات المالية المسيرة لاتجاهات

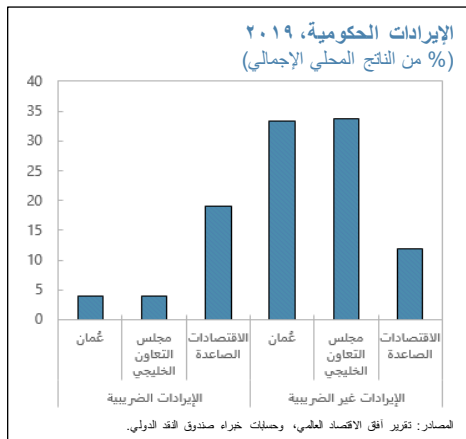
الدورة الاقتصادية. وتم تنفيذ مجموعة من إجراءات الضبط المالي بسلاسة، تركزت غالبيتها في البداية على النحو الوارد في موازنة عام ٢٠٢١، مما ساهم في تعزيز الثقة. وتشير التقديرات إلى تحسن الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني بمقدار ٥,١ نقطة مئوية إضافية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

جدول النص ٣: تحليل عناصر التكلفة المالي
(% من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٣٦,١	٣٤,٦	٣٣,٤	٣٢,٤	٣١,٧	٢٩,٩	٢٤,٤	٢٩,٣	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)
٣٦,١	٣٤,٨	٣٣,٨	٣٢,٩	٣٢,٢	٣٠,٧	٢٧,٩	٢٧,٨	الناتج المحلي الإجمالي الممكن الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)
١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٨٧	١,٠٥	فجوة الناتج
٢,٣	١,٨	١,٨	١,٣	٠,٩	٢,٥-	١١,٨-	٠,٠	رصيد المالية العامة الكلي (المعدل)
٦,٦	٣,٦	٢,٦	٤,٥	٧,٤	٨,٧	٢٣,٢	٦,٥	الاحتياجات التمويلية الإجمالية
١٩,٦-	٢٠,٨-	٢١,٨-	٢٣,٠-	٢٤,٣-	٢٥,٨-	٣٦,٧-	٢٩,٦-	الرصيد المالي غير الهيدروكربوني
١٦,٢-	١٦,٩-	١٧,٧-	١٨,٧-	١٩,٨-	٢١,٣-	٢٥,٦-	٢٩,١-	الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني ١/
٩,٣	٩,٣	٩,٠	٨,٤	٨,١	٧,٤	٨,٠	٧,٣	الإيرادات الأولية غير الهيدروكربونية الهيكلية ٢/
١,٩	١,٨	١,٨	١,٦	١,٣	٠,٩	٠,٠	٠,٠	ضريبة القيمة المضافة
١,٣	١,٢	١,٠	٠,٨	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضريبة الدخل الشخصي
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	الضرائب الانتقائية
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٩	رسوم تأشيرات العمالة الوافدة
٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٢	٥,٦	٥,٦	٧,١	٦,٣	أخرى ٣/
٢٥,٥	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٧,٢	٢٧,٩	٢٨,٧	٣٣,٦	٣٦,٤	المصروفات الأولية الهيكلية ٢/
١٠,٩	١٠,٩	١٠,٧	١٠,٦	١٠,٤	١٠,٥	١٢,٩	١٢,١	الرواتب
١,٩	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٤	٢,٧	السلع والخدمات
١,٥	١,٩	٢,٣	٢,٦	٣,٤	٣,٥	٤,٦	٤,٧	الدعم
٨,٤	٨,٧	٨,٩	٩,١	٩,٣	٩,٧	١٠,٠	١٢,١	مصروفات جارية أخرى
٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٦	٤,٨	الرأسمالية (ما عدا النفط والغاز)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	أخرى
١٠,١	١٠,٠	٩,٩	٩,٨	٩,٨	٩,٦	١٠,٢	١٠,٨	بنود للتذكير
								المصروفات الأولية (المعدلة، بمليارات الريالات العُمانية)

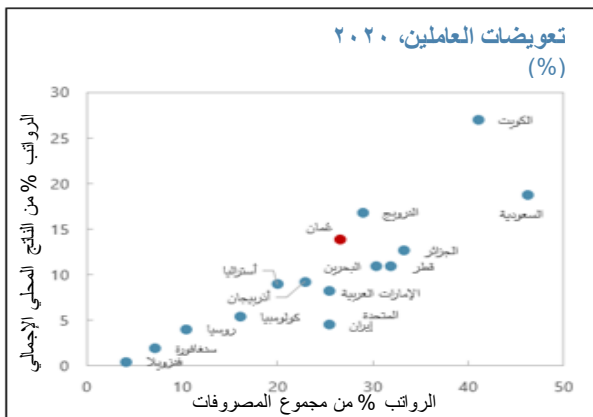
المصادر: وزارة المالية، وتقديرات الخبراء.
١/ معدل لمراعاة اتجاهات الدورة الاقتصادية، بافتراض أن مرونة الإيرادات تساوي ١ ومرونة المصروفات تساوي صفراً.
٢/ % من الناتج المحلي الإجمالي الممكن الاسمي.
٣/ إيرادات غير ضريبية أساساً تعكس في معظمها دخل توزيعات الأرباح من جهاز الاستثمار العُماني، وهو ثابت بالقيمة الاسمية.

- زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية: تعد الإيرادات الضريبية منخفضة (٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩) مقارنة بالاقتصادات الصاعدة الأخرى (٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ويعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة إنجازاً كبيراً نحو تعزيز الثقافة الضريبية وتحسين إدارة الضرائب، وتقتصر الإعفاءات على البنود الغذائية الأساسية وخدمات الصحة



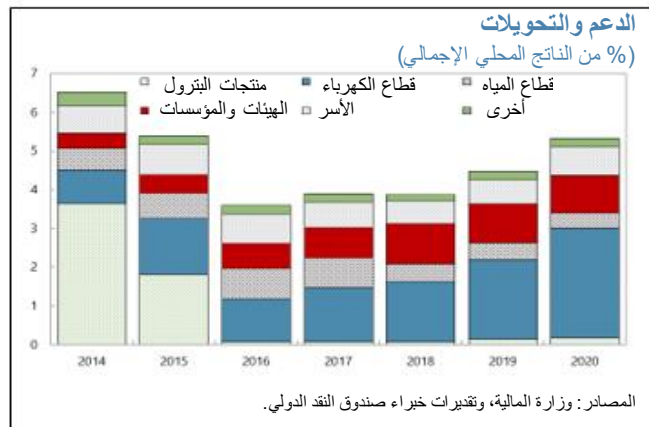
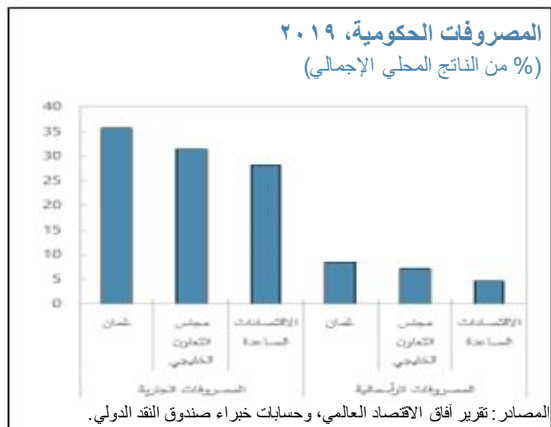
والتعليم والمشتقات النفطية. ويجري التحضير حاليا لتطبيق ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع في أواخر عام ٢٠٢٢، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ورحب الخبراء بإنشاء جهاز الضرائب العُماني لدعم حشد الإيرادات، كما شجعوا السلطات على تجنب الإعفاءات الضريبية.

- **الرواتب:** تمثل الرواتب والمزايا ٢٥٪ من الإنفاق، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول العالم. وخلال السنوات الأخيرة، تراجع صافي معدل التوظيف في الخدمة المدنية، مما أدى إلى استقرار حجم الإنفاق على بند الرواتب بدرجة كبيرة. وفي عام ٢٠٢١، تضمنت الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الرواتب تطبيق نظام التقاعد الإجباري على الموظفين الذين أمضوا فترة طويلة في الخدمة، وخفض سلم رواتب الموظفين الجدد، ورفع الحد الأدنى لعدد سنوات الخدمة اللازمة للانتفاع بنظام التقاعد المبكر، وترشيد البدلات، مما سيساعد في تخفيض الرواتب من المنظور الهيكلي بنسبة ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وسيكون من المهم خلال الفترة المقبلة الحيلولة دون ارتفاع الرواتب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.



- **توجيه الدعم:** بينما تراجع دعم الوقود بنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٤، ازداد الدعم على الكهرباء بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تطبيق تعريفات جديدة على الكهرباء والمياه في يناير ٢٠٢١، مما ساهم في توجيه الدعم بشكل أكبر إلى المجموعات الأقل دخلا، ومن المقرر سحب الدعم المقدم للمجموعات من غير محدود الدخل على نحو تدريجي بحلول عام ٢٠٢٥.

ويهدف "نظام الدعم الوطني" الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٦ بالتزامن مع إلغاء دعم الوقود إلى ضمان حماية المجموعات محدودة الدخل من تبعات إلغاء الدعم.

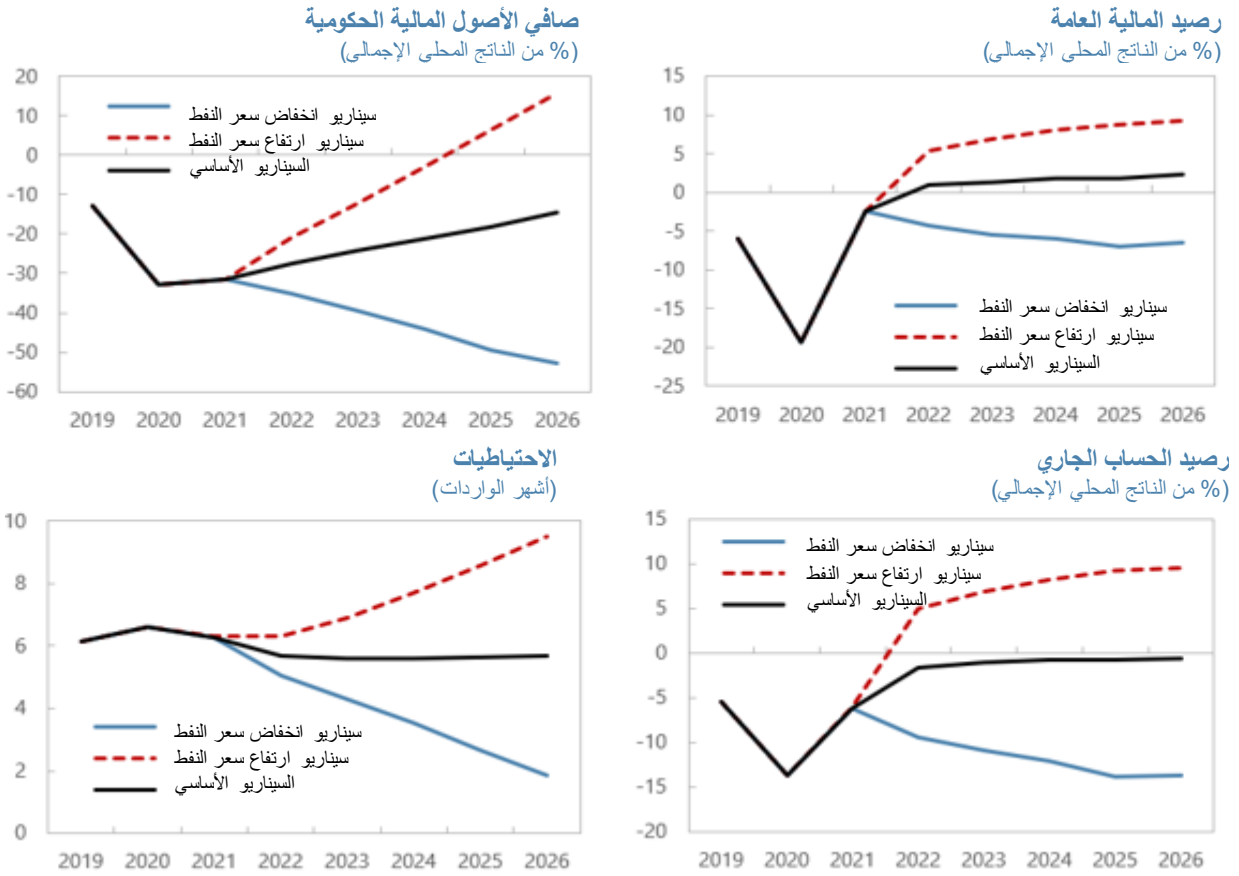


- **ترشيد المصروفات الرأسمالية:** تماشيا مع الممارسات الدولية المتعارف عليها، تم نقل المصروفات الرأسمالية الهيدروكربونية - حوالي ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي - من الموازنة إلى شركة تنمية طاقة عُمان. وسيتم ترشيد المصروفات الرأسمالية غير الهيدروكربونية أيضا من خلال ترشيد المشروعات الجديدة وتنفيذها حسب الأولوية.

٢ أجرت السلطات "مراجعة للنفقات العامة" اضطلع بتنفيذها البنك الدولي.

٢٢- وتتسأ أهم المخاطر التي تكتنف خطة التوازن المالي متوسطة المدى عن احتمالية أن يطول أمد الجائحة وتقلبات أسعار النفط والضغط الاجتماعي المحتملة. وقد يؤدي طول أمد الجائحة إلى زيادة الضغوط من أجل إرخاء السياسات أو تأجيل سحب إجراءات دعم السياسات. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة قد يجعل سياسة المالية العامة أكثر مسابرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي صدمة معاكسة في أسعار النفط قدرها انحراف معياري واحد إلى تراجع صافي الأصول المالية إلى -٥٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٦، مما يؤكد على ضرورة مواصلة جهود التكيف المالي بنفس الوتيرة^٣. وارتأت السلطات أن المخاطر الدافعة لارتفاع أسعار النفط عن المستوى المتوقع هي الأرجح كفة، ولكنها كانت على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية مثل ترشيد المصروفات مع حماية الأولويات التي حددتها السياسات، إلى جانب السحب من الودائع إذا لزم الأمر. وفي هذا السياق، ينبغي تكثيف جهود التواصل مع المواطنين ومواصلة العمل من أجل تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بشكل أكبر لضمان استمرارية الدعم الشعبي لخطة التوازن المالي متوسطة المدى.

سيناريوهات أسعار النفط: ارتفاع/انخفاض الأسعار مقارنة بالتوقعات^١ (% من الناتج المحلي الإجمالي)

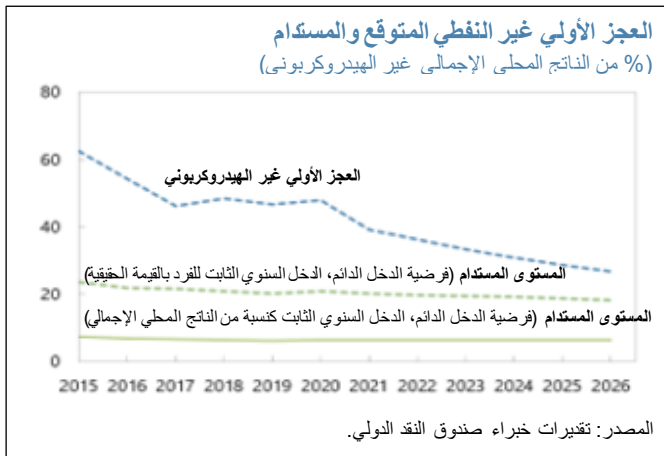


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يفترض سيناريو انخفاض سعر النفط تراجع السعر بمقدار انحراف معياري واحد عن السعر الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦. ويفترض سيناريو ارتفاع سعر النفط ارتفاع السعر بمقدار انحراف معياري واحد عن السعر الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة. ولا يفترض أي من السيناريوهين تغير الإنفاق الحكومي أو الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي عن السيناريو الأساسي.

^٣ يفترض سيناريو التطورات المعاكسة وسيناريو تجاوز التوقعات وصول سعر النفط إلى ٣٣,١ دولار أمريكي و٧٨,٢ دولار أمريكي، على الترتيب، مقابل ٥٥,٧ دولار أمريكي في السيناريو الأساسي عام ٢٠٢٦.

٢٣ - وسيساعد إرساء ركيزة مالية واضحة في تحقيق الضبط المالي.



● نظرا لحساسية رصيد المالية العامة الكلي تجاه أسعار النفط، قد يمثل استهداف الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني - الذي يظل ثابتا أمام تقلبات أسعار النفط وتقلبات الدورات الاقتصادية مع دعم أهداف الضبط المالي المقررة في خطة التوازن المالي متوسطة المدى - ركيزة مالية ملائمة، إلى جانب وضع حد أدنى لصافي الأصول المالية الحكومية كأداة مكملة لهذه الركيزة. وبخلاف أهداف المدى المتوسط، أكد خبراء الصندوق على ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال والاستدامة على المدى الطويل في ظل ضعف

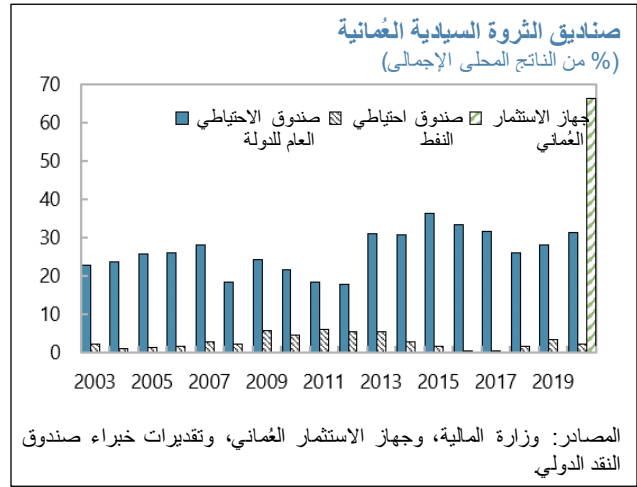
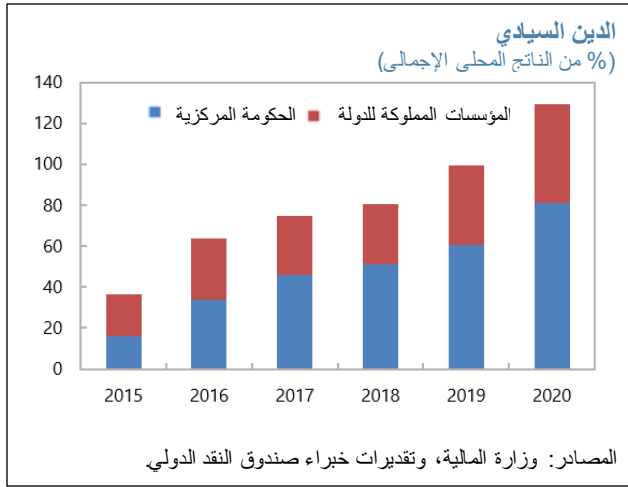
أفاق أسواق الهيدروكربونات على المدى الطويل في حالة التعجيل باتخاذ الإجراءات المناخية. وسيسهم تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى في تقليص فجوة الاستدامة المالية، حيث يُتوقع تراجع العجز الأولي غير الهيدروكربوني من ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٢٧٪ عام ٢٠٢٦، مما قد يؤدي إلى انخفاض نسبة الأصول المالية الصافية إلى -١٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأوصى الخبراء أيضا بتنفيذ استراتيجية مالية تجمع بين خطة التوازن المالي متوسطة المدى وتحليل المخاطر المالية، بما في ذلك حساسية الخطط المالية لمختلف السيناريوهات الاقتصادية. وفي هذا السياق، رحبت السلطات بالمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في الأونة الأخيرة بهدف تعزيز وظيفة المالية العامة الكلية لدى وزارة المالية.

● تهدف السلطات إلى تنفيذ سياسة مالية عامة مضادة بدرجة أكبر لاتجاهات الدورات الاقتصادية. وفي هذا الصدد تنظر في الخيارات المتاحة لإنشاء "حساب مضاد لاتجاهات الدورات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي" للمساعدة في تعزيز الدور الداعم لسياسة المالية العامة في مواجهة السيناريوهات المعاكسة ودعم جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية بوجه أعم. ورحب الخبراء بعزم السلطات تنفيذ سياسة مالية مضادة بدرجة أكبر لاتجاهات الدورات الاقتصادية، مع الإشارة إلى عدد من الاعتبارات المهمة التي ينبغي مراعاتها عند تصميم الحساب المذكور، بما في ذلك المفاضلة بين مراكمة الأصول عالية السيولة وخدمة مستويات مرتفعة من الدين ودعم الاقتصاد. وينبغي أيضا تحقيق الاتساق بين مهام جهاز الاستثمار العُماني وإطار المالية العامة من خلال إرساء قواعد منظمة للتدفقات الوافدة والخارجة تتسق مع الركيزة المالية.

٢٤ - وسيساهم تعزيز الإدارة المالية العامة والحوكمة المالية في زيادة المساءلة والفعالية. وكانت السلطات قد أنشأت وحدة المشتريات الاستراتيجية لتكون مسؤولة أساسا عن المصروفات التشغيلية بغرض تحسين عمليات الشراء الحكومية وتعزيز كفاءة الإنفاق. كذلك تعكف السلطات على إنشاء حساب خزانة موحد لتحسين إدارة النقدية. وفي ظل نقل مسؤولية المصروفات الرأسمالية الهيدروكربونية إلى شركة تنمية طاقة عُمان وإشراف جهاز الاستثمار العُماني على المؤسسات المملوكة للدولة، أوصى الخبراء بتوسيع نطاق تغطية المالية العامة بدلا من اقتصرها على الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة لإعطاء صورة أكثر شمولاً عن مدى استدامة القطاع العام ككل. وبينما تنشر السلطات بيانات شهرية عن الأداء المالي، سيكون من المفيد الإفصاح بصورة أشمل عن الإيرادات والمصروفات والتمويل (بما في ذلك إصدار نشرة دورية عن الدين).

٢٥ - ويجري العمل حاليا على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية بسبب تآكل الهوامش المالية الوقائية وتنامي دور المؤسسات المملوكة للدولة. ويرحب الخبراء بتشكيل لجنة إدارة الدين - التي تضم وزارة المالية والبنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال وجهاز الاستثمار العُماني - المعنية بتنسيق إصدار سندات الدين السيادي وإدارة الانكشافات المالية.

واتفقت السلطات مع توصيات الخبراء بشأن توسيع نطاق اختصاصات اللجنة لتشمل الأصول والخصوم السيادية، والكشف عن المخاطر السيادية والتخفيف منها، والمفاضلة بين الاقتراض والسحب من الأصول في ضوء تكلفة الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتقييم استدامة ميزانية الدولة (المرفق ٦). وينبغي أن يكون الحساب المضاد لاتجاهات الدورات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي جزءا من إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية، على أن يكون هناك تكامل تام بينه وبين عمليات الموازنة العامة، وأن يكون له دور واضح مقارنة بالصناديق الأخرى. وينبغي أيضا تحسين جودة التقارير الدورية المعدة عن الأصول والخصوم السيادية. وواصل مكتب إدارة الدين العمل على تعزيز قدراته البشرية والتحليلية، بما في ذلك من خلال المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي. ويُتوقع أن تنتهي السلطات من وضع استراتيجية الدين متوسطة المدى مع نهاية ٢٠٢١ للاسترشاد بها في تنفيذ برنامج الاقتراض الحكومي وزيادة قدرة النظام المالي على التنبؤ بالتطورات ذات الصلة.



جدول النص ٤- عُمان: الميزانية العامة للدولة ١/ (٢٠٢٠ أو آخر بيانات متاحة، % من الناتج المحلي الإجمالي)

القطاع العام	أخرى / %	صندوق احتياطي النفط	المؤسسات المملوكة للدولة	جهاز الاستثمار العُماني	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة
٧٩٧,٠	٣٦,٤	١٠,٩		٥٤,١	٦٩٥,٦
٦٦٨,٤					٦٦٨,٤
					٢٠١,٧
					٤٦٦,٧
١٢٨,٧	٣٦,٤	١٠,٩		٥٤,١	٢٧,٢
٩١,٦	٣٦,٤	١٠,٩		١٧,١	٢٧,٢
٣٧,٠				٣٧,٠	
١٢٠,٢			٣٩,١		٨١,١
٣٥,٤			١٤,٤		٢٠,٩
٨٤,٨			٢٤,٧		٦٠,٢
٦٧٦,٨	٣٦,٤		٣٩,١-	٥٤,١	٦١٤,٥
٨,٥	٣٦,٤	١٠,٩	٣٩,١-	٥٤,١	٥٣,٩-
٢٨,٦-	٣٦,٤	١٠,٩	٣٩,١-	١٧,١	٥٣,٩-

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ميزانية عامة مبسطة. يمكن توسيع نطاقها لتشمل صناديق التقاعد العامة والخصوم الاحتمالية.

٢/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام طريقة الجرد المستمر.

٣/ صافي القيمة الحاضرة للإبرادات الهيدروكربونية الحكومية.

٤/ ملكية الحكومة في الجهاز المصرفي وصافي أصول البنك المركزي العُماني.

٢٦- **آراء السلطات:** ستساهم خطة التوازن المالي متوسطة المدى، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، في الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتقوية الإدارة المالية العامة. وقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة نحو تطوير إطار المالية العامة، وتلتزم بمواصلة الإصلاحات استناداً إلى المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. وسيتم تخطيط موازنة عام ٢٠٢٢ من أعلى إلى أسفل تماشياً مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. كذلك ينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز الإدارة الضريبية. ويعكف مكتب إدارة الدين في الوقت الحالي على صياغة قانون الدين، كما يعمل عن كثب مع البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال على تطوير السوق المحلية.

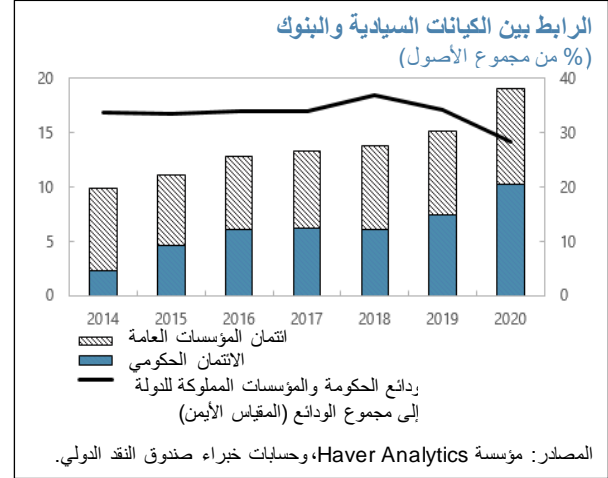
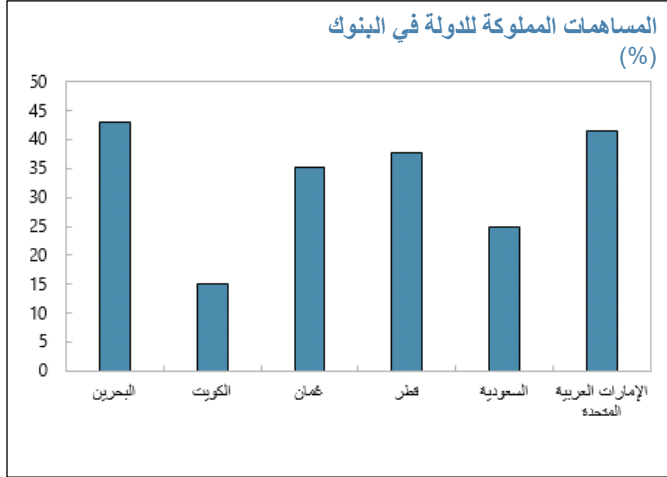
جيم – السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: حماية الاستقرار المالي

٢٧- **اتفقت السلطات مع الخبراء على أن ربط سعر الصرف لا يزال يمثل ركيزة ملائمة للسياسات، لا سيما وأنه يساهم في تخفيض مستويات التضخم واستقرارها.** ويمكن زيادة مرونة سعر الصرف لدعم تطوير القطاعات التجارية غير الهيدروكربونية بمرور الوقت. ولكن إلغاء الربط لن يكون له سوى تأثير إيجابي محدود على التنافسية في الأجل القريب، وسيؤدي إلى تفويض ركيزة اسمية فعالة. وأبدت السلطات نظرة منفتحة تجاه زيادة مرونة نظام سعر الصرف على المدى الطويل مع تزايد أهمية القطاع التجاري غير الهيدروكربوني. وتعد خطة التوازن المالي متوسطة المدى والإصلاحات الهيكلية عنصرين أساسيين في دعم ربط سعر الصرف.

٢٨- **وأيد الخبراء التقدم المحرز نحو تعزيز فعالية السياسة النقدية.** وفي يناير ٢٠٢٠، أطلق البنك المركزي العُماني مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية دون المساس بنظام سعر الصرف الثابت. واتساقاً مع المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، يهدف المشروع إلى تمهيد آلية انتقال آثار السياسة النقدية، وتحسين كفاءة أسواق معاملات النقد والصرف الأجنبي بين البنوك، وتطوير نظم تقييم السيولة والتنبؤ بها بما في ذلك في المؤسسات المصرفية الإسلامية، وتعزيز الإطار التشغيلي والتنظيمي لمساعدات السيولة الطارئة، وتحسين قدرات البنك المركزي العُماني على إعداد التنبؤات الاقتصادية الكلية.

٢٩- **وينبغي توخي الحرص في إدارة الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك بمرور الوقت لدعم صلابة الجهاز المصرفي.** وقد شكلت ودائع الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة حوالي ٣٠٪ من مجموع الودائع. وسجلت مطالبات البنوك على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة ارتفاعاً سريعاً من ١٠٪ إلى ١٩٪ من مجموع الأصول خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. كذلك أدى احتساب الأوراق المالية الحكومية كجزء من الاحتياطي الإلزامي بالبنوك إلى تقوية هذه الروابط.٤ وبلغت الملكية السيادية في الجهاز المصرفي ٣٥٪ من رأسمال البنوك عام ٢٠٢٠. وأوصى الخبراء بإدارة هذه الروابط المتزايدة، بما في ذلك تعزيز ميزات القطاع العام التي قد تؤدي حال استمرار ضعفها إلى مزاحمة إقراض القطاع الخاص وتنفيذ البرنامج المقرر لتخصيص المؤسسات المملوكة للدولة.

٤ يبلغ الاحتياطي الإلزامي ٥٪، مع السماح للبنوك بإدراج الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية ضمن نسبة الاحتياطي الإلزامي بحيث لا تتجاوز ٢٪ منه.



٣٠- ولا يزال القطاع المالي يخضع لأطر تنظيمية وإشرافية قوية، وإن كان من الممكن تعزيز الأطر التنظيمية بشكل أكبر:

- **الانكشافات الائتمانية:** للحد من الانكشاف الائتماني تجاه غير المقيمين، قام البنك المركزي العُماني بتخفيض الحد الأقصى للأصول الأجنبية لدى البنوك من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ من القيمة الصافية للبنوك. وأوصى الخبراء بتطبيق إجراءات احترازية غير تمييزية محل هذا الحد (حساب أوزان المخاطر الائتمانية لمختلف البلدان على سبيل المثال) للتصدي للمخاطر الأساسية دون الحد من التدفقات الرأسمالية والتأثير على المخاطر النظامية المحلية. ورغم أن الانكشافات الائتمانية تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، ينبغي مراقبة مخاطر القروض الممنوحة لقطاع العقارات التجارية عن كثب بسبب التأثير السلبي للجائحة عليه.
- **إطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة:** ينبغي أن يستند "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية" الصادر عام ٢٠١٩ إلى القانون المصرفي لكي يحقق اليقين القانوني – في المجالات ذات الصلة بحل البنوك وتصفياتها – مع التصدي للفجوات بين النظام الحالي وأفضل الممارسات ودعم التسوية الفعالة لأوضاع البنوك. وتجري حالياً مراجعة القانون المصرفي وتضطلع بها وزارة العدل والشؤون القانونية.
- **أسواق رأس المال:** واصلت الهيئة العامة لسوق المال إصلاحات سوق الأسهم والدين، بما في ذلك إصدار قانون الشركات التجارية ووضع قانون الأوراق المالية. ورغم قيد سندات الدين الحكومي في البورصة العُمانية، لا تزال أنشطة السوق الثانوية محدودة. وتعتزم السلطات نشر خطة اقتراض سنوية وجدول زمني بمواعيد المزادات لتيسير تطوير سوق الدين الحكومي.
- **التكنولوجيا المالية:** أحيط الخبراء علماً بالجهود المبذولة لتعزيز التكنولوجيا المالية بغرض دعم الشمول المالي، لا سيما لصالح النساء والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (في ظل تراجع القروض لهذه الفئة عن النسبة المستهدفة التي تبلغ ٥٪ من حافظة القروض المصرفية)، مع احتواء المخاطر المتركمة خارج القطاع المالي التقليدي.

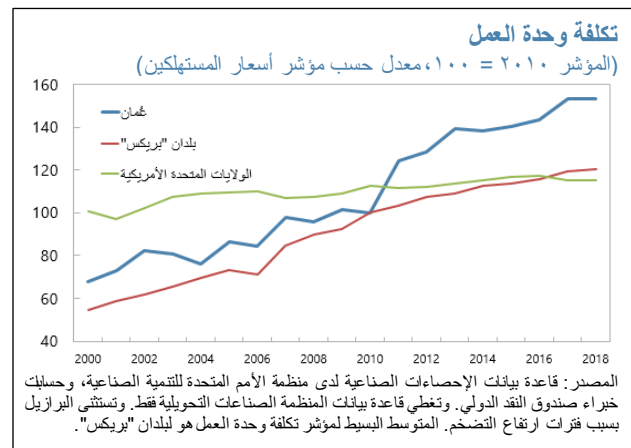
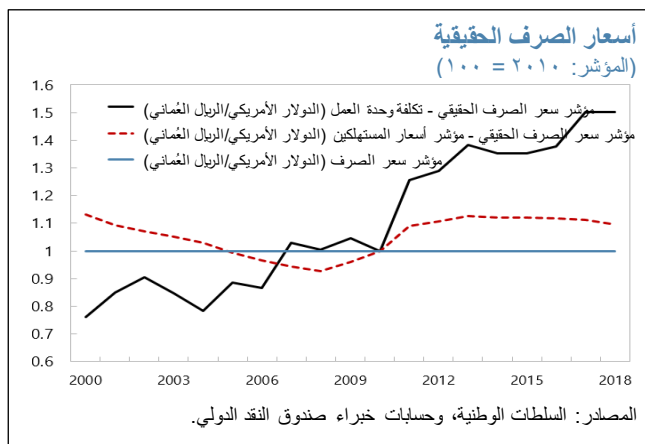
تمثل الرهون العقارية المكون الأكبر في التمويل العقاري، حيث تبلغ قيمتها ١٥٪ من مجموع القروض، وتُمنح بضمان تمويل الراتب.

- **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** أقرت السلطات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ التي تتضمن الإجراءات المقرر تنفيذها بناء على نتائج التقييم الوطني للمخاطر. ومن المتوقع أن تجري عُمان عملية التقييم المتبادل لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام ٢٠٢١.

٣١- **آراء السلطات:** أقرت السلطات بوجود روابط وثيقة بين الكيانات السيادية والبنوك، وإن كانت لن تشكل في رأيها أي تحديات بفضل نسب رأس المال والسيولة المرتفعة. وتشجع السلطات على تبني مفهوم التمويل الأخضر في مشروعات الطاقة.

دال - السياسة الهيكلية: إدارة التحول نحو معدلات نمو أقوى

٣٢- بدأت السلطات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المقررة في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ بغرض تعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي ودعم استدامة المركز الخارجي. وتركز هذه الإصلاحات على عدة مجالات تتضمن زيادة مرونة سوق العمل (المرفق ٨)، وتشجيع الاستثمار الخاص وكفاءة استخدام الموارد العامة، وتحسين بيئة الاستثمار. كذلك أنشأت السلطات وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان بهدف تنسيق ودعم تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية. ورحب خبراء الصندوق بهذه الجهود، وأشاروا إلى أن سعر الصرف الحقيقي المحسوب على أساس تكلفة وحدة العمل يدل على تراجع التنافسية، مما يؤكد على أهمية السياسات الداعمة للإنتاجية والتصحيح الداخلي للأسعار.



٣٣- **ومن المهم إصلاح سوق العمل لزيادة التنافسية وتوفير مزيد من الوظائف بالقطاع الخاص.** ولتسهيل إعادة توزيع العمالة من القطاعات الأشد تضرراً والمساعدة في تخفيف تداعيات الجائحة والضبط المالي على محدودتي الدخل، اتخذت السلطات عدة إجراءات تضمنت تبسيط هيكل الأجور الدنيا المرتبطة بالمؤهلات الدراسية وفرض حد أدنى موحد للرواتب بقيمة ٣٢٥ ريالاً عُمانياً شهرياً، ودعم أجور الداخلين الجدد لسوق العمل من العُمانيين بما مقداره ٢٠٠ ريالاً عُمانياً شهرياً لفترة مؤقتة لتسهيل توظيفهم في القطاع الخاص، على أن يغطي هذا الدعم في البداية حوالي ١٥ ألف شخص حسب التوقعات، وتعيين ١٥ ألف من الباحثين عن عمل في القطاع العام. ويجري حالياً تحديث قانون العمل العُماني، ويُتوقع أن يساهم ذلك في زيادة مرونة سوق العمل. واتفقت السلطات مع خبراء الصندوق على الجوانب الرئيسية التالية في سياق إصلاح سوق العمل:

- **تشجيع التوظيف في القطاع الخاص:** قد يكون من المفيد وجود توقعات واضحة حول فرص العمل المحدودة بالقطاع العام مستقبلاً لتشجيع العُمانيين على قبول وظائف القطاع الخاص. وينبغي ألا يتجاوز معدل نمو رواتب ومزايا القطاع العام نظيره في القطاع الخاص.

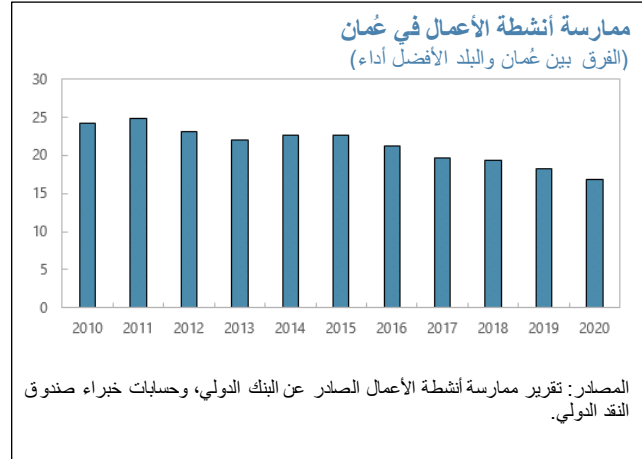
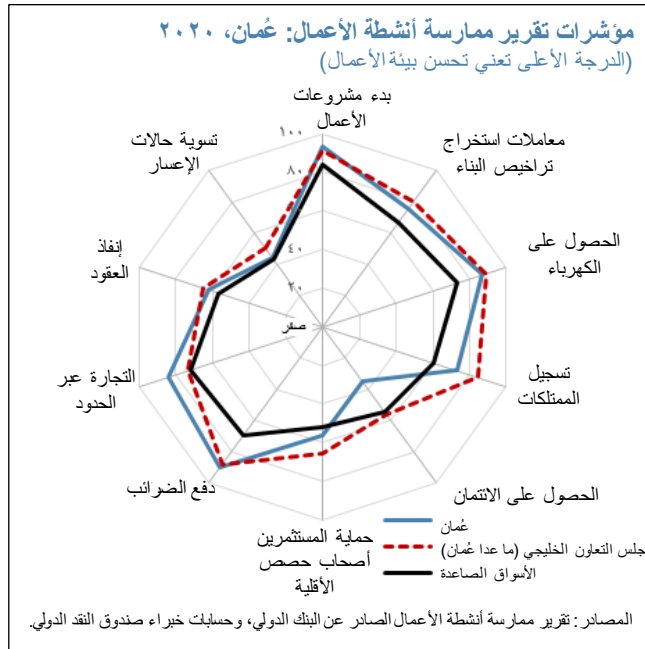
- **زيادة مرونة سياسات توظيف العمالة الوافدة:** يعد إلغاء اشتراط موافقة صاحب العمل على انتقال العاملين الوافدين لديه إلى أصحاب أعمال آخرين خطوة مرحبا بها. وستساعد زيادة التقارب بين مستويات الرواتب والتعويضات في القطاعين الخاص والعام في الحد من مخاطر عدم اتساق المهارات مع احتياجات سوق العمل أو عجز العمالة في القطاعات سريعة التوسع. وينبغي توخي الحرص في تنفيذ الخطط الهادفة إلى تقليص فجوة الرواتب بين العُمانيين والوافدين بشكل أكبر من خلال زيادة الرسوم المفروضة على توظيف الوافدين، وذلك لتجنب تقويض المنافسة. وسيساعد الاستمرار في تحسين برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما إنشاء نظام تقاعد للوافدين، في جذب مزيد من المواهب من الخارج.
- **تشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة:** من شأن الإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة العمل لصالح النساء المساعدة في استغلال مهاراتهن بشكل أفضل وتشجيع النمو الشامل، وتتضمن زيادة المزايا الممنوحة للأمهات، وتحسين خدمات رعاية الأطفال، وتسهيل البحث عن الوظائف. ويمكن من خلال تشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقيق آثار إيجابية قد تؤدي إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة.
- **زيادة كفاءة الإنفاق العام على التعليم والتدريب المهني:** يتعين بذل الجهود من أجل تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لتزويد الباحثين عن عمل بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وزيادة إنتاجيتهم. ويرحب الخبراء بالجهود الجارية التي تقوم بها الحكومة للترويج لبرامج التدريب والتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص.

٣٤- وتعد الجهود المبذولة في الوقت الحالي لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي خطوة ضرورية لتسهيل مرونة سوق العمل وزيادة التأييد الشعبي للإصلاحات. وتم إنشاء "صندوق الأمان الوظيفي" في نوفمبر ٢٠٢٠ لصرف إعانات بطالة وتسهيل إعادة توزيع العاطلين عن العمل. وتم تمديد فترة البرنامج مؤقتاً من ٦ أشهر إلى عام واحد لتخفيف التداعيات السلبية للجائحة على محدوددي الدخل. وبدأت السلطات في تبسيط نظام التقاعد والإعداد لتنفيذ إصلاحات شاملة في شبكة الأمان الاجتماعي بغرض تعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي وكفائتها.

٣٥- وتعد إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة خطوة مرحب بها، كما أنها ستساهم في زيادة التنافسية وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة. وأحرز جهاز الاستثمار العُماني تقدماً كبيراً في تنفيذ خطته الهادفة إلى تعزيز كفاءة وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وتخصيص بعضها. ولا تزال أولويات الأجل القريب تتضمن تعزيز حوكمة المؤسسات من خلال نشر القوائم المالية المدققة، وتقييم استراتيجيات العمل واعتبارات السياسة العامة في كل مؤسسة، والحد من الانكشافات المالية بما في ذلك الأصول والخصوم داخل القطاع العام. ويعمل جهاز الاستثمار العُماني مع الهيئة العامة لسوق المال في الوقت الحالي على وضع ميثاق لحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة – استناداً إلى المبادئ الإرشادية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة – لتعزيز الحوكمة، وتسهيل إجراء عمليات الطرح العام الأولي لأسهم المؤسسات المملوكة للدولة والوفاء بمتطلبات الشفافية.

٣٦- ومن الضروري إتاحة بيئة داعمة للأعمال بهدف تنمية القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. وقد طورت عُمان بدرجة كبيرة من بيئة الأعمال خلال العقد الماضي. وفي هذا السياق، تم تحديث عدد من القوانين في العامين الماضيين، بما في ذلك قانون التخصيص وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص اللذان ساهما في تحسين الإطار القانوني بغرض تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وقانون الإفلاس الذي تضمن إجراءات إعادة الهيكلة للمرة الأولى وساهم في سد فجوات البنية التحتية القانونية، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي الذي أدى إلى إرخاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وساهم في تبسيط إجراءات

تسجيل وترخيص المستثمرين الأجانب وتحقيق الاتساق بين الحقوق والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب والمحليين. ونجحت المناطق الاقتصادية الخاصة في جذب استثمارات أجنبية هائلة، وإن كان المجال يتسع للتشجيع على نشر الآثار الإيجابية المتحققة من هذه المناطق الاقتصادية إلى الاقتصاد المحلي.



٣٧- ويجري حالياً اتخاذ عدد من الإجراءات لجعل الاقتصاد العُماني أكثر اخضراراً. وستستند جهود التأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف منها إلى الاستراتيجية الوطنية المحدثة. وتعكف السلطات منذ فترة على تعزيز البنية التحتية والصلابة في المجالات الأكثر تضرراً نتيجة التغيرات المناخية، بما في ذلك الزراعة والصيد والصحة البشرية. وفيما يتعلق بتخفيف حدة التغيرات المناخية، تتضمن الإجراءات الاستراتيجية الهادفة إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تشجيع توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية والرياح، واستخدام المزيد من التكنولوجيات منخفضة الكربون في الصناعات، والتشجيع على إدارة انبعاثات الكربون في المشروعات الصناعية الجديدة، وتحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي من خلال تنفيذ نظم استرجاع الحرارة المهدرة. ومن شأن هذه الإجراءات جذب المستثمرين المحليين والأجانب، ومن ثم المساهمة في النمو وخلق الوظائف في نهاية المطاف.

٣٨- آراء السلطات: أكدت السلطات على تقديم دعم أجور الداخلين الجدد لسوق العمل بصورة مؤقتة، مع استمرار التشجيع على توظيف العُمانيين في القطاع الخاص بوصفه الأولوية الأهم على الإطلاق على مستوى السياسات. وتتواصل إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي بدعم من منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بهدف ضمان كفاية البرامج الموجهة لمحدودي الدخل واستدامتها. وتلتزم السلطات بإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك من خلال التخصيص عقب معالجة مشكلات الكفاءة والربحية، وتحقيق مزيد من الشفافية من خلال نشر الأرصدة المالية.

تقييم الخبراء

٣٩- ساعدت سرعة الاستجابة من جانب السلطات في احتواء أزمة كوفيد-١٩ وتداعياتها على الاقتصاد. وساهمت الإجراءات المتنوعة التي تم اتخاذها على مستوى سياسات المالية العامة والنقد والقطاع المالي في تسهيل الأعباء المفروضة على الأسر والشركات والبنوك. ويُتوقع أن يتعافى الاقتصاد من الجائحة تدريجياً، مع اكتساب قدر من القوة على المدى المتوسط، بالرغم من أوجه عدم اليقين الكثيرة التي تكتنف الآفاق. وسيكون لتقلبات أسعار النفط وتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية تأثير كبير على الآفاق.

٤٠- وينبغي مواصلة إيلاء الأولوية لدعم التعافي الاقتصادي إلى أن تترسخ جذوره. ومن الضروري معايرة السياسات لدعم الأسر والقطاعات الأشد تضرراً. وينبغي أن تواصل السياسة المالية الموازنة بين دعم التعافي والتصدي لمواطن الضعف المالي. كذلك ينبغي تقديم مزيد من الدعم الموجه لفترة مؤقتة إذا لزم الأمر دون أن يهدد ذلك أهداف استدامة الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط. وتتمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة، بالرغم من أن برنامج تأجيل مدفوعات القروض قد يحجب بعض مواطن ضعف القطاع المالي. ومن الضروري تحقيق التوازن بين دعم القطاعات الأشد تضرراً واحتواء مخاطر الاستقرار المالي، مع مراعاة توافر أدوات أخرى من خلال السياسات لدعم الأسر والشركات. وسيساعد دعم الباحثين عن عمل والمقترضين المتعثرين الذين تتوافر لهم مقومات البقاء في تسهيل إعادة توزيع الموارد.

٤١- ومن الضروري المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لوضع الدين على مسار هبوطي راسخ وإعادة بناء هوامش الأمان المالية. وستساعد السياسات التي تنتهجها السلطات بغرض زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية واحتواء المصروفات في تحقيق خطة التوازن المالي. ويرحب الخبراء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن أهم المخاطر التي تؤثر على تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى طول أمد الجائحة وتقلبات أسعار النفط والضغوط الاجتماعية المحتملة. وينبغي مواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي واستمرار التواصل مع الجمهور وإجراء مشاورات أوسع نطاقاً مع الأطراف المعنية لضمان استمرار الدعم الشعبي لخطة التوازن المالي والإصلاحات الهيكلية. وينبغي إرساء ركيزة مالية واضحة تتسم بالثبات في مواجهة تقلبات أسعار النفط والدورة الاقتصادية لدعم تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى. وسيساهم التوسع في تحليل المخاطر المالية، بما في ذلك حساسية الخطط المالية لمختلف السيناريوهات الاقتصادية، في تعزيز خطط الطوارئ الهادفة إلى الاستجابة للصددمات المعاكسة في المستقبل.

٤٢- وسيساهم تعزيز إدارة المالية العامة والحوكمة المالية في تحسين المساءلة وفعالية السياسات. وينبغي توسيع نطاق تغطية الموازنة بحيث لا تقتصر على الحكومة المركزية لإعطاء صورة أشمل عن استدامة القطاع العام ككل. ويتعين نشر مزيد من البيانات في التقارير المالية الشهرية، بما في ذلك عن الإيرادات والمصروفات والتمويل. وفي ظل تآكل الهوامش الوقائية بالقطاع المالي وتزايد دور المؤسسات المملوكة للدولة، ينبغي وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية للحد من الانكشاف للمخاطر السيادية المحتملة وضمان استدامة الميزانية العامة للدولة.

٤٣- ولا يزال ربط سعر الصرف يمثل ركيزة ملائمة للسياسات، لا سيما وأنه يساهم في تخفيض واستقرار مستويات التضخم. ويمكن زيادة مرونة سعر الصرف لدعم تطوير القطاعات التجارية غير الهيدروكربونية مع الوقت، ولكن إلغاء الربط لن يكون له سوى تأثير إيجابي محدود على التنافسية في الأجل القريب، وسيؤدي إلى تفويض ركيزة اسمية فعالة. وحسب تقييم

فريق الخبراء، تراجع المركز الخارجي لعمان تراجعاً هائلاً عام ٢٠٢٠ عن المستوى المقترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة. لذلك تعد خطة التوازن المالي متوسطة المدى والإصلاحات الهيكلية عنصرين أساسيين في دعم ربط سعر الصرف. وسيساهم إطلاق خطة التوازن المالي متوسطة المدى في تعزيز فعالية السياسة النقدية.

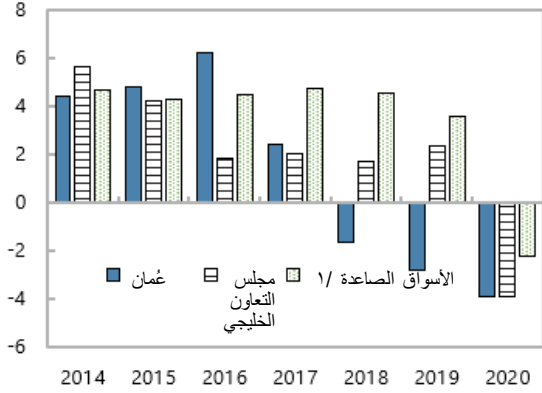
٤٤ - ولا يزال القطاع المالي يخضع لأطر تنظيمية وإشرافية قوية، وإن كان من الممكن تعزيز الأطر التنظيمية بشكل أكبر. وينبغي توخي الحرص في إدارة الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك لتجنب مزاحمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص. ويمكن تنفيذ إجراءات احترازية غير تمييزية بدلاً من فرض حد أقصى على القروض المصرفية الممنوحة لغير المقيمين. وينبغي أن يستند "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية" إلى القانون المصرفي لتحقيق اليقين القانوني ودعم التسوية الفعالة لأوضاع البنوك. ويرحب الخبراء بإصلاحات سوق رأس المال. وسيساهم تشجيع التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، لا سيما لصالح النساء والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤٥ - وهناك حاجة للإصلاحات الهيكلية لدعم نمو القطاع الخاص غير النفطي وتعزيز الاستدامة المالية والخارجية. ومن المهم إصلاح سوق العمل لتسهيل إعادة توزيع الموارد وزيادة التنافسية وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص. وستكون الإصلاحات المقررة في شبكة الأمان الاجتماعي بمثابة أداة مكملة لإصلاحات سوق العمل. وستساعد هذه الجهود، إلى جانب الإصلاحات الأخرى الهادفة إلى تعزيز إدارة الموارد العامة وتحسين مناخ الاستثمار، في جذب الاستثمارات الخاصة ودعم نمو القطاع الخاص غير النفطي. وتعد الإجراءات المتخذة لخلق اقتصاد عُمان أكثر خُصرة خطوة مرحب بها لدعم استدامة الاقتصاد على المدى الطويل.

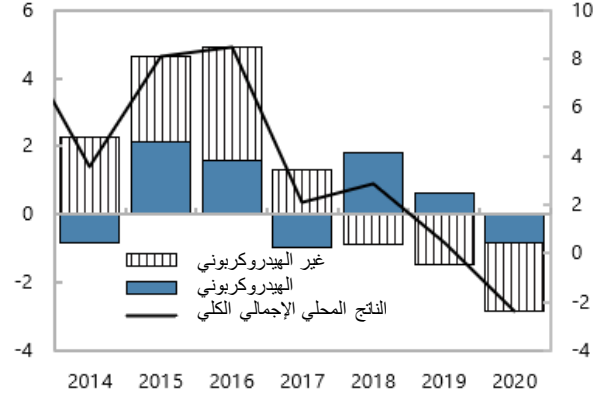
٤٦ - ويوصي الخبراء بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهراً.

الشكل البياني ١- عُمان: آخر التطورات الاقتصادية

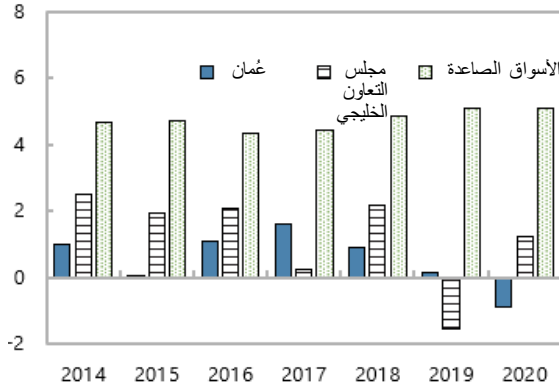
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني الحقيقي (التغير السنوي %)



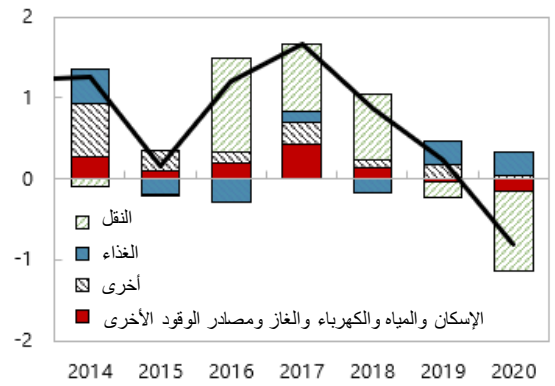
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المساهمة، %)



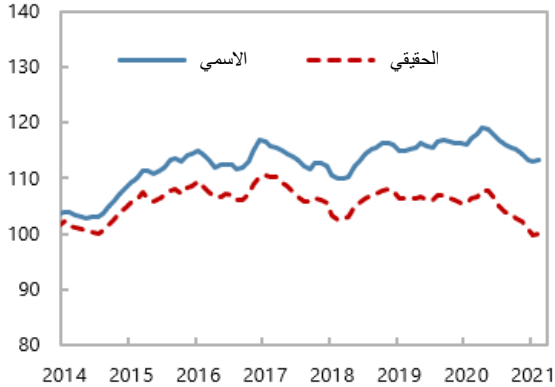
تضخم مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي %)



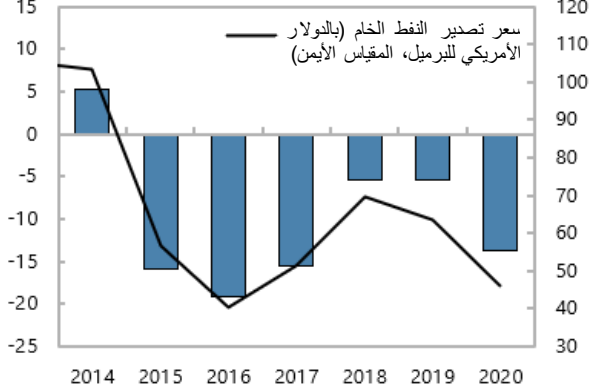
المساهمة في تضخم مؤشر أسعار المستهلك (٪)



سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي (المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)

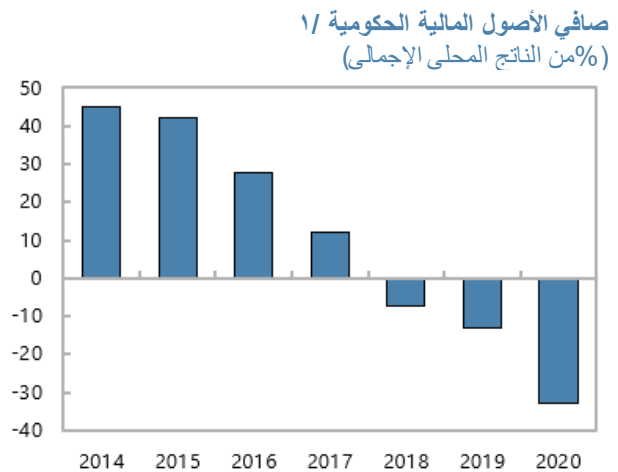
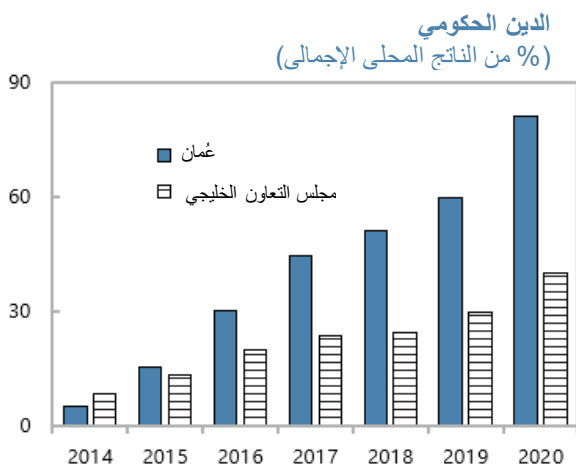
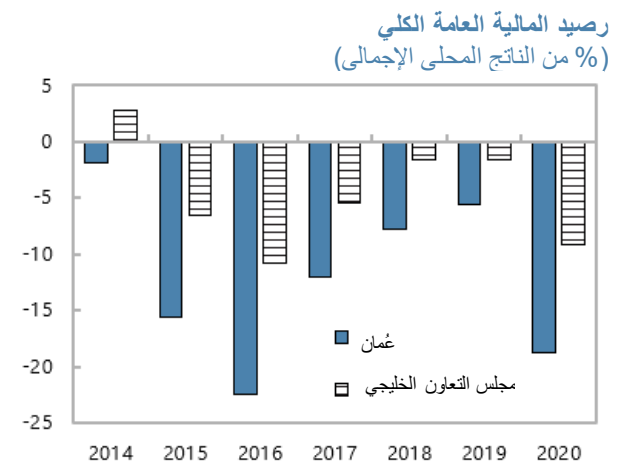
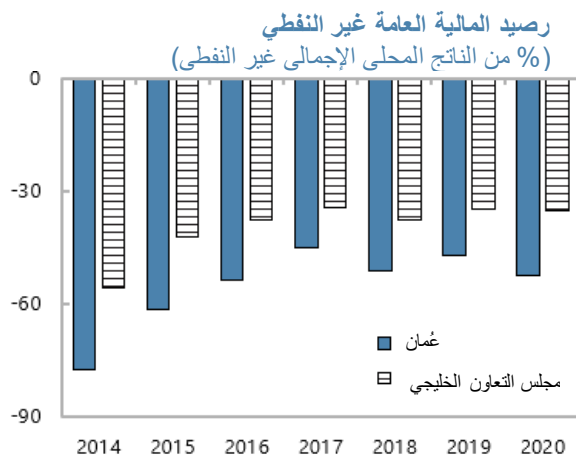
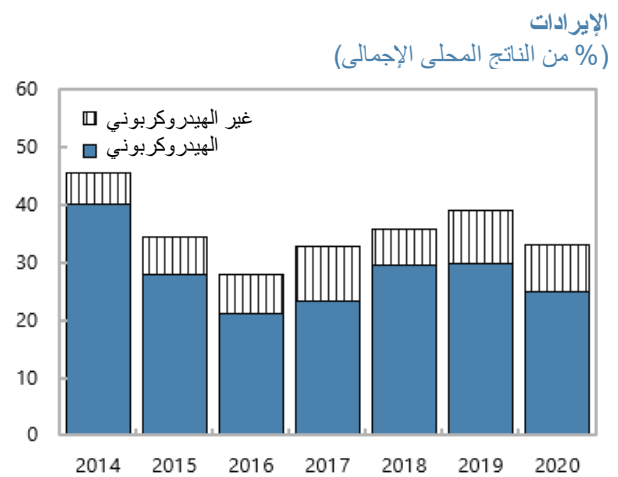
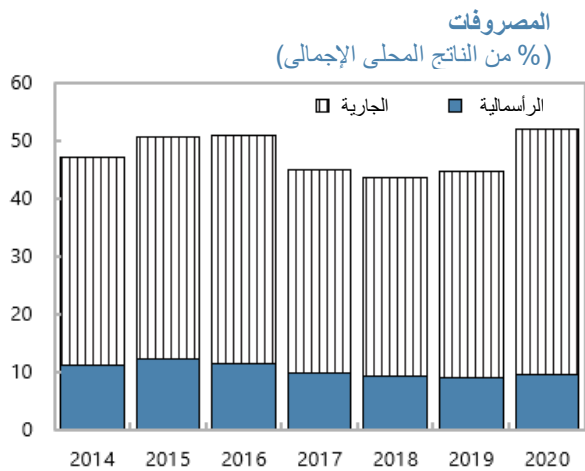


رصيد الحساب الجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ١/ الناتج المحلي الإجمالي الكلي بالنسبة للأسواق الصاعدة.

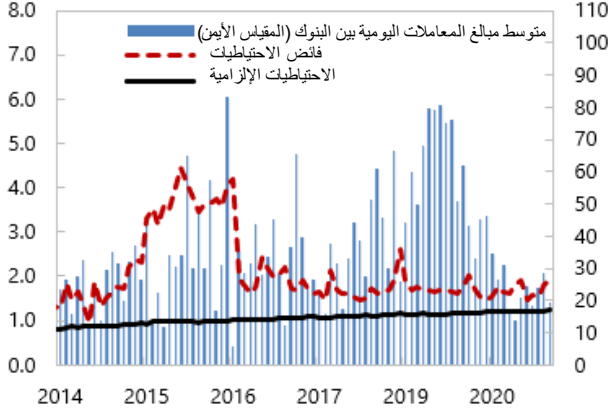
الشكل البياني ٢- عُمان: تطورات قطاع المالية العامة



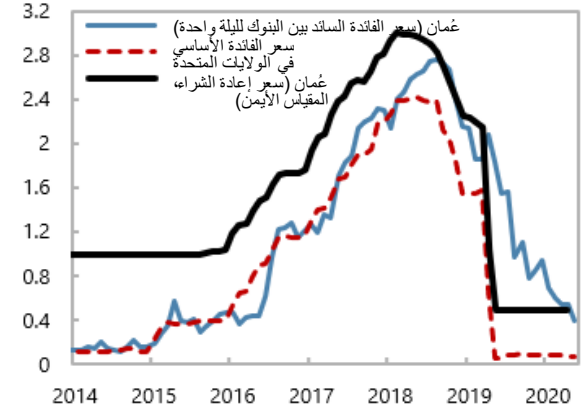
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي،
١/ الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العماني والبنوك، وأصول صندوق الاحتياطي العام للدولة وصندوق النفط، ناقص دين الحكومة المركزية.

الشكل البياني ٣- عُمان: التطورات النقدية والمالية

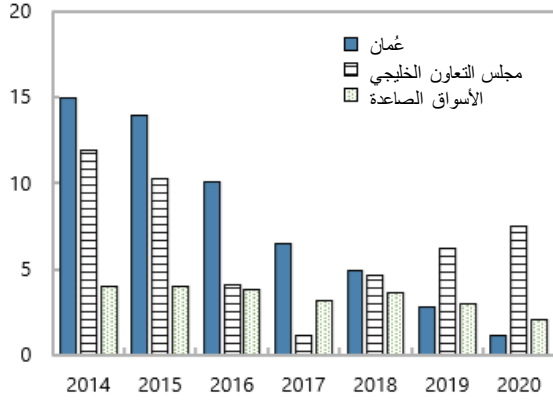
احتياطات البنوك والمعاملات فيما بينها
(بمليارات الريالات العُمانية)



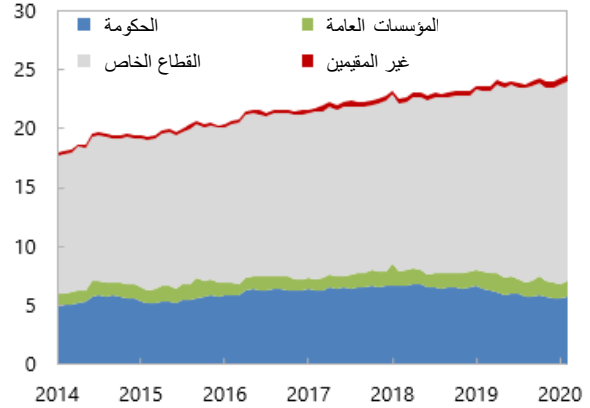
أسعار الفائدة (%)



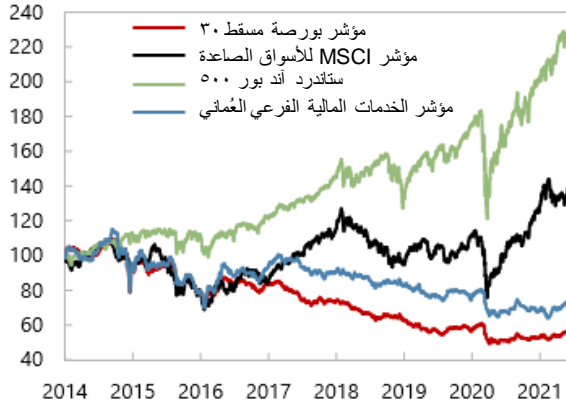
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
(التغير السنوي %)



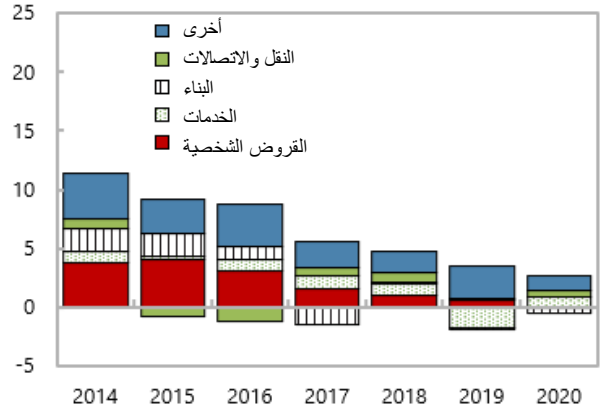
الودائع لدى البنوك التجارية
(بمليارات الريالات العُمانية)



مؤشرات الأسواق
(١ يناير ٢٠١٤ = ١٠٠)



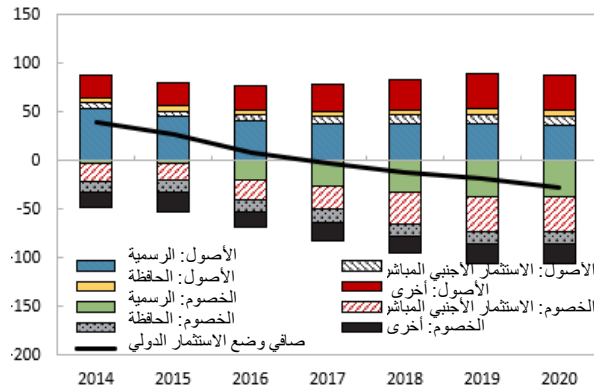
المساهمة في نمو مجموع الائتمان
(%، على أساس سنوي مقارنةً في الربع الرابع ١/)



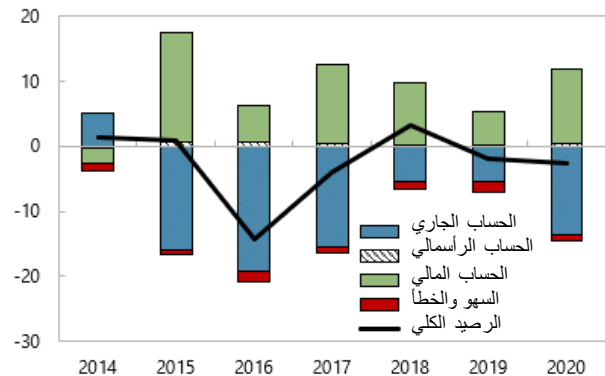
المصادر: السلطات الوطنية، ومؤسسة Bloomberg L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤- عُمان: تطورات القطاع الخارجي

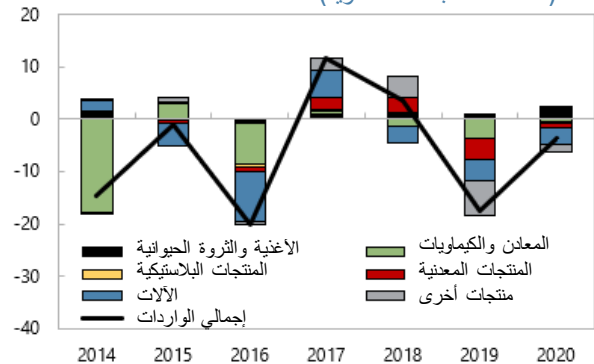
وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



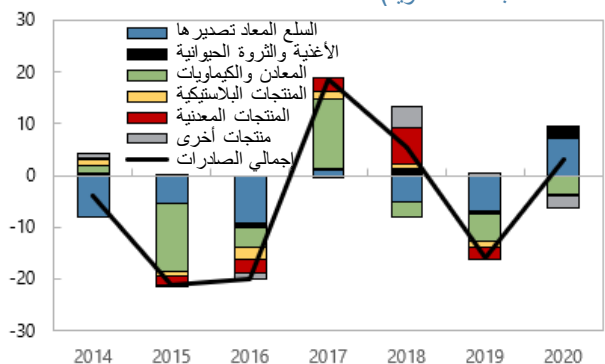
ميزان المدفوعات
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



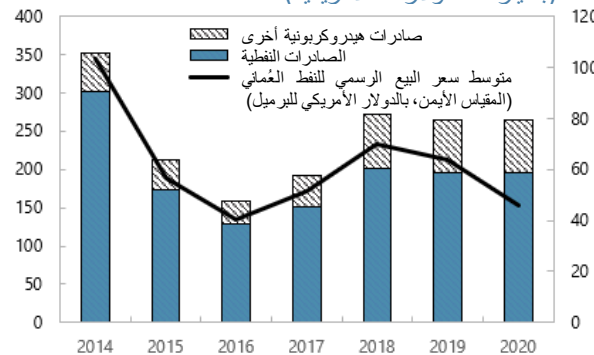
نمو الواردات
(المساهمات بالنقاط المئوية)



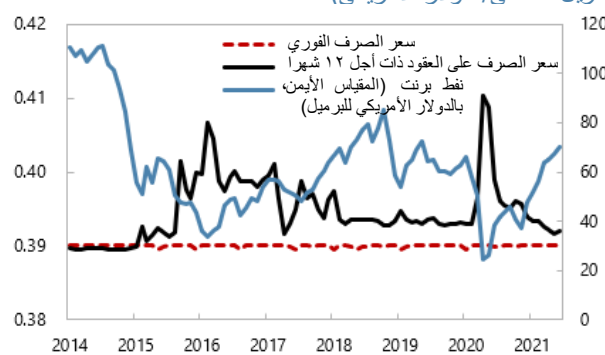
نمو الصادرات غير الهيدروكربونية
(المساهمات بالنقاط المئوية)



الصادرات الهيدروكربونية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



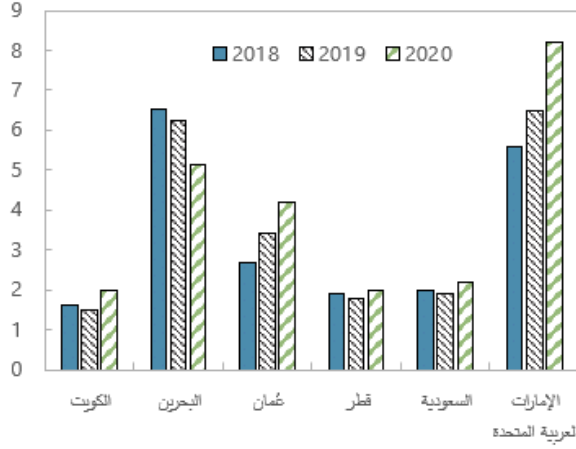
أسعار الصرف الآجلة والفورية، وأسعار النفط
(الريال العُماني/الدولار الأمريكي)



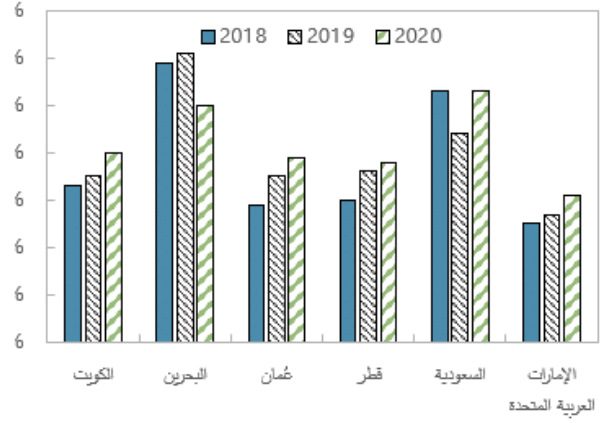
المصادر: السلطات الوطنية، ومؤسسة Bloomberg L.P.، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥- عُمان: مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

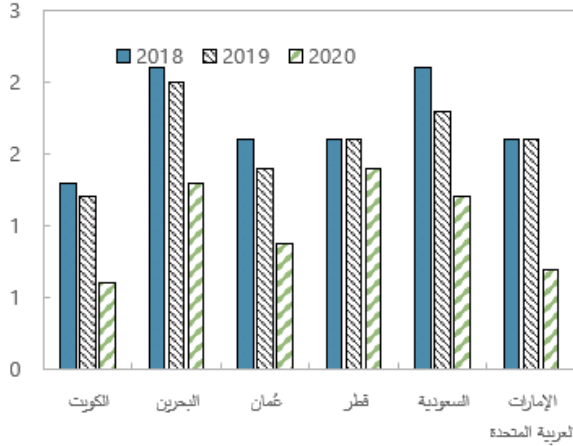
إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض (%)



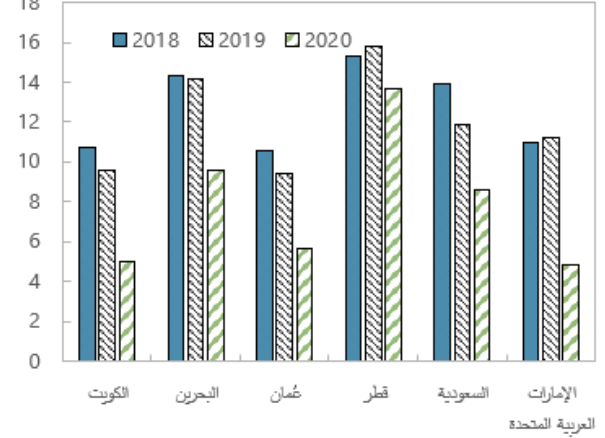
نسبة كفاية رأس المال (%)



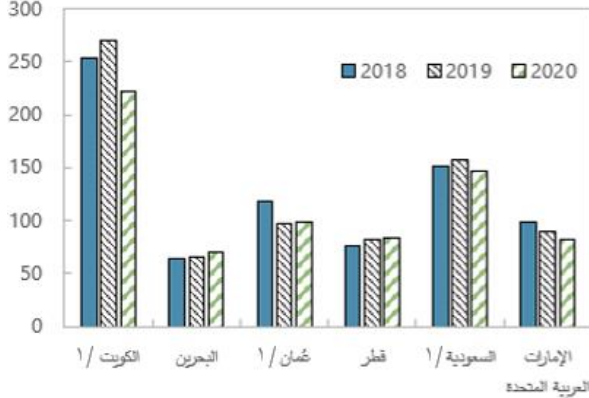
العائد على الأصول (%)



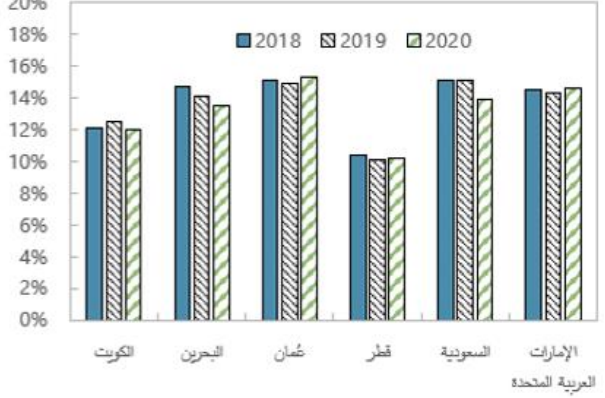
العائد على حصص الملكية (%)



المخصصات (%)



نسبة الرفع المالي (%)



المصادر: السلطات الوطنية، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. /1 مجموع المخصصات (العامة + الخاصة).

الجدول ١- عُمان: مؤشرات اقتصادية مُختارة، ٢٠٢٦-٢٠١٦

توقعات						بيانات أولية				
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
قطاع النفط والغاز										
٢٦,٠	٢٦,١	٢٦,٤	٢٦,٩	٢٧,٥	٢٣,٦	١٧,٨	٢٦,٦	٢٧,٧	١٨,٧	١٦,٠
٥٥,٧	٥٦,٤	٥٧,٧	٥٩,٨	٦٣,٠	٦٠,٤	٤٦,٠	٦٣,٦	٦٩,٧	٥١,٣	٤٠,١
١,١٤	١,١٤	١,١٠	١,٠٧	١,٠١	٠,٩٦	٠,٩٥	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٧	١,٠٠
مجموع إنتاج النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)										
متوسط سعر تصدير النفط الخام (بالدولار الأمريكي للبرميل)										
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)										
الحسابات القومية										
٩٣,٩	٩٠,٠	٨٧,٠	٨٤,٣	٨٢,٣	٧٧,٧	٦٣,٤	٧٦,٣	٧٩,٨	٧٠,٦	٦٥,٥
٣٦,١	٣٤,٦	٣٣,٤	٣٢,٤	٣١,٧	٢٩,٩	٢٤,٤	٢٩,٣	٣٠,٧	٢٧,١	٢٥,٢
٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	٢,٨-	٠,٨-	٠,٩	٠,٣	٤,٩
١,٢	٣,٣	٢,٨	٦,٠	٣,٦	٣,٥	١,٧-	١,٤	٤,٠	٢,١-	٣,٤
٤,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٤	١٩,٣	١,٥	٣,٩-	٢,٨-	١,٦-	٢,٤	٦,٢
٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٠,٩-	٠,١	٠,٩	١,٦	١,١
١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	١٤,٦-	٣,٥-	١٢,٠	٧,٤	٩,٤-
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)										
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)										
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي										
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الهيدروكربوني ١/										
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني										
أسعار المستهلكين (متوسط)										
مُخفَض الناتج المحلي الإجمالي										
الاستثمار والائتمان										
٢٢,١	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٠	٢٠,٥	٢٤,٤	٢٧,٥	٢٨,٩
١٠,٨	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١١,٠	١٣,٦	١٣,١	١٣,٤	١٣,٧	١٥,٦
١١,٣	١١,١	١٠,٨	١٠,٦	١٠,٣	٩,٥	٥,٤	٧,٤	١١,٠	١٣,٨	١٣,٣
٢١,٥	٢١,٢	٢٠,٩	٢٠,٤	١٩,٥	١٤,٣	٥,٣	١٤,٨	١٩,٠	١٢,٠	١٢,٧
٨,٩	٩,١	٩,٧	٩,٨	٩,٩	٦,٨	٠,٧-	١,٠٢	٧,٤	٢,٦	٧,٥-
١٢,٦	١٢,١	١١,٢	١٠,٦	٩,٧	٧,٥	٦,١	٤,٦	١١,٥	٩,٣	١٧,٣
إجمالي تكوين رأس المال										
عام										
خاص										
إجمالي المنحدرات الوطنية										
عامة										
خاصة										
الموارد المالية للحكومة المركزية										
٣٣,١	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٤,٨	٣٥,٣	٣٢,٩	٣٣,٣	٣٩,٢	٣٦,٢	٣٣,٢	٢٨,٧
٢١,٩	٢٢,٦	٢٣,٦	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٣,٣	٢٤,٩	٢٩,٨	٢٩,٦	٢٣,٣	٢١,١
١١,١	١١,١	١١,٠	١٠,٤	١٠,١	٩,٦	٨,٤	٩,٤	٦,٦	٩,٩	٧,٦
٣٠,٨	٣١,٩	٣٢,٨	٣٣,٤	٣٤,٤	٣٥,٤	٥٢,٤	٤٤,٢	٤٤,٠	٤٥,٢	٥١,٢
٢٨,٠	٢٩,١	٣٠,٠	٣٠,٥	٣١,٥	٣٢,٤	٤٢,٤	٣٥,٧	٣٤,٦	٣٥,٤	٣٩,٦
٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٩,٦	٨,٥	٩,٤	٩,٧	١١,٦
٢,٣	١,٨	١,٨	١,٤	٠,٩	٢,٤-	١٩,٣-	٦,٠-	٨,٤-	١٢,٦-	٢٤,١-
٢,٣	١,٨	١,٨	١,٤	٠,٩	٢,٤-	١٢,١-	٠,٠	١,٧-	٦,٥-	١٦,٥-
٢٦,٧-	٢٨,٧-	٣٠,٨-	٣٣,٣-	٣٦,١-	٣٩,١-	٤٧,٨-	٤٦,٧-	٤٨,٤-	٤٦,٢-	٥٤,١-
٤٦,٩	٥١,٩	٥٦,٣	٦٠,٥	٦٤,٥	٧٠,٧	٨١,٢	٦٠,٥	٥١,٣	٤٥,٩	٣٣,٧
٢٦,٤	٢٧,٩	٣٢,٤	٣٧,٧	٤٣,٠	٥١,٠	٦٠,٢	٤٥,٤	٣٨,٤	٣٢,٧	٢٠,٥
الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الإقراض)										
الرصيد الكلي (المعدل) ٢/										
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)										
مجموع الدين الحكومي، منه:										
الدين الخارجي										
القطاع النقدي										
٦,٤	٦,٧	٥,٨	١,٧	٠,٠	١,١-	٢,٨,٣-	٣,٦-	١٨,٩	٥,٤-	٠,٩-
١,٠	٤,٦	٥,٦	٦,٤	٧,٣	٦,٥	٢٣,٢	٤,٤	٤,٤	٨,٢	٣,٠
٤,٩	٤,٩	٤,٧	٤,٤	٣,٦	٢,٥	١,١	٢,٨	٤,٩	٦,٥	١٠,١
١,٩	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٦,٠	٥,١	٨,٩	٢,٠	٨,٣	٤,٢	١,٨
صافي الأصول الأجنبية										
صافي الأصول المحلية										
الائتمان المقدم للقطاع الخاص										
النقد بمعناها الواسع										
القطاع الخارجي										
٤٤,٣	٤٣,٣	٤٢,٦	٤٢,٤	٤٢,٤	٣٧,٥	٣٠,٥	٣٨,٧	٤١,٧	٣٢,٩	٢٧,٥
٢٧,٣	٢٧,٤	٢٧,٧	٢٨,٣	٢٩,١	٢٤,٧	١٨,٢	٢٦,٥	٢٧,٣	١٩,٢	١٦,٠
١٧,٠	١٥,٩	١٤,٩	١٤,١	١٣,٣	١٢,٨	١٢,٣	١٢,٢	١٤,٥	١٣,٧	١١,٦
٢٥,٤-	٢٤,٤-	٢٣,٣-	٢٢,٢-	٢١,٣-	١٩,٩-	١٨,٩-	٢٠,٥-	٢٣,٦-	٢٤,١-	٢١,٣-
٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٩-	١,٤-	٤,٨-	٨,٧-	٤,٢-	٤,٣-	١١,٠-	١٢,٥-
٠,٦-	٠,٨-	٠,٨-	١,١-	١,٧-	٦,٢-	١٣,٧-	٥,٥-	٥,٤-	١٥,٦-	١٩,١-
١٨,٣	١٧,٣	١٦,٤	١٥,٦	١٥,٣	١٥,١	١٥,٠	١٦,٧	١٧,٤	١٦,١	٢٠,٣
٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٦,٣	٧,٣	٦,٤	٥,٥	٧,٠
٧٩,٩	٨٠,٠	٧٨,٩	٧٨,٣	٧٨,٢	٧٨,٦	٧٢,٧	٧٢,٠	٦٦,٧	٥٨,٢	٤١,٩
٨٥,٠	٨٨,٩	٩٠,٨	٩٢,٩	٩٥,٠	١٠١,١	١١٤,٧	٩٤,٣	٨٣,٦	٨٢,٥	٦٣,٩
الواردات من السلع										
النفط والغاز										
أخرى										
الواردات من السلع										
رصيد الحساب الجاري										
% من الناتج المحلي الإجمالي										
إجمالي احتياطيات البنك المركزي										
بما يعادل أشهر الواردات من السلع والخدمات في السنة التالية										
مجموع الدين الخارجي										
% من الناتج المحلي الإجمالي										
بنود للتذكير:										
١٦,٢-	١٦,٩-	١٧,٧-	١٨,٧-	١٩,٨-	٢١,٣-	٢٥,٦-	٢٩,١-	٣٠,٥-	٢٨,٣-	٣١,٥-
٢٩,٧-	٣١,٢-	٣٣,٠-	٣٥,٢-	٣٧,٨-	٤٠,٠-	٤٦,٤-	٤٦,٧-	٤٨,٥-	٤٧,٤-	٥٣,٥-
...	١٠٥,١	١٠٦,٧	١٠٥,٦	١٠٧,٧	١٠٧,٧
...	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨
الرصيد الأولي البيكلي غير الهيدروكربوني ٣/										
الرصيد الأولي البيكلي غير الهيدروكربوني										
% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني ٣/										
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠ = ١٠٠)										
سعر الصرف (الريال مقابل الدولار، متوسط الفترة)										

صادر: السلطات العُمانية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١/ يتضمن إنتاج النفط الخام والمكرر والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.
 ٢/ تم تعديل بيانات ما قبل ٢٠٢١ باستبعاد مصروفات الغاز والنفط التي تم نقلها إلى شركة تنمية طاقة عُمان عام ٢٠٢١.
 ٣/ معدل لمراعاة اتجاهات الدورة الاقتصادية.

الجدول ١٢- عُمان: مالية الحكومة، ٢٠١٦-٢٠٢٦ / ١
(بملايين الريالات العُمانية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات						بيانات أولية					
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
١١,٩٤٢	١١,٦٧٩	١١,٥٦٤	١١,٢٦٦	١١,١٧٤	٩,٨٤٥	٨,١١٨	١١,٣٠٩	١١,١١٩	٩,٠٠٦	٧,٢٢١	الإيرادات والمنح
٢,٣٢٨	٢,١٧٨	٢,٠١٠	١,٧٩٤	١,٤٨٢	١,٢٠٩	٩٢٥	١,١٨٤	١,٠٤٦	٩٣٤	٩٤٦	الضرائب
١٤٠	١٤٠	١٤٠	٨٠	٢٢٠	١٧٠	٨٠	٥٥	١١٦	١١١	٢٠٨	المنح
٩,٤٧٥	٩,٣٦١	٩,٤١٤	٩,٣٩٢	٩,٤٧٢	٨,٤٦٦	٧,١١٢	١٠,٠٧٠	٩,٩٥٧	٧,٩٦١	٦,٠٦٦	دخل الملكية وغيرها
٥,٤٥١	٥,٥٢٤	٥,٦١٥	٥,٧٤١	٥,٩٠٨	٥,٠٠٣	٤,٠٧٣	٦,٢٢١	٦,٨٦٦	٤,٦٨٥	٣,٦٥٤	النفط
٢,٤٦٩	٢,٣٠٠	٢,٢٧٥	٢,١٤٠	٢,٠٦٤	١,٩٧٤	١,٩٨٨	٢,١١٧	٢,٢٢٨	١,٦٣٩	١,٦٤٨	الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي ٢/
١٧	١٦	١٥	١٥	١٤	١٣	٢٢	٥١	٥٥	٩٨	٨٨	الخدمات والمرافق العامة
٦٥١	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠	١١٠	٦١٧	٨٩	٥٦٧	٢٥٣	دخل الاستثمار
٨٨٧	٨٧١	٨٥٩	٨٤٧	٨٣٦	٨٢٦	٩٢٠	٦٦٣	٧٢٠	٩٧٢	٤٢٤	أخرى
١١,١٢٢	١١,٠٦١	١٠,٩٨٦	١٠,٨٤٨	١٠,٨٩٦	١٠,٥٨٨	١٢,٢٠٤	١٢,٩٦٥	١٣,٤٨٤	١٢,٢٥٩	١٢,٨٨٩	النفقات
١٠,١٠٥	١٠,٠٦٧	١٠,٠١٥	٩,٩٠١	٩,٩٧٢	٩,٦٨٨	١٠,٣٣٩	١٠,٤٦٨	١٠,٦٠٧	٩,٦١٥	٩,٩٧٨	المصروفات
٣,٩٣٨	٣,٧٨٠	٣,٦٢٦	٣,٤٧١	٣,٣٤٣	٣,٢٢٨	٣,٦٠٦	٣,٣٥٨	٣,٢١٤	٣,٤٣٤	٣,٤٧٠	تعويضات العاملين
١,٦١٩	١,٥٨١	١,٥٤٥	١,٥٢٦	١,٥٠٩	١,٤٤١	١,٣٩٢	١,٣٣٠	١,٢٥٣	٩٢٨	٩٩٥	استخدام السلع والخدمات
٩٦٨	١,٠٢٠	١,٠٤٨	١,٠٤٦	١,٠٥٨	٩٨٤	٨١٩	٦٨٤	٦١٨	٣٧١	١٣٨	مدفوعات الفائدة
٥٤٩	٦٥٤	٧٨٥	٨٦٠	١,٠٨٠	١,٠٦١	١,٢٩٦	١,٣١٢	١,١٩٠	١,٠٥٤	٩٠٨	الدعم والمزايا الاجتماعية
.	١٠	١١	١٩	٧٦	١٢	٢٠	منح لبلدان أخرى
٣,٠٣٠	٣,٠٢١	٣,٠١٢	٢,٩٩٨	٢,٩٨٣	٢,٩٦٥	٣,٢١٥	٣,٧٦٦	٤,٢٥٦	٣,٨١٦	٤,٤٤٨	مصروفات أخرى
.	٤٢٤	٤٠٧	٣٧٧	٣٢٩	٣٧٩	عمليات شركة تنمية نفط عُمان
٣,٠٣٠	٣,٠٢١	٣,٠١٢	٢,٩٩٨	٢,٩٨٣	٢,٩٦٥	٢,٧٩٠	٣,٣٥٩	٣,٨٧٩	٣,٤٨٨	٤,٠٦٨	أخرى
١,٠١٨	٩٩٤	٩٧١	٩٤٧	٩٢٤	٩٠٠	١,٨٦٦	٢,٤٩٨	٢,٨٧٧	٢,٦٤٤	٢,٩١٠	صافي اقتناء الأصول غير المالية
١,٠١٨	٩٩٤	٩٧١	٩٤٧	٩٢٤	٩٠٠	٢,٣٤٨	٢,٦٦٥	٢,٨٧٧	٢,٦٤٤	٢,٩١٠	اقتناء أصول غير مالية
.	٩٠٦	٨٨٦	٩٢١	٧٥٠	٨٤٣	عمليات شركة تنمية نفط عُمان
.	٤٣١	٤٥٤	٧٥٦	٥٦٠	٦٨٤	مشروع إنتاج الغاز
١,٠١٨	٩٩٤	٩٧١	٩٤٧	٩٢٤	٩٠٠	١,٠١١	١,٣٢٥	١,٢٠٠	١,٣٣٤	١,٣٨٤	منني
-	-	-	-	-	-	٤٨٢	١٦٧	٩	-	٢٨٧	التصرف في أصول غير مالية
١,٨٣٨	١,٦١٢	١,٥٤٩	١,٣٦٥	١,٢٠٢	١٥٧	٢,٢٢١-	٨٤١	٥١١	٦٠٩-	٢,٧٥٨-	إجمالي رصيد التشغيل
٨٤٠	٦٣٨	٥٩٧	٤٣٨	٢٩٨	٧٢٣-	٤,٧١٠-	١,٧٥٣-	٢,٥٨٣-	٣,٤١١-	٦,٠٦٧-	صافي الإقراض (+)/الإقراض (-) (الرصيد الكلي) ٣/
٢٠٠-	٢٠٠-	٢٠٠-	٣٥٥-	٤٢٧-	٦٤١	٢,٧٠٠-	٢٨٧	٦٧٣	٩٦٧	٢,١٧٠-	صافي اقتناء الأصول المالية ٤/
١,٠٤٠-	٨٣٨-	٧٩٧-	٧٩٣-	٧٢٥-	١,٣٦٤	٢,٠١٠	٢,٠٤٠	٣,٢٥٥	٤,٣٧٨	٣,٨٩٧	صافي تحمل الخصوم
٨٩١-	٣٢٢	٥٨٠	٦٣٠	٨٧٥	٨٠٠	٦٥٨	٥٢١	٣٣٦	٢٨٠	٢١	الدين المحلي
١٥٠-	١,١٦٠-	١,٣٧٧-	١,٤٢٣-	١,٦٠٠-	٥٦٤	١,٣٥٢	١,٥١٩	٢,٩١٩	٤,٠٩٨	٣,٨٧٦	الدين الخارجي
١٦,٩٤٣	١٧,٩٨٣	١٨,٨٢٢	١٩,٦١٩	٢٠,٤١٢	٢١,١٣٧	١٩,٧٧٤	١٧,٧٦٤	١٥,٧٢٤	١٢,٤٦٩	٨,٤٧٥	بنود للتذكرة:
٩,٥١٩	٩,٦٦٨	١٠,٨٢٩	١٢,٢٠٦	١٣,٦٢٩	١٥,٢٢٩	١٤,٦٦٥	١٣,٣١٣	١١,٧٩٤	٨,٨٧٥	٥,١٦١	مجموع الدين الحكومي، منه الدين الخارجي

المصدر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يشمل الجدول عمليات الحكومة المركزية.

٢/ يتضمن توزيعات أرباح الشركة العمالية للغاز الطبيعي المسال.

٣/ لا يتضمن "صافي الإقراض وحصل الملكية".

٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصل الملكية".

الجدول ٢ب- عُمان: مالية الحكومة، ٢٠١٦-٢٠٢٦ / ١
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

توقعات						بيانات أولية				
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
٣٣,١	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٤,٨	٣٥,٣	٣٢,٩	٣١,٣	٣٨,٦	٣٦,٢	٣٣,٢	٢٨,٧
٦,٤	٦,٣	٦,٠	٥,٥	٤,٧	٤,٠	٣,٨	٤,٠	٣,٤	٣,٤	٣,٨
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٨
٢٦,٢	٢٧,٠	٢٨,٢	٢٩,٠	٢٩,٩	٢٨,٣	٢٧,٢	٣٤,٤	٣٢,٥	٢٩,٣	٢٤,١
١٥,١	١٦,٠	١٦,٨	١٧,٧	١٨,٧	١٦,٧	١٦,٧	٢٢,٦	٢٢,٤	١٧,٣	١٤,٥
٦,٨	٦,٦	٦,٨	٦,٦	٦,٥	٦,٦	٨,٢	٧,٢	٧,٣	٦,٠	٦,٥
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٣
١,٨	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	٠,٤	٢,١	٠,٣	٢,١	١,٠
٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٨	١,٨	٢,٣	٢,٣	٣,٦	١,٧
٣٠,٨	٣٢,٠	٣٢,٩	٣٣,٥	٣٤,٤	٣٥,٤	٥٢,١	٤٤,٢	٤٤,٠	٤٥,٢	٥١,٢
٢٨,٠	٢٩,١	٣٠,٠	٣٠,٥	٣١,٥	٣٢,٤	٤٢,٤	٣٥,٧	٣٤,٦	٣٥,٤	٣٩,٦
١٠,٩	١٠,٩	١٠,٨	١٠,٧	١٠,٦	١٠,٨	١٤,٨	١١,٤	١٠,٥	١٢,٦	١٣,٨
٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٥,٧	٤,٥	٤,١	٣,٤	٤,٠
٢,٧	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٣,٤	٢,٣	٢,٠	١,٤	٠,٥
١,٥	١,٩	٢,٣	٢,٧	٣,٤	٣,٦	٥,٣	٤,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٦
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١
٨,٤	٨,٧	٩,٠	٩,٢	٩,٤	٩,٩	١٣,٢	١٢,٨	١٣,٩	١٤,١	١٧,٧
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٧	١,٤	١,٢	١,٢	١,٥
٨,٤	٨,٧	٩,٠	٩,٢	٩,٤	٩,٩	١١,٥	١١,٤	١٢,٦	١٢,٨	١٦,٢
٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٩,٦	٨,٥	٩,٤	٩,٧	١١,٦
٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٩,٦	٩,١	٩,٤	٩,٧	١١,٦
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٣,٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨	١,٥	٢,٥	٢,١	٢,٧
٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٤,١	٤,٥	٣,٩	٤,٩	٥,٥
-	-	-	-	-	-	٢,٠	٠,٦	-	-	-
٥,١	٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٨	٠,٥	١١,١-	٢,٩	١,٧	٢,٢-	١١,٠-
٢,٣	١,٨	١,٨	١,٤	٠,٩	٢,٤-	١٩,٣-	٦,٠-	٨,٤-	١٢,٦-	٢٤,١-
٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	١,١-	١,٣-	٢,١	١١,١-	١,٠	٢,٢	٣,٦	٨,٦-
٢,٩-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٣-	٤,٦	٨,٢	٧,٠	١٠,٦	١٦,١	١٥,٥
٢,٥-	٠,٩	١,٧	١,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٧	١,٨	١,١	١,٠	٠,١
٠,٤-	٣,٤-	٤,١-	٤,٤-	٥,١-	١,٩	٥,٥	٥,٢	٩,٥	١٥,١	١٥,٤
٤٦,٩	٥١,٩	٥٦,٣	٦٠,٥	٦٤,٥	٧٠,٧	٨١,٢	٦٠,٥	٥١,٣	٤٥,٩	٣٣,٧
٢٦,٤	٢٧,٩	٣٢,٤	٣٧,٧	٤٣,٠	٥١,٠	٦٠,٢	٤٥,٤	٣٨,٤	٣٢,٧	٢٠,٥
١٧,٨	١٨,١	١٨,١	١٧,٨	١٦,٨	١٦,٠	١٢,٥	١٥,٦	١٠,٨	١٤,٦	٩,٩
٤٧,٢	٥٠,٠	٥١,٧	٥٥,٤	٥٩,٩	٦٩,٣	٩٠,٨	٦٧,٩	٨٠,٣	٨٦,٤	١٠٣,٨

بنود للتذكرة:

مجموع الدين الحكومي، منه

الدين الخارجي

الإيرادات غير الهيدروكربونية (% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)

سعر النفط المحقق لتوازن المالية العامة (بالدولار الأمريكي)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يشمل الجدول عمليات الحكومة المركزية.

٢/ يتضمن توزيعات أرباح الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.

٣/ لا يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".

٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".

الجدول ٣ - عُمان: المسح النقدي، ٢٠١٦-٢٠٢٦
(بملايين الريالات العُمانية، ما لم يُذكر خلاف ذلك، نهاية الفترة)

توقعات						بيانات أولية					
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٤,٢٨٨	٤,٠٣٠	٣,٧٧٦	٣,٥٦٨	٣,٥٠٨	٣,٥٠٩	٣,٥٥٠	٤,٩٥١	٥,١٣٥	٤,٣٢٠	٤,٥٦٧	الأصول الأجنبية (صاف)
٦,٢٨٢	٥,٩٠٤	٥,٥٤٩	٥,٢٤٩	٥,١٠٩	٥,٠٣٦	٥,٠١٠	٥,٧٢١	٦,٠٠٤	٥,٢٦٤	٥,٦٦٤	البنك المركزي
١,٩٩٤-	١,٨٧٥-	١,٧٧٣-	١,٦٨١-	١,٦٠٢-	١,٥٢٧-	١,٤٦٠-	٧٧٠-	٨٧٠-	٩٤٤-	١,٠٩٧-	البنوك التجارية
٢١,٣٨٢	٢١,١٦٦	٢٠,٢٣١	١٩,١٦٣	١٨,٠١٣	١٦,٧٩٥	١٥,٧٧٦	١٢,٨٠٠	١٢,٢٦٦	١١,٧٤٩	١٠,٨٥٧	الأصول المحلية (صاف)
٢٤٤	١,١٣٥	٨١٣	٢٣٣	٣٩٧-	١,٢٧٢-	٢,٠٧٢-	٤,٦٤٧-	٥,٠٤٧-	٤,٥٩٥-	٤,٥٤٨-	المطالبات على الحكومة (صاف)
١٤٧-	١٤٧-	١٤٧-	١٤٧-	١٤٧-	١٤٧-	١٤٧-	٦٢٤-	٤٦٢-	٢١٠-	٤٣٥-	البنك المركزي
٨٧١	٨٧١	٨٧١	٨٧١	٨٧١	٨٧١	٨٧١	٧٧٩	٧٧٦	٥٦٦	٧٢٧	مطالبات
١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٠١٨	١,٤٠٣	١,٢٣٧	٧٧٦	١,١٦٢	ودائع ١/
٣٩٢	١,٢٨٢	٩٦٠	٣٨٠	٢٥٠-	١,١٢٥-	١,٩٢٥-	٤,٠٢٤-	٤,٥٨٥-	٤,٣٨٥-	٤,١١٣-	البنوك التجارية
٦,٠٠٥	٦,٨٩٥	٦,٥٧٣	٥,٩٩٣	٥,٣٦٣	٤,٤٨٨	٣,٦٨٨	٢,٦٢٣	٢,٠٥٧	١,٩٧٩	١,٨١١	مطالبات
٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	١٣٧	٤٠	٣٥	١٠٧	قروض
٥,٥٢٧	٦,٤١٧	٦,٠٩٥	٥,٥١٥	٤,٨٨٥	٤,٠١٠	٣,٢١٠	٢,٤٨٦	٢,٠١٨	١,٩٤٤	١,٧٠٣	أذون وسندات
٥,٦١٣	٥,٦١٣	٥,٦١٣	٥,٦١٣	٥,٦١٣	٥,٦١٣	٥,٦١٣	٦,٦٤٦	٦,٦٤٢	٦,٣٦٤	٥,٩٢٤	ودائع
٥,٢٠٩	٤,٨٧٩	٤,٦٠٠	٤,٣٤٦	٤,١٣٣	٣,٩١٤	٣,١٤٢	٢,٧٢٥	٢,٦٦٤	٢,٣٣٩	٢,٠٩٨	مطالبات على شركات القطاع العام
٢٩,٥٨٨	٢٨,٢٠٦	٢٦,٨٩٣	٢٥,٦٨٢	٢٤,٥٩٩	٢٣,٧٤٤	٢٣,١٦٧	٢٢,٩٥١	٢٢,٣٣٦	٢١,٢٥٥	١٩,٩٨٦	مطالبات على القطاع الخاص
٢٩,٢٧٨	٢٧,٩١١	٢٦,٦١٢	٢٥,٤١٣	٢٤,٣٤٢	٢٣,٤٩٦	٢٢,٩٢٥	٢٢,٦٧٣	٢٢,٠٥٠	٢١,٠١٨	١٩,٧٣٦	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
١٣,٦٦٠-	١٣,٠٥٤-	١٢,٠٧٤-	١١,٠٩٨-	١٠,٣٢٢-	٩,٥٩١-	٨,٤٦١-	٨,٢٢٨-	٧,٦٩١-	٧,٢٥١-	٦,٦٧٩-	بنود أخرى (صاف)
٤,٧٥٦-	٤,٣٧٨-	٤,٠٢٣-	٣,٧٢٣-	٣,٥٨٣-	٣,٥١٠-	٣,٤٨٤-	٣,٨٥٢-	٤,٣٠١-	٣,٧٨٨-	٣,٩٢٩-	البنك المركزي
٨٩٠٤-	٨٦٧٦-	٨٠٥١-	٧٣٧٦-	٦٧٣٨-	٦٠٨٢-	٤٩٧٧-	٤٣٧٦-	٣٣٩١-	٣٤٦٣-	٢٧٥٠-	البنوك التجارية
٢٥٦٦٩	٢٥١٩٦	٢٤٠٠٧	٢٢٧٣٠	٢١٥٢١	٢٠٣٠٤	١٩٣٢٦	١٧٧٥٢	١٧٤٠٠	١٦٠٦٩	١٥٤٢٤	النقد بمعناها الواسع
٧,٣٨٦	٧,٢٤٩	٦,٩٠٧	٦,٥٤٠	٦,١٩٢	٥,٨٤٢	٥,٥٦١	٥,٣٤٤	٤,٩٣٠	٤,٩٤١	٤,٩٧٩	النقد
١,٣٧٩	١,٣٧٩	١,٣٧٩	١,٣٧٩	١,٣٧٩	١,٣٧٩	١,٣٧٩	١,٢٤٥	١,٢٤٢	١,٢٦٦	١,٢٩٩	العملة خارج البنوك
٦,٠٠٧	٥,٨٧١	٥,٥٢٩	٥,١٦١	٤,٨١٣	٤,٤٦٣	٤,١٨٢	٤,٠٩٩	٣,٦٨٨	٣,٦٧٤	٣,٦٧٩	ودائع تحت الطلب
١٨,٢٨٤	١٧,٩٤٦	١٧,١٠٠	١٦,١٩٠	١٥,٣٢٩	١٤,٤٦٢	١٣,٧٦٦	١٢,٤٠٨	١٢,٤٧٠	١١,١٢٨	١٠,٤٤٥	شبه النقد ٢/
٢,٥١٩	٢,٤٧٣	٢,٣٥٦	٢,٢٣١	٢,١١٢	١,٩٩٣	١,٨٩٧	١,٧٦٥	٢,١٤٢	١,١٨١	١,٠٧٣	منها: ودائع بالعملة الأجنبية
											بنود للتذكرة:
٧,٠	٧,٠	٦,٨	٦,٦	٦,٤	٦,١	٥,٩	٤,٩	٤,١	٤,٣	٣,٨	مضاعف النقد بمعناها الواسع (نسبة)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
١,٩	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٦,٠	٥,١	٨,٩	٢,٠	٨,٣	٤,٢	١,٨	النقد بمعناها الواسع
٦,٤	٦,٧	٥,٨	١,٧	٠,٠	١,١-	٢٨,٣-	٣,٦-	١٨,٩	٥,٤-	٠,٩-	صافي الأصول الأجنبية
١,٠	٤,٦	٥,٦	٦,٤	٧,٣	٦,٥	٢٣,٢	٤,٤	٤,٤	٨,٢	٣,٠	الأصول المحلية
٤,٩	٤,٩	٤,٧	٤,٤	٣,٦	٢,٥	١,١	٢,٨	٤,٩	٦,٥	١٠,١	منها: ائتمان مقدم للقطاع الخاص
٨٢,٠	٨١,٥	٨٠,٤	٧٩,٢	٧٧,٧	٧٩,٥	٩٥,١	٧٨,٢	٧٢,٨	٧٨,٣	٧٩,٤	مطالبات على القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي
١٣٥,٧	١٣٧,٢	١٣٨,٠	١٣٨,٦	١٣٨,٥	١٤١,١	١٤٦,٣	١٣٢,٢	١٢٦,١	١٢١,٠	١١٥,٣	مطالبات على القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصادر: البنك المركزي العُماني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تتضمن أساساً ودائع وزارة المالية.

٢/ تتضمن الودائع بالعملة الأجنبية والودائع المرتبطة بخطابات الاعتماد.

الجدول ٤- عُمان: موجز ميزان المدفوعات، ٢٠١٦-٢٠٢٦
(بملايين الدولارات الأمريكية)

توقعات						بيانات أولية					
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
١٨,٨١٥	١٨,٩٠٣	١٩,٣٣٨	٢٠,١٨٩	٢١,١٤٧	١٧,٦٤٩	١١,٦١٥	١٨,٢٢٩	١٨,٠٨٤	٨,٧٦٤	٦,٢٥٩	الميزان التجاري
٤٤,٢٥٤	٤٣,٣٤٠	٤٢,٦٤٨	٤٢,٤٠٩	٤٢,٤٣٣	٣٧,٥٢٢	٣٠,٥٠٦	٣٨,٦٨٦	٤١,٧٣٠	٣٢,٨٨٦	٢٧,٥٤٦	الصادرات
٢٧,٢٩٨	٢٧,٤٤٥	٢٧,٧٠٢	٢٨,٢٨٣	٢٩,٠٩١	٢٤,٧٣٦	١٨,٢٠٦	٢٦,٥١٦	٢٧,٢٧٤	١٩,١٥٨	١٥,٩٥٩	الهيدروكربونية، منها:
١٩,٦٨٩	١٩,٩٥٤	٢٠,٤٢٤	٢١,٠٢٩	٢١,٦٤٢	١٧,٨٢٤	١٣,١٤١	١٩,٦٥١	٢٠,٠٩٩	١٥,٠٧٢	١٢,٨٣٩	النفط الخام
٤,١٧٠	٣,٩٩٨	٣,٨٧١	٣,٧٨٣	٣,٦١٠	٣,٩٢٨	٣,٤٢١	٤,٤٤٨	٤,٤٦٤	٣,٠٣٣	٢,٦٣٤	الغاز الطبيعي المسال
١٠,٢٤٥	٩,٧٢٨	٩,٢٨٧	٨,٨٩٢	٨,٥٣٨	٨,٢٢٥	٧,٨٨١	٨,٤٠٢	٩,٦٩٣	٨,٢٦١	٦,٢٣٨	صادرات أخرى
٦,٧١١	٦,١٥٦	٥,٦٥٩	٥,٢٣٤	٤,٨٠٣	٤,٥٦٢	٤,٤٢٠	٣,٧٦٨	٤,٧٦٣	٥,٤٦٧	٥,٣٤٨	السلع المعاد تصديرها
٢٥,٤٣٩-	٢٤,٤٣٧-	٢٣,٣١١-	٢٢,٢٢٠-	٢١,٢٨٦-	١٩,٨٧٤-	١٨,٨٩١-	٢٠,٤٥٧-	٢٣,٦٤٦-	٢٤,١٢١-	٢١,٢٨٧-	الواردات (تسليم ظهر السفينة - "فوب")
٦,٣٨٣-	٦,٣٠٠-	٦,٢٠٨-	٦,٣٥٠-	٦,٩٣٤-	٦,٣٩٨-	٦,١١١-	٧,١١١-	٧,١٣٨-	٦,٧٦١-	٦,٤٢٠-	الخدمات (صاف)
٥,٦١١-	٥,٧٩٠-	٦,٠٩٦-	٦,٧٢٨-	٧,٢٤٣-	٧,٣٦٥-	٥,٣٩٢-	٦,١٤٣-	٥,٢٧٦-	٣,١٦٨-	٢,٠٦٧-	الدخل (صاف)
١,٣٥٣-	١,٥١٨-	١,٦٨٣-	١,٨١٤-	١,٩٥٤-	١,٨٤٠-	١,٧٦٣-	١,٤٢٨-	١,٢٥٧-	٧٨٩-	١٠١-	مدفوعات رسمية
٧,٣٩٦-	٧,٥٠٨-	٧,٧٤٢-	٨,٠٠٤-	٨,٣٤٢-	٨,٦٨٥-	٨,٧٧٢-	٩,١٣٥-	٩,٩٥٨-	٩,٨١٥-	١٠,٣١٢-	التحويلات الجارية، بما فيها المنح الرسمية (صاف)
٥٧٦-	٦٩٥-	٧٠٨-	٨٩٣-	١,٣٧٢-	٤,٨٠٠-	٨,٦٦٠-	٤,١٦٠-	٤,٢٨٧-	١٠,٩٨٠-	١٢,٥٤٠-	رصيد الحساب الجاري
٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٢٠٨	٥٧٢	٤٤٢	٢٦٠	١١٤	١٠٢	٢٥٩	٥١٥	الحساب الراسمي
١,١٩٣	١,٢٥٤	١,١٢٦	١,٠٤٧	٩٩١	٤,٤٢٤	٧,٢٣٦	٣,٩٠٩	٧,٦٦٤	٨,٦٠١	٣,٦٨٣	الحساب المالي
٤,٢٨٠	٤,١٠٤	٣,٩٦٣	٣,٨٤٣	٣,٦١٦	٣,٣٤٢	٢,٦٦٤	٣,٧٤٩	٥,٢٢٥	٤٩٤	١,٩٠٩	الاستثمار الأجنبي المباشر
٦٦٣	٥٤٦	٥٢٢	١٥٣	٥٨	٢,٢٧٩	٢,٢٧٨	١,١٧٩	٦,٨٠٠	٦,٢٨٦	٥,٠٠٠	استثمارات الحافظة
٣,٧٥٠-	٣,٣٩٦-	٣,٣٥٩-	٢,٩٤٩-	٢,٥٦٧-	١,١٩٦-	٢,٢٩٤	١,٠١٩-	٤,٣٦١-	١,٨٢٢	٣,٢٢٦-	استثمارات أخرى
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٩٠-	١,٢٦٨-	٩٠٤-	٦٥٣-	١,٠٦١-	السهم والخطأ
٩٨١	٩٢٣	٧٨٢	٣٦٢	١٩٢	٦٧	١,٦٥٤-	١,٤٠٥-	٢,٥٧٥	٢,٧٧٣-	٩,٤٠٣-	الرصيد الكلي
٩٨١-	٩٢٣-	٧٨٢-	٣٦٢-	١٩٢-	٦٧-	١,٦٥٤	١,٤٠٥	٢,٥٧٥-	٢,٧٧٣	٩,٤٠٣	التغير في الاحتياطيات الرسمية (- = زيادة) /
بنود للتذكير:											
٠,٦-	٠,٨-	٠,٨-	١,١-	١,٧-	٦,٢-	١٣,٧-	٥,٥-	٥,٤-	١٥,٦-	١٩,١-	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٨,٣١٥	١٧,٣٣٤	١٦,٤١٠	١٥,٦٢٨	١٥,٢٦٦	١٥,٠٧٥	١٥,٠٠٨	١٦,٦٢٢	١٧,٣٨٩	١٦,٠٨٩	٢٠,٢٦٢	إجمالي احتياطيات البنك المركزي (بملايين الدولارات)
٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٦,٣	٧,٣	٦,٤	٥,٥	٧,٠	بما يعادل أشهر الواردات من السلع والخدمات في السنة التالية
٧٩,٨٥٢	٨٠,٠٠٢	٧٨,٩٤٥	٧٨,٣٤٩	٧٨,٢٣٥	٧٨,٥٥٨	٧٢,٦٧٣	٧٢,٠٠٤	٦٦,٧٠٤	٥٨,٢٤١	٤١,٨٧٣	مجموع الدين الخارجي (بملايين الدولارات)
٨٥,٠	٨٨,٩	٩٠,٨	٩٢,٩	٩٥,٠	١٠١,١	١١٤,٧	٩٤,٣	٨٣,٦	٨٢,٥	٦٣,٩	% من الناتج المحلي الإجمالي

المصادر: البنك المركزي العماني؛ ووزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ التدفقات التاريخية تتضمن تراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي العملي وصندوق الاحتياطي العام للدولة.

الجدول ٥ - عُمان: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠٢١-٢٠١٦
(%)

٢٠٢١ مارس	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
						كفاية رأس المال
١٨,٥	١٨,٨	١٨,٥	١٧,٩	١٨,٠	١٦,٥	رأس المال التنظيمي ١/
١٧,٥	١٧,٧	١٧,٤	١٦,٦	١٦,٣	١٤,٦	رأس المال الأساسي ٢/
١٥,٣	١٥,٩	١٥,٩	١٦,٢	١٦,٥	١٥,٠	نسبة رأس المال إلى الأصول في البنوك
						جودة القروض
٤,٢	٤,٢	٣,٥	٢,٧	٢,٤	٢,١	القروض المتعثرة
١,٥	١,٦	١,٤	١,٠	٠,٩	٠,٦	صافي القروض المتعثرة ٣/
٤,٧	٤,٣	٣,٨	٢,٣	١,٩	١,٢	نسبة القروض المعاد هيكلتها/جدولتها إلى مجموع القروض
٦٤,٩	٦٣,٤	٦١,٠	٦٥,٨	٦٢,٦	٦٦,٨	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة
١٠,٠	٧,٤	٧,٨	١٠,٩	٦,٦	٦,٢	نسبة قروض الأطراف ذات الصلة إلى مجموع رأس المال
						الربحية
١,٢	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٥	١,٥	العائد على الأصول ٤/
٧,٨	٥,٧	٩,٤	١٠,٦	٩,٣	٩,٨	العائد على أسهم رأس المال ٥/
						السيولة
٧٩,٩	٨٠,٣	٨٠,٣	٧٩,٥	٨٠,٥	٨٠,٢	نسبة الإقراض
٤٩,٤	٥٠,٠	٤٥,٨	٥٤,٦	٤٥,٠	٤٥,١	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع الأصول
١١٨,٩	١١٦,٧	١١٦,٣	١١٤,٦	١١٦,٢	...	صافي نسبة التمويل المستقر
١٩٩,٠	١٩٦,٣	٢٢٠,١	٢٥٣,٦	٢١٥,٩	...	نسبة تغطية السيولة
						مخاطر السوق
١١٧,٠	١٢٠,٣	١١٦,٩	١١٢,٩	١١٥,٣	١٠٨,٨	نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الخصوم بالعملة الأجنبية
١٦٣,٣	١٦٠,٥	١٤٧,٦	١١٩,٦	١٤٢,٦	١٢٠,٣	نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية
٨,٥	١٥,٣	٩,٤	١٢,٢	١٥,٧	١١,٣	نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
المصدر: البنك المركزي العُماني						
١/ نسبة رأس المال التنظيمي = (مجموع شريحتي رأس المال الأولى والثانية) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.						
٢/ نسبة رأس المال الأساسي = شريحة رأس المال الأولى/مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.						
٣/ صافي القروض المتعثرة = نسبة إجمالي القروض المتعثرة مخصوما منها الفائدة المجنية والمخصصات الخاصة إلى إجمالي السلف مخصوما منها الفائدة المجنية والمخصصات الخاصة.						
٤/ العائد على الأصول = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الأصول.						
٥/ العائد على أسهم رأس المال = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع أسهم رأس المال.						

المرفق الأول- إجراءات الدعم من خلال السياسات في مواجهة جائحة كوفيد- ١٩

التأثير على موازنة ٢٠٢١ (مليون ريال عُماني)	التأثير على موازنة ٢٠٢٠ (مليون ريال عُماني)	الحجم (مليون ريال عُماني)	أهم الإجراءات المتخذة على مستوى الوزارات (وزارة المالية، والأجهزة الضريبية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار)
٣٠	صفر		<ul style="list-style-type: none"> زيادة كمية الوقود المدعم لصالح حاملي بطاقة الدعم الوطني من ٢٠٠ لتر إلى ٤٠٠ لتر شهرياً. وتُعفى هذه الكمية من ضريبة القيمة المضافة أيضاً بحيث يظل السعر ١٨٠ بييسة للتر الواحد.
٢٠	صفر		<ul style="list-style-type: none"> إنشاء "صندوق الأمان الوظيفي" لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم (تم الإعلان عنه في أغسطس ٢٠٢٠).
٢٠	صفر		<ul style="list-style-type: none"> رصد اعتماد في موازنة عام ٢٠٢١ لتدريب الباحثين عن عمل وتأهيلهم لدخول سوق العمل (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١).
صفر	صفر		<ul style="list-style-type: none"> تخفيض الرسوم المفروضة على توظيف الوافدين: ٥٠٪ بالنسبة للشركات التي حققت نسبة التعميم المستهدفة، و٢٥٪ للشركات التي لم تحقق النسبة المستهدفة (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١).
١٠	صفر		<ul style="list-style-type: none"> إعفاء المواطنين الذين يقل دخلهم عن ٣٥٠ ريال عملي من ديون برنامج القروض السكنية لدى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني. (١٠ ملايين ريال عُماني عام ٢٠٢١، و٥ ملايين ريال عُماني عام ٢٠٢٢).
٣,٩	صفر		<ul style="list-style-type: none"> إعفاء المواطنين المستفيدين من برنامجي سند وموارد الرزق من أداء المبالغ غير المسددة المستحقة عليهم.
صفر	صفر		<ul style="list-style-type: none"> زيادة الدعم المخصص للبرامج المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية لصالح محدودي الدخل.
٦	صفر		<ul style="list-style-type: none"> توفير تسهيلات مالية بدون فوائد أو رسوم من خلال بنك التنمية العُماني لصالح أصحاب الأعمال الحرة.
١٣	صفر		<ul style="list-style-type: none"> الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على خدماتي الكهرباء والماء لكافة المواطنين الذي يمتلكون حسابين أو أقل.
٢٧	صفر		<ul style="list-style-type: none"> زيادة المنتجات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة من ٩٣ إلى ٤٨٨ منتجاً من المنتجات الغذائية الأساسية.
			الضرائب:
٢	صفر		<ul style="list-style-type: none"> تخفيض ضريبة الدخل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ١٥٪ إلى ١٢٪ خلال السنتين الضريبتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). (التأثير: مليوناً ريال عُماني عام ٢٠٢١ و ٤ ملايين ريال عُماني عام ٢٠٢٢).
غير متاح	غير متاح		<ul style="list-style-type: none"> الإعفاء من الغرامات المفروضة على المتأخرين في تقديم الإقرارات الضريبية، والسماح بخفض التبرعات المقدمة لمواجهة الجائحة (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠).
غير متاح	غير متاح		<ul style="list-style-type: none"> الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع الشركات العاملة في قطاعات التنويع الاقتصادي لمدة خمس سنوات، وذلك عن أنشطتها التي بدأت في الفترة من الأول من يناير ٢٠٢١ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢.

٠,٥	صفر		▪ إعفاء المنشآت الفندقية من ضريبة الدخل المستحقة عن السنتين الضريبتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١).
غير متاح	غير متاح		▪ الإعفاء من الضريبة الإضافية (عن عام ٢٠٢١) والمتربطة على تقسيط الضريبة (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١).
١,٥	صفر		▪ خصم نسبة (١٪) من قيمة الضريبة المستحقة و بحد أقصى عشرة آلاف ريال عماني (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١).
٠,٥	٠,٥		▪ تعليق العمل بالضريبة المستقطعة ذات الصلة بتوزيعات أرباح الأسهم والفوائد لمدة (٥) سنوات وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢٠ (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠، ومد العمل به حتى عام ٢٠٢١).
صفر	صفر		▪ ترحيل الخسارة التي تحققت لدى الشركات والمؤسسات عن السنة الضريبية ٢٠٢٠ إلى السنة التالية وخصمها من الدخل الخاضع للضريبة لسنة ٢٠٢١ والسنوات التالية لها حتى يتم تسوية الخسارة (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١).
٧	صفر		▪ الاعفاء من الضريبة السياحية (٤٪) وضريبة البلدية (٥٪) التي تحصل من المنشآت السياحية إلى نهاية عام ٢٠٢١ (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠، ومد العمل به حتى عام ٢٠٢١).
			الرسوم:
صفر	صفر		▪ تعليق ضريبة البلدية وبعض الرسوم الحكومية (من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٠)، وذلك دون تأثير نظراً لأن التغييرات سارية خلال العام فقط.
صفر	صفر		▪ تعليق دفع القيمة الإيجابية المستحقة على المصنع في المناطق الصناعية لثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠)، وذلك دون تأثير نظراً لأن التغييرات سارية خلال العام فقط.
غير متاح	غير متاح		▪ إعفاء الشركات والمؤسسات من رسوم تجديد السجلات التجارية النشطة (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠).
غير متاح	غير متاح		▪ تخفيض رسوم الشحن في الموانئ والشحن الجوي (مارس إلى يونيو ٢٠٢٠).
صفر	صفر		▪ تأجيل رسوم الكهرباء والمياه (مارس إلى يونيو ٢٠٢٠)، وذلك دون تأثير نظراً لأن التغييرات سارية خلال العام فقط.
غير متاح	غير متاح		▪ الإعفاء من الرسوم والغرامات المرتبطة بتراخيص العمل للعمالة غير العمالية في حالة مغادرة عُمان بصورة نهائية (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠).
١	صفر		▪ تخفيض رسوم التراخيص البيئية التي تجدد عام ٢٠٢١ بنسبة (٥٠٪)، والإعفاء من الغرامات في حالة التجديد خلال ٣ أشهر (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢١).

٤	٤		<ul style="list-style-type: none"> تخفيض القيمة الإيجارية للأراضي بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.
غير متاح	غير متاح		<ul style="list-style-type: none"> إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من رسوم التراخيص للأعوام الثلاثة الأولى من تاريخ التأسيس، وذلك بالنسبة للتراخيص الصادرة عام ٢٠٢١ فقط.
			أخرى:
٠,٢١٥	١٩,٢٦		<ul style="list-style-type: none"> قروض طارئة بدون فائدة لمساعدة رواد الأعمال في بعض القطاعات الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة، والمستفيدين من قروض بنك التنمية العماني وصندوق الرفد (تم الإعلان عنه في يونيو ٢٠٢٠).
غير متاح	غير متاح		<ul style="list-style-type: none"> تأجيل سداد مدفوعات خدمة القروض المستحقة على المقترضين (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) تجاه بنك التنمية العماني وصندوق الرفد (مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، وتمديد العمل به لاحقاً حتى ديسمبر ٢٠٢١).
صفر	صفر		<ul style="list-style-type: none"> توفير مخازن حكومية مجانية للقطاع الخاص لتخزين السلع والأغذية مؤقتاً لمدة ٦ أشهر (تم الإعلان عنه عام ٢٠٢٠).
الحجم ٢٠٢١	الحجم ٢٠٢٠ (مليون ريال عُماني)		أهم الإجراءات المتخذة من جانب البنك المركزي العماني
٩٨٣ (اعتباراً من مارس ٢٠٢١)	١٦١٩		<ul style="list-style-type: none"> تخفيض سعر إعادة الشراء من ١٢٥ إلى ٥٠ نقطة أساس، ومد أجل عمليات إعادة الشراء لثلاثة أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٦ أشهر (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١).
		لم يُستخدم.	<ul style="list-style-type: none"> تخفيض سعر الفائدة على إعادة خصم أئون الخزائنة من ٢٪ إلى ١٪ (مارس ٢٠٢٠) ثم إلى ٠,٧٥٪ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١).
١٣٠ (اعتباراً من يناير ٢٠٢١)	١٠١٣		<ul style="list-style-type: none"> تخفيض سعر الفائدة على مبادلات النقد الأجنبي بمقدار ٥٠ نقطة أساس ومد أجل المبادلات لعام واحد (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠) ورفع حد التسهيل إلى ١٠٠٪ من القيمة الصافية للبنك (تم الإعلان عنه في سبتمبر ٢٠٢٠). تم تخفيض السعر مجدداً بمقدار ٥٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢١.
		لم يُستخدم.	<ul style="list-style-type: none"> تخفيض أسعار الفائدة على إعادة خصم الأوراق التجارية بمقدار ١٠٠ - ١٢٥ نقطة أساس (مارس ٢٠٢٠) وتخفيض الأسعار بمقدار ٥٠ نقطة أساس مجدداً (مارس ٢٠٢١). تتراوح الأسعار الجديدة من ٢,٥٪ إلى ٣٪.
			بالنسبة للبنوك:
	٤٢٠٠		<ul style="list-style-type: none"> تخفيض هامش حمية رأس المال بنسبة ٥٠٪ من ٢,٥٪ إلى ١,٢٥٪ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠).
	١٥٠٠		<ul style="list-style-type: none"> رفع نسبة الإقراض من ٨٧,٥٪ إلى ٩٢,٥٪ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٠).

<p>تتمتع البنوك بمستويات وفيرة من السيولة، حيث بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة ١٩٩٪ في ٣١ مارس ٢٠٢١، وبلغت أقل نسبة تغطية سيولة مسجلة خلال نفس الفترة ١٤٠٪.</p>	<ul style="list-style-type: none"> السماح بانخفاض نسبة تغطية السيولة بمقدار ٢٥ نقطة مئوية بحد أقصى في حالة وجود ضغوط حادة على السيولة (سبتمبر ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢١). 	
<p>١٢٦٤ (مجموع القروض القائمة المرتبطة بمشروعات حكومية التي تم إرجاء تصنيفها، مارس ٢٠٢١).</p>	<ul style="list-style-type: none"> السماح للبنوك بإرجاء تصنيف مخاطر القروض المرتبطة بالمشروعات الحكومية (مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠، وتم مد العمل بهذا الإجراء لاحقاً إلى سبتمبر ٢٠٢١). 	
	<p>بالنسبة للمقرضين:</p>	
<p>٩٤٧ (إجمالي القروض القائمة المستحقة على عملاء التجزئة المتضررين التي تم تأجيل سدادها، مارس ٢٠٢١).</p>	<ul style="list-style-type: none"> تعليق مدفوعات القروض المستحقة على المواطنين الذين فقدوا وظائفهم لحين إشعار آخر، والمواطنين الذين تم تخفيض رواتبهم من جانب أصحاب الأعمال/الشركات حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢١. 	
<p>١٧٢٦ (إجمالي القروض القائمة التي تم تأجيل سدادها، ٣١ مارس ٢٠٢١).</p>	<ul style="list-style-type: none"> تأجيل أقساط القروض (مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠، وتم مد العمل بهذا الإجراء لاحقاً إلى مارس ٢٠٢١، ثم إلى سبتمبر ٢٠٢١)، وإصدار تعليمات للمقرضين بأن الاستفادة من برنامج تأجيل مدفوعات القروض ينبغي ألا يترتب عليه تعديل تصنيف المستفيدين. مد أجل سداد مدفوعات الأصل والفائدة دون فرض أي فوائد أو أرباح إضافية (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). 	
<p>غير متاح</p>	<ul style="list-style-type: none"> تخفيض نسبة القرض إلى القيمة من ٢٠٪ إلى ١٠٪ على قروض الإسكان بالنسبة للمقرضين الذين يقومون بشراء منزل للمرة الأولى (تم الإعلان عنه في سبتمبر ٢٠٢٠). 	
<p>غير متاح</p>	<ul style="list-style-type: none"> سيعمل البنك المركزي العماني عن كثب مع البنوك على إعادة جدولة القروض للتخفيف من الضغوط عن كاهل المقرضين دون فرض أي رسوم إضافية. 	
<p>غير متاح</p>	<ul style="list-style-type: none"> إصدار تعليمات للبنوك بتجديد القروض الدوارة قصيرة الأجل الممنوحة لشركات التمويل والتأجير التي حل تاريخ استحقاقها حتى سبتمبر ٢٠٢١ (تم الإعلان عنه في مارس ٢٠٢١). 	
<p>غير متاح</p>	<ul style="list-style-type: none"> إصدار تعليمات للبنوك بتخفيض الرسوم على مختلف الخدمات المصرفية وعدم فرض أي رسوم جديدة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. 	

المرفق الثاني- حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩

التوصية	الحالة
<p>السياسة المالية العامة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ارتكاز عملية الضبط المالي على إطار مالي متوسط لتعزيز المركز المالي والخارجي. الحد من أوجه الجمود في الإنفاق الجاري – لا سيما على الرواتب والدعم، وترشيد الاستثمارات العامة، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية. 	<p>التوصيات المنفذة: تم وضع خطة التوازن المالي متوسطة المدى لتعزيز الاستدامة المالية وتخفيف الضغوط التمويلية.</p> <p>التوصيات قيد التنفيذ: تم تضمين خطة التوازن المالي متوسطة المدى مجموعة من الإجراءات المهمة على جانب الإيرادات والمصروفات لتخفيف مواطن الضعف الهيكلية في المالية العامة، لا سيما الاعتماد الشديد على الإيرادات الهيدروكربونية وجمود المصروفات. وتم بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة. كذلك تم توجيه دعم الوقود إلى العاطلين والمتقاعدين والطلاب والمجموعات منخفضة الدخل. وسيؤدي تطبيق نظام التقاعد الإجباري على الموظفين الذين أمضوا فترة طويلة في الخدمة إلى تخفيض فاتورة الرواتب. ويجري حالياً رفع الدعم تدريجياً عن الكهرباء والمياه على مدار السنوات الخمس القادمة وتوجيهه إلى الأسر محدودة الدخل. وتم تخفيض البدلات السنوية المقدمة لبعض موظفي الخدمة المدنية. ويجري حالياً فرض ضريبة انتقائية على مجموعة مختارة من المنتجات الاستهلاكية، إلى جانب النظر في تطبيق ضريبة الدخل الشخصي.</p>
<p>القطاع المالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تعزيز صلابة القطاع المالي لتقوية إدارة الأزمات والاستعداد لها. تجنب الإجراءات التمييزية التي قد تؤدي إلى الحد من التدفقات الرأسمالية. 	<p>التوصيات قيد التنفيذ: تم إقرار "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية"، ويجري النظر حالياً في إرجاعه ضمن القانون المصرفي.</p> <p>التوصيات غير المنفذة: تم تشديد القيود المفروضة على حجم القروض الممنوحة لغير المقيمين.</p>
<p>الإصلاحات الهيكلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> التعجيل بالإصلاحات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير رأس المال البشري، ورفع مستوى أداء سوق العمل، وتسريع عملية تنفيذ برنامج الحكومة لتتبع النشاط الاقتصادي. 	<p>التوصيات المنفذة: دخل "قانون استثمار رأس المال الأجنبي" الجديد حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠، وساهم في إرخاء القواعد والقيود المفروضة وتبسيط الإجراءات. كذلك تم تطبيق إطار حديث لقانون الإفلاس في يوليو ٢٠٢٠ بغرض إرساء إطار شامل لتنظيم حالات الإفلاس والتصفية.</p> <p>التوصيات قيد التنفيذ: يجري العمل حالياً على تحديث قانون العمل.</p>

المرفق الثالث - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: تراجع المركز الخارجي لعمان تراجعاً هائلاً عام ٢٠٢٠ عن المستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة. فحسب التقديرات، ازداد عجز الحساب الجاري عام ٢٠٢٠، وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض أسعار النفط وتعطل الأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة. ولا يزال ربط سعر الصرف يمثل ركيزة ملائمة للسياسات ويساهم في استقرار السياسة النقدية نظراً للدور المحدود لسعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية، حيث تمثل الصادرات الهيدروكربونية النصيب الأكبر من الصادرات العُمانية، كما يتضمن الإنتاج المحلي مكوناً استيرادياً كبيراً، بما في ذلك مدخل العمالة.

الاستجابات المحتملة من خلال السياسات: ينبغي مواصلة الضبط المالي على المدى القريب، مع الاستمرار في توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة للتصدي للجائحة ودعم التعافي الوليد. ويُتوقع أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتخفيض الإنفاق الرأسمالي عام ٢٠٢١ إلى تقليص عجز الحساب الجاري. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تحسن المركز الخارجي بفضل تعافي أسعار النفط والتكيف المالي في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية التي تساعد في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز قطاع التجارة غير الهيدروكربونية إكساب المركز الخارجي المزيد من القوة على المدى الطويل.

الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار

خلفية: مع نهاية عام ٢٠٢٠، بلغت الأصول الخارجية لعمان ٨٧,٥ مليار دولار أمريكي، منها حوالي ١٧,٢٪ أصول احتياطية و ٢٤,٥٪ أصول أجنبية حكومية، والنسبة الباقية عبارة عن أصول لدى القطاع المالي والقطاع غير المالي وقطاع الأسر. وبلغت الخصوم الخارجية ١١٤,٩ مليار دولار أمريكي، منها ٣٣,٣٪ خصوم دين مستحقة على الحكومة المركزية. وتراجع صافي وضع الاستثمار الدولي بمقدار ١٠ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس أساساً زيادة الخصوم الأجنبية. وانخفض صافي وضع الاستثمار الدولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -٢٢,٧٪ إلى -٤٣,٣٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة التراجع الكبير أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام ٢٠٢٠.

التقييم: يُتوقع تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي نتيجة عوامل منها التكيف المالي الذي يساعد في الحد من خصوم الدين الخارجي، وتعافي الصادرات الهيدروكربونية، وتعزيز إدارة الأصول السيادية التي يُتوقع أن تؤدي إلى زيادة ملموسة في حجم الأصول المتراكمة.

٢٠٢٠ (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: ٤٣,٣-	إجمالي الأصول: ١٣٨,١	الأصول الاحتياطية: ٢٣,٧	إجمالي الخصوم: ١٨١,٣	خصوم الدين: ١١٤,٧
-------------------------------------	----------------------------------	----------------------	-------------------------	----------------------	-------------------

الحساب الجاري

خلفية: استمر تحسن الحساب الجاري حتى عام ٢٠١٩ قبل تعرض الاقتصاد لصدمة مزدوجة نتيجة أسعار النفط والجائحة عام ٢٠٢٠. وتشير التقديرات إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري من ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩ إلى ١٣,٧٪ عام ٢٠٢٠، ويُتوقع تراجع عام ٢٠٢١ بفضل تعافي أسعار النفط وجهود الضبط المالي الجارية. وتتواصل جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية والتعمين من جانب الحكومة، مما يُتوقع معه تحسن الصادرات غير الهيدروكربونية مع تراجع مُتوقع في حجم التحويلات الخارجة. ويُتوقع أن يظل رصيد الحساب الجاري سالباً على المدى المتوسط نتيجة المكون الاستيرادي الكبير في هيكل الإنتاج المحلي.

التقييم: حسب تقديرات منهج التقييم المبسط للرصيد الخارجي المستخدم في تقييم الحساب الجاري، تبلغ فجوة الحساب الجاري حوالي ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن فجوة الحساب الجاري الطبيعية تبلغ -٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ضوء السياسات المرغوبة. وتعزى -٣,٠ نقطة مئوية من الفجوة التقديرية إلى فجوة السياسات، وباقي النسبة عبارة عن قيمة متبقية. ويشير نموذج قواعد تخصيص الاستهلاك المستخدم في تقييم الحساب الجاري بين مصدري السلع الأولية الناضبة إلى وجود فجوة كبيرة في الحساب الجاري قراها -٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي حسب نهج الدخل السنوي الثابت و-١,١٪ حسب نهج الدخل السنوي الثابت للفرد بالقيمة الحقيقية. ويستند هذا النهج إلى تخصيص ثروة الموارد للاستهلاك عبر الفترات الزمنية. وتشير فجوة الحساب الجاري السالبة ضمناً إلى أن عجز الحساب الجاري أكبر من أن

يضمن استهلاكاً عادلاً للأجيال المستقبلية، مما يدل على الحاجة إلى زيادة المدخرات المالية من الإيرادات الهيدروكربونية. وحسب تقييم الخبراء، تبلغ فجوة الحساب الجاري ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠، وتقع ضمن نطاق ٣,١٪ إلى ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

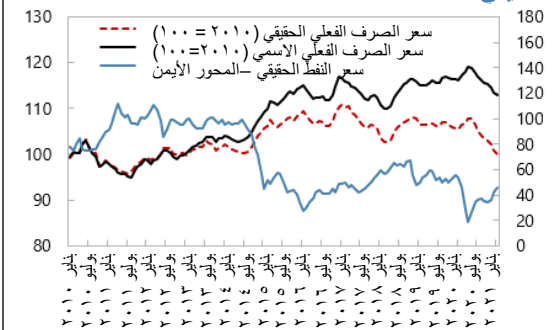
عُمان: تقديرات النموذج لعام ٢٠٢٠

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

الدخل السنوي الثابت للفرد	الدخل السنوي الثابت	نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي	نموذج الحساب الجاري	
١٣,٧-	١٣,٧-	١٣,٧-	١٣,٧-	الحساب الجاري - الفعلي
			١,١-	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)
			١,٧	معدل لمراعاة تأثير كوفيد-١٩ (+) ١/
			٠,١-	الكوارث الطبيعية والصراعات (-)
١٠,٧-	١٠,٧-		١٠,٧-	الحساب الجاري المعدل
١,١-	٧,٦-		٢,٠-	معياري الحساب الجاري (من النموذج) ٢/
٩,٦-	٣,١-	٥,٣-	٨,٨-	فجوة الحساب الجاري
			٠,٣-	منها فجوة السياسات النسبية
٠,٣٧-	٠,٣٧-	٠,٣٧-	٠,٣٧-	المرونة
٢٦,٣	٨,٦	١٤,٥	٢٤,٠	فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)
١/ تعديل دوري إضافي لمراعاة التأثير المؤقت للجائحة على أرصدة التجارة النفطية (١,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والسياحة (٠,٠٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والتحويلات (٠,٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).				
٢/ معدل مراعاة الاتجاهات الدورية، بما في ذلك قيد الاتساق متعدد الأطراف.				

سعر الصرف الحقيقي

عُمان: أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية، وسعر النفط الحقيقي، ٢٠١٠ - ٢٠٢٠



خلفية: يبلغ سعر ربط الريال العُماني بالدولار الأمريكي ٢,٦ دولار أمريكي مقابل الريال. وتراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس أساساً انخفاض قيمة الدولار الأمريكي عام ٢٠٢٠. وتجاوز متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط العشر سنوات بنسبة ١٪. وتراجع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة ٢,٥٪ عام ٢٠٢٠.

التقييم: حسب تقديرات الخبراء، تبلغ فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي حوالي ٢٢٪ عام ٢٠٢٠، وتقع ضمن نطاق ٦,٩٪ إلى ٢٤,٦٪. وعلى المدى القصير، ساهمت تحركات سعر الصرف في الحد من التأثير على التنافسية بسبب نصيب الصادرات الهيدروكربونية الكبير وقابلية الإحلال المحدودة بين الواردات والمنتجات المنتجة محلياً التي تحوي مكوناتاً من العمالة والمواد الوسيطة المستوردة.

الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وإجراءات السياسات

خلفية: يعكس رصيد الحساب الرأسمالي والحساب المالي خلال السنوات الماضية مسار الحساب الجاري بوجه عام. فقد أدى تراجع الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية المرتبطة بها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ إلى تدفقات مالية وإفادة لتمويل عجز الحساب الجاري، حيث قامت الحكومة بإصدار ديون خارجية إلى جانب السحب من أصولها. وفي الوقت نفسه، استفادت البنوك والمؤسسات المملوكة للدولة من الأسواق الدولية أيضاً. ففي عام ٢٠٢٠، تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بحوالي ٣,٢ مليار دولار أمريكي، كما أصدرت الحكومة سندات دولية بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي. وأدى صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والحساب المالي الوافدة، بما في ذلك الاقتراض الخارجي الحكومي، والاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع الخصوم الأجنبية لدى البنوك إلى صافي تدفقات وإفادة تُقدَّر بنحو ٧,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠.

التقييم: في الوقت الذي تمضي فيه الحكومة قدما نحو تنفيذ إجراءات الضبط المالي والإصلاح الهيكلي المقررة بهدف زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية، يُتوقع أن تترجع المخاطر الناجمة عن خروج التدفقات الرأسمالية المفاجئ في ظل تراجع الحاجة إلى التمويل الخارجي، كما سيشكل الاستثمار الأجنبي المباشر على الأرجح نصيبا ثابتا من الخصوم الخارجية. وكجزء من الإجراءات المتخذة للتصدي لتداعيات الجائحة، قام البنك المركزي العماني بتخفيض الحد الأقصى للأصول الأجنبية لدى البنوك (إجراءات إدارة التدفقات الرأسمالية/سياسة السلامة الاحترازية الكلية) من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ من صافي القيمة المحلية للبنوك. وعندما يتحقق التعافي وتترسخ جذوره، أوصى الخبراء البنك المركزي العماني بإحلال إجراءات احترازية جزئية و/أو كلية غير تمييزية محل الحد الأقصى للتصدي للمخاطر دون تقييد التدفقات الرأسمالية.

التدخل في سوق الصرف الأجنبي ومستوى الاحتياطيات

عُمان: تقييم كفاية الاحتياطيات الأجنبية

توقعات				تقديرات			
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
١٨,٣	١٧,٣	١٦,٤	١٥,٦	١٥,٣	١٥,١	١٥,٠	١٦,٧
١٩,٥	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٥	١٩,٤	٢٣,٧	٢١,٨
٩٢,٢	٩٦,٢	٨١,٧	٧٥,٩	٥٧,٥	٦١,٤	٥٨,١	٨٢,١
٥٢,٠	٤٧,١	٥٣,٤	٦٠,١	٩٣,٩	١٠٤,٦	١٧٢,٢	٩٧,٥
٢٨,٠	٢٧,٠	٢٦,٨	٢٧,٠	٢٧,٨	٢٨,٥	٢٩,٩	٣٦,١
٧٤,٣	٧١,٨	٧١,٠	٧١,٣	٧١,٥	٧٧,٢	٨٤,٤	٩٠,١
...	...	٦٧,٣	٦٧,٩	٦٨,٤	٧٤,٩
٥,٤	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٦,٣	٧,٣
بنود للتذكير:							
١١,٤	١١,٥	١١,٦	١١,٨	١٢,٣	١٣,٠	١٣,٠	١٣,١
١٢١	١١٩	١٢١	١٢٥	١٢٩	١٤٤	١٥٧,٦	١٦٠,٨
...	...	١١٥	١١٩	١٢٤	١٤٠

١/ معدل لمراعاة أثر تكوين هامش أمان إضافي في حالة تسجيل سعر نفط أقل من المتوقع خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ يعادل الحد السفلي للسعر في فترة الثقة البالغة ٦٨٪ كما ورد في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الخلفية: بلغ إجمالي احتياطيات البنك المركزي العماني ١٥ مليار دولار أمريكي (٦,٢ أشهر من الواردات و ٣٠٪ من النقود بمعناها الواسع) في نهاية عام ٢٠٢٠ بالرغم من تراجع بمقدار ١,٧ مليار دولار أمريكي خلال العام نفسه. وتعاقد هذه الاحتياطيات ٨٤٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق، هبوطا من ٩٠٪ عام ٢٠١٩، وتقل عن نطاق الكفاية المقترح (١٠٠-١٥٠٪).

التقييم: يُتوقع أن يظل مستوى الاحتياطيات الأجنبية مستقرا عموما بالقيمة الاسمية، مع تراجع حسب عدد من المقاييس، مثل نسبة تغطية الواردات ومقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق. ويعد مستوى الاحتياطيات كافيا عموما لتغطية الواردات المتوقعة، رغم عدم كفايته حسب مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات. وسيساعد التكيف المالي على المدى المتوسط في تعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال المستقبلية. وتزداد فجوة كفاية الاحتياطيات في حالة تضمين مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات هولميش الأمان المالية التي قد ترغب عُمان في الاحتفاظ بها للتحوط ضد تراجع أسعار النفط. غير أن جهاز الاستثمار العماني يمتلك أصولا خارجية سائلة وفيرة يمكن استخدامها في حالة التعرض لصدمة في أسعار الصرف. وبإدراج هذه الأصول، تتجاوز الاحتياطيات الكلية لعُمان ١٠٠٪ على المدى المتوسط لتصبح بذلك ضمن نطاق الكفاية.

المرفق الرابع - مصفوفة تقييم المخاطر

مصدر المخاطر وأرجحية حدوثها	الأثر المتوقع	الاستجابة المقترحة من خلال السياسات
متوسط	مرتفع	تسريع وتيرة التطعيم ومواصلة تقديم الدعم للنظام الصحي. تقديم دعم إضافي وموَّجه من خلال السياسات إذا تطلب الأمر. مراعاة التوازن بين دعم الاقتصاد واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. ينبغي مراعاة وجود تنسيق تام وتمحيص دقيق عند إيقاف إجراءات الدعم المقدم من خلال الموازنة العامة والسياسة النقدية والقطاع المالي إلى أن يسقو التعافي على مسار ثابت.
متوسط	مرتفع	قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى قوة المراكز المالية والخارجية. ومع ذلك، إذا اقترن ذلك بسياسة مالية مسابرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية، تزداد مواطن الانكشاف للمخاطر المالية ومخاطر الديون. ومن شأن حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط أن يؤثر على الإيرادات المالية وإيرادات النفط المنفوعة بعوامل خارجية، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية على السيولة داخل النظم المصرفي، وقد يؤثر سلباً، بمرور الوقت، على نمو الائتمان وجودة الأصول. وقد يتسبب انخفاض أسعار النفط في تداعيات سلبية في القطاع غير الهيدروكربوني، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار والتوظيف.
متوسط	مرتفع	قد تؤدي زيادة تكاليف الاقتراض بسبب تصوُّر ارتفاع المخاطر السيادية أو التخفيضات في التصنيف الائتماني السبدي إلى تدهور المراكز المالية والخارجية. وتتحوّل مشكلات السيولة في الشركات إلى حالات إعسار، مما يؤدي إلى تدهور جودة أصول البنوك وزيادة التداعيات السلبية على النمو الاقتصادي.
متوسط	مرتفع	المثابرة في تنفيذ التكيّف المالي لخفض فروق أسعار الفائدة على القروض. استهداف إجراءات الدعم من خلال سياسات البنك المركزي الألماني، وتقييم الدعم للشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء في القطاعات الأشد تضرراً. الاستمرار في متابعة مخاطر الاستقرار المالي والتأكد من أن مخصصات البنوك تعكس ارتفاع مخاطر المقرضين.
متوسط	متوسط	قد تسبب التوترات الاجتماعية في حدوث اضطرابات اقتصادية وتأكل الثقة في صناعات السياسات. وقد يتسبب ذلك في اضطرابات اجتماعية-اقتصادية وسياسية، وتراجع مستوى الثقة. ويمكن أن تؤثر القلاقل الاجتماعية المحلية، لا سيما المرتبطة بإجراءات التكيّف المالي، على توجهات المستهلكين والمستثمرين، مما يؤدي إلى كبح النمو غير النفطي في القطاع الخاص وربما إلى تنفق رؤوس أموال القطاع الخاص إلى الخارج، مما يفرض مزيداً من الضغط على الاحتياطيات الأجنبية.
متوسط	متوسط	تؤدي الاضطرابات في سلاسل العرض، بما في ذلك الإمدادات الطبية بسبب السياسات الحمائية الوطنية، إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع التضخم.
متوسط	متوسط	تسهيل إعادة التوزيع السريعة للعمالة ورأس المال نحو القطاعات المحلية. استكشاف مدى إمكانية إنسحاب أدوات التعامل مع حالات الإعسر وإعادة هيكلة الدين مزيداً من القوة بغية تيسير إعادة توزيع الموارد. زيادة القدرة التنافسية وتشجيع خلق فرص العمل في القطاع الخاص.
متوسط	مرتفع	من شأن التنفيذ المطرد لخطط التكيّف المالي أن يعزز الأرصدة المالية والخارجية إلى حد كبير على المدى المتوسط. وضع إطار مالي سليم للمدى لمتوسط وركيزة مالية واضحة للمساعدة في تحقيق الضبط المالي المستهدف.
متوسط	متوسط	إن التأخير في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى عبء الجائحة وانخفاض الإيرادات النفطية يعينان ارتفاع احتياجات التمويل والديون. وقد تؤدي زيادة اللجوء إلى التمويل المحلي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، واستنفاد الاحتياطيات الرسمية، وكبح الاستثمار والنمو.
متوسط	متوسط	تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تحولات هيكلية، لكن تتعز إعادة توزيع الموارد بسبب أوجه الجمود في سوق العمل، وأعباء اليون المفرطة، والأطر غير الملائمة لتسوية حالات الإفلاس. ويؤدي هذا، بجانب إيقاف دعم السياسات المرتبط بمواجهة كوفيد-19، إلى تقويض آفاق النمو وارتفاع البطالة، وتبعات اجتماعية/سياسية سلبية. وتؤدي التغيرات الناتجة عن ذلك في سلاسل القيمة العالمية وإعادة نقل الإنتاج من الخارج إلى الداخل إلى تحول أنشطة الإنتاج عبر البلدان.
متوسط	مرتفع	عدم كفاية إجراءات التكيّف المالي: يمكن أن يؤدي التأخير في تنفيذ خطة التكيّف المالي إلى إحداث تحول سلبي في توجهات المستثمرين، مما يزيد من مخاطر التمويل.

ملحوظة: تبين مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تُحدث تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو الذي يرى خبراء الصندوق أن احتمالات تحققه هي الأرجح). ودرجة الأرجحية النسبية هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (المقصود بكلمة "منخفض" درجة احتمال أقل من 10٪، و"متوسط" درجة احتمال بين 10٪ و30٪، و"مرتفع" درجة احتمال بين 30٪ و50٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء خبراء الصندوق بشأن مصادر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر، التي لا يتتبع وقوع أحدها مع وقوع الآخر، وتتحقق معاً.

المرفق الخامس: تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين

زادت مخاطر استدامة القدرة على تحمل الدين العام (دين الحكومة المركزية) إلى حد كبير في عام ٢٠٢٠ بسبب الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ وانهيار أسعار النفط. ففي ظل السيناريو الأساسي، من المتوقع أن تؤدي عملية الضبط المالي التي تجربها السلطات حالياً إلى خفض الدين العام إلى ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يُتوقع أن يصل إجمالي احتياجات التمويل إلى ٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ورغم هوامش الأمان المالي الكبيرة، لا يزال مسار الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن التنفيذ غير الكافي لخطة الضبط المالي التي وضعتها السلطات، وتطورات سوق النفط، وصدّات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وأسعار الفائدة. وقد ارتفع الدين الخارجي لعمان ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة ولا يزال يتسم بالحساسية تجاه صدمات سعر الصرف والحساب الجاري.

ألف - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام

التطورات والسيناريو الأساسي

١- خصائص الدين: بعد الارتفاع الحاد في الدين العام من ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٦٠,٥٪ في عام ٢٠١٩، واصل ارتفاعه إلى ٨١,٢٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب تأثير الجائحة وانهيار أسعار النفط. وارتفع الدين المحلي من ١٥,٢٪ إلى ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، بينما ارتفع الدين الخارجي من ٤٥,٤٪ إلى ٦٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. ومعظم ديون عُمان ذات آجال استحقاق متوسطة وطويلة، حيث شكّلت السندات والصكوك ٦٩٪ و٦٥٪ من الديون المحلية والخارجية، على الترتيب، في نهاية عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تحوّل صافي الدين - دين الحكومة المركزية مطروحاً منه الودائع في البنوك، وأصول جهاز الاستثمار العُماني السائلة، وصندوق النفط - من ٢٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٢٠، نتيجة الزيادة الكبيرة في الخصوم المالية.

٢- الافتراضات الاقتصادية الكلية: من المتوقع أن يتعافى النمو غير الهيدروكربوني تدريجياً من آثار جائحة كوفيد-١٩ ليصل إلى ٤٪ تقريباً في عام ٢٠٢٦، بينما يُتوقع أن يبلغ النمو الكلي ٢,٦٪، مما يعكس نمواً أبطأ في الإنتاج الهيدروكربوني. وسيؤدي تنفيذ السلطات لإجراءات الضبط المالي، في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى، إلى تحسين رصيد المالية العامة الكلي من عجز قدره ١٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ إلى فائض في عام ٢٠٢٢. وسيرتفع الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني، والذي تُستبعد منه الإيرادات والمصروفات الهيدروكربونية، من -٢٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى -١٦,٢٪ خلال نفس الفترة. ومن المتوقع انخفاض إجمالي احتياجات التمويل على المدى المتوسط^١. فقد بلغ إجمالي احتياجات التمويل حوالي ٢٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع انخفاضه إلى ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ - بسبب الضبط المالي، وارتفاع أسعار النفط، والتعافي الاقتصادي، وتحويل مسؤولية تمويل مصروفات النفط والغاز إلى شركة تنمية طاقة عُمان، ودخل جهاز الاستثمار العُماني - وإلى حوالي ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ويُفترض تمويل إجمالي احتياجات التمويل أساساً عن طريق إصدار سندات دين خارجي طويلة الأجل وعمليات سحب محدودة من هوامش الأمان المالي. لذلك، يُتوقع أن يؤدي تحسين الرصيد الأولي وتراجع اللجوء إلى تمويل الدين إلى انخفاض

^١ في نهاية عام ٢٠٢٠، بلغ رصيد أذون الخزانة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن المفترض أن يستمر تجديدها خلال فترة التوقعات.

إجمالي (صافي) الدين العام إلى حوالي ٤٧٪ (١٤,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ويُفترض أن تموّل معظم احتياجات التمويل على المدى المتوسط عن طريق إصدار سندات دين.

٣- يتأثر مسار الدين الحكومي بعدد من الصدمات:

- **الخريطة الحرارية:** تتجاوز مؤشرات الخريطة الحرارية معايير تحليل استدامة القدرة على تحمل الديون عالية المخاطر، حيث يتم تجاوز جانب التقييم المتعلق بخصائص الدين في معظم مؤشرات السيناريو الأساسي. ومن بين الاختبارات المعيارية لقياس القدرة على تحمل الضغوط، كان لصدمة النمو السالب للناتج المحلي الإجمالي التأثير الأكبر، مما يبرز أهمية الضبط المالي لتعزيز الاستدامة المالية والخارجية.
- **صدمة النمو:** يرتفع دين الحكومة المركزية على المدى المتوسط نتيجة تأثير حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل حوالي ٣,٤ نقطة مئوية في كل من عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وفي هذا السيناريو، تصبح ديناميكية الدين أسوأ مما كانت عليه في السيناريو الأساسي، حيث تبلغ نسبة الدين ٦٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦.
- **صدمة الرصيد الأولي:** تؤدي هذه الصدمة إلى تدهور الرصيد الأولي بمقدار ٥,٧ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وارتفاع الدين العام إلى حوالي ٦٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦ (بارتفاع مقداره ١٦ نقطة مئوية مقارنة بمستواه في السيناريو الأساسي).^٢ ويرتفع إجمالي احتياجات التمويل بمقدار ٣,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٢,٣٪ في عام ٢٠٢٢ وإلى حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ مقارنة بمستواه البالغ ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السيناريو الأساسي.
- **صدمة أسعار الفائدة:** تأثرت تكاليف التمويل نتيجة قيام هيئات التصنيف الائتماني بإجراء تخفيضات في التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان في عام ٢٠٢٠. ورغم أن فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ أواخر عام ٢٠٢٠، فإن تشديد الأوضاع المالية يمثل خطراً خلال فترة التوقعات. وتتسم توقعات الدين بحساسية شديدة تجاه صدمات أسعار الفائدة الحقيقية – نتيجة حساسية مُكَمَّش الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي سعر الفائدة الحقيقي، تجاه تقلب أسعار الطاقة. وعلى خلاف الصدمات الأخرى، لا يستقر مسار الدين في هذا السيناريو ويرتفع بشكل حاد.^٣ ونتيجة لذلك، يؤدي ارتفاع مدفوعات الفائدة إلى زيادة الدين العام إلى ٦٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦.
- **صدمة مالية كلية مركبة:** تجمع الصدمة المالية الكلية بين صدمة النمو وصدمة أسعار الفائدة وصدمة الرصيد الأولي كما ورد في الأمثلة القياسية المذكورة أعلاه، إلى جانب صدمة سعر الصرف. ولهذه الصدمات تأثير كبير على دين الحكومة المركزية وإجمالي احتياجات التمويل، حيث يصلان إلى حوالي ١١٦٪ و٢٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦، على الترتيب.
- **صدمة الالتزامات الاحتمالية:** تتم معايرة هذه الالتزامات الاحتمالية بحيث تساوي ١٠٪ من أصول البنوك (ما عدا المطالبات على الحكومة). ويكون الدين المستحق على عُمان عرضة للالتزامات احتمالية صريحة ناشئة عن المؤسسات المملوكة للدولة تبلغ ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لهذه الصدمة يبلغ إجمالي الدين ٩١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ إجمالي احتياجات التمويل ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦.

^٢ صدمة الرصيد الأولي تعادل نصف الانحراف المعياري التاريخي خلال ١٠ سنوات.

^٣ نظرا لارتفاع حصة قطاع الطاقة العُماني والتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار الطاقة مؤخرا، فقد شهد مسار مُكَمَّش الناتج المحلي الإجمالي تقلبات شديدة، مما ساهم في ارتفاع سعر الفائدة الفعلي الحقيقي ارتفاعا حادا.



٤- ورغم أن ارتفاع الدين يرجع إلى حد كبير إلى صدمة أسعار النفط في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وضعف النشاط الاقتصادي، من الضروري المثابرة في تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى لتعزيز الاستدامة المالية والخارجية. فإلى جانب الزيادة الحادة في الدين نتيجة انخفاض أسعار النفط في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، فقد اتخذ اتجاهها صاعدا إلى حد ما خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، لكنه ارتفع بعد ذلك ارتفاعا حادا في عام ٢٠١٩ (بسبب انكماش قطاع النفط) وتضخمت مستوياته في عام ٢٠٢٠ (بسبب صدمة مزدوجة تمثلت في الجائحة وانهيار أسعار

النفط). ولا يزال الدين العام عُرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن تطورات أسواق النفط وصددمات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والرصيد الأولي، وأسعار الفائدة. ومن المتوقع أن يؤدي الضبط المالي (الذي يركز على خطة التوازن المالي متوسطة المدى)، وارتفاع أسعار النفط، والإصلاحات الهيكلية الجارية إلى تخفيض الدين إلى حد كبير على المدى المتوسط.

باء - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين الخارجي

٥- ارتفع الدين الخارجي لعمان ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع من حوالي ٦٤٪ إلى ١١٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ويرجع معظم هذا الارتفاع إلى زيادة الدين الخارجي للحكومة المركزية من ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٠,٢٪ خلال الفترة نفسها. أما باقي الارتفاع فيعزى أيضا إلى زيادة الاقتراض الخارجي من جانب القطاع الخاص غير المالي والمؤسسات المملوكة للدولة خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن ينخفض مجموع الدين الخارجي مع استمرار الضبط المالي.

٦- وتؤكد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مدى تأثير ديناميكية الدين الخارجي بصددمات الاقتصاد الكلي العديدة، لا سيما صدمات سعر الصرف والحساب الجاري. فترجع سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢١ يجعل الدين الخارجي يبلغ ذروته عند ١٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. كذلك فإن ارتفاع عجز الحساب الجاري (ما عدا مدفوعات الفائدة) بمقدار نصف انحراف معياري في كل عام بدءا من عام ٢٠٢١ يجعل الدين الخارجي يبلغ ذروته عند حوالي ١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. ويؤدي وقوع صدمة دائمة مركبة مقدارها ربع انحراف معياري في سعر الفائدة ومعدل النمو ورصيد الحساب الجاري بخلاف الفوائد في وقت واحد إلى ارتفاع الدين الخارجي إلى ١٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٦.

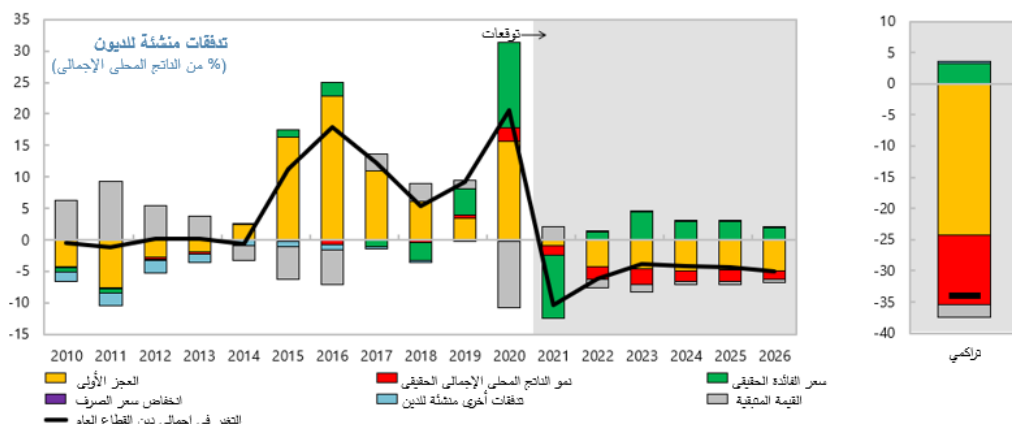
الشكل البياني ١: عمان - تحليل استدامة القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الاساسي (% من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/

حساب الوضع في ١٠ مايو ٢٠٢١	متوقعة						فعلية		
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٠
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية									
مؤشر EMBIG (فقط أسس) ٧	٣٨٨	٥١,٩	٥٦,٣	٦٠,٥	٦٤,٥	٧٠,٧	٨١,٢	٦٠,٥	١٩,٢
فروق التأمين على مبادلات									
مخاطر الائتمان ٥ سنوات (فقط أسس)	٢٥٢	٦,٦	٣,٦	٢,٧	٤,٦	٧,٤	٢٩,٥	١١,٣	٨,٤
صافي الدين العام									
الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي الممكن)		١٤,٤	١٨,٣	٢١,٤	٢٤,٤	٢٧,٥	٣٣,٠	١٢,٩	٢٨,٢
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)		٤٧,٢	٥١,٩	٥٥,٩	٥٩,٨	٦٣,٤	٧٠,٨	٦٣,٨	١٩,٣
التضخم (مُخفَّض الناتج المحلي الإجمالي، %)		٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٨	٠,٨	٣,٤
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)		١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧	٢,٩	١٩,٧	٣,٥	٢,٩
سعر الفائدة الفعلي (%) ٤/		٤,٣	٣,٥	٣,١	٢,٤	٥,٩	٢٢,٧	١٧,٠	٤,٣
		٥,٤	٥,٥	٥,٣	٥,١	٥,٠	٤,٦	٤,٣	٣,٥

المساهمة في تغيرات الدين العام

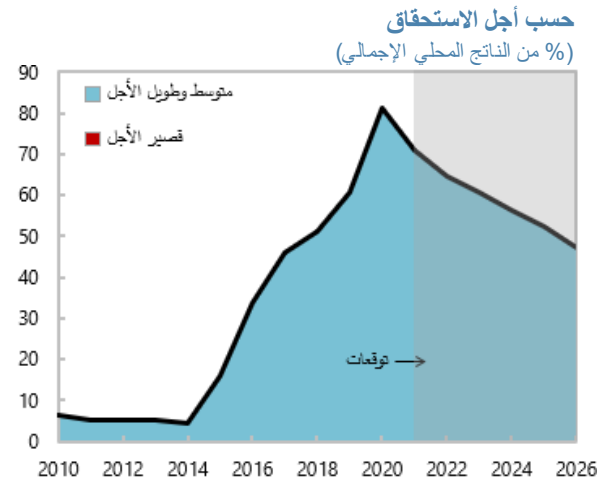
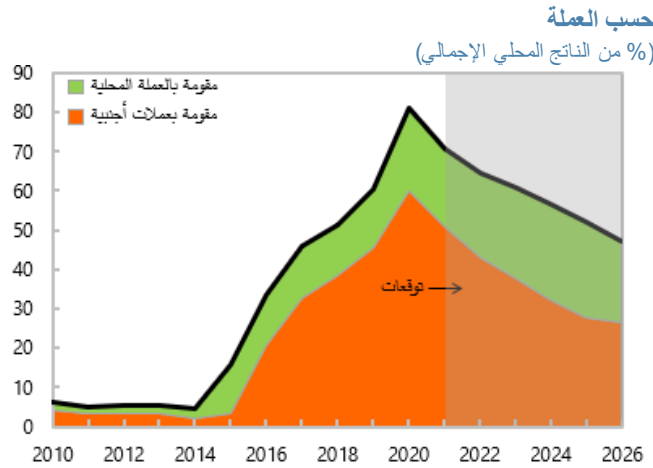
الرصيد الأولي المحقق لاستقرار الدين ١/	متوقعة						فعلية		
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٠
التغير في إجمالي دين القطاع العام	٣٣,٩-	٥,٠-	٤,٣-	٤,٢-	٣,٩-	٦,٢-	١٠,٤-	٩,٣	٥,٠
التدفقات المحددة المنشئة للدين	٣١,٨-	٤,٤-	٣,٧-	٣,٦-	٢,٨-	٤,٨-	١٢,٥-	٧,٩	٣,١
العجز الأولي	٢,١	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٤	١,٤	١,١	١,٤	١,٩
الرصيد الأولي (خلاف الفئدة) الإيرادات والمنتج	٢٠,٤,٤	٣٣,١	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٥,٣	٣٢,٩	٣٣,٣	٣٩,٢	٤٠,٥
الرصيد الأولي (خلاف الفئدة) الفئات دينامية/الدين الثقلية ٢/	١٨٠,١	٢٨,١	٢٨,٩	٢٩,٧	٣٠,٢	٣١,٠	٤٩,٠	٤٢,٦	٤٥,٢
فروق أسعار الفائدة/النمو ٣/	٧,٧-	٠,٥	١,٠	١,٣	١,٧	٠,٦-	١١,٧-	٤,٧	٠,٥-
منه: نمو الناتج المحلي الحقيقي	٣,٣	١,٨	٢,٩	٣,٠	٤,٤	١,٣	١٣,٧	٤,٢	٠,٢-
منه: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاض سعر الصرف ٤/	١١,١-	١,٣-	١,٨-	١,٧-	٢,٦-	٢,٠-	٢,١	٠,٤	٠,٣-
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	١,١-
الحكومة العامة: صافي الإيرادات (مبالغ)	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	١,١-
الالتزامات الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
رجاء التحدد (٢) (مثلا آلية الاستقرار الأوروبية وقروض منطقة اليورو)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
القيمة المتبقية، بما في ذلك تغيرات الأصول ٥/	٢,١-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	١,١-	١,٣-	١٠,٥-	١,٤	١,٩



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١/ يُعرَّف القطاع العام بأنه الحكومة المركزية.
 ٢/ استناداً إلى البيانات المتاحة.
 ٣/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي.
 ٤/ يُعرَّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
 ٥/ مُشتقة على أنها $(r - \pi(1+g) - g + ae(1+r)) / (1+g+\pi+g\pi)$ مضروبة في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة، و π = معدل نمو مُخفَّض الناتج المحلي الإجمالي، و g = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 ٦/ ae = نسبة الدين المقوم بالعملية الأجنبية، و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيساً بالزيادة في قيمة الدولار الأمريكي بالعملية المحلية).
 ٧/ تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحائضية ae على أنها $(1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها $-g$.
 ٨/ تتضمن تغيرات الأصول وإيرادات الفائدة التي يحققها صندوق الاحتياطي العام للدولة. وفيما يخص التوقعات، فإنها تتضمن تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.

الشكل البياني ٢: عمان - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام - تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

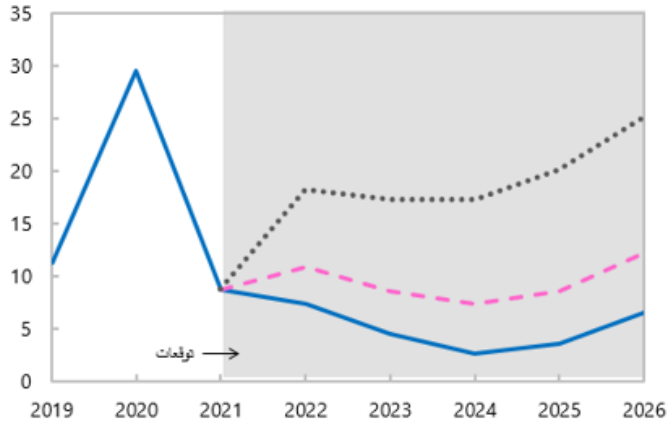
تكوين الدين العام



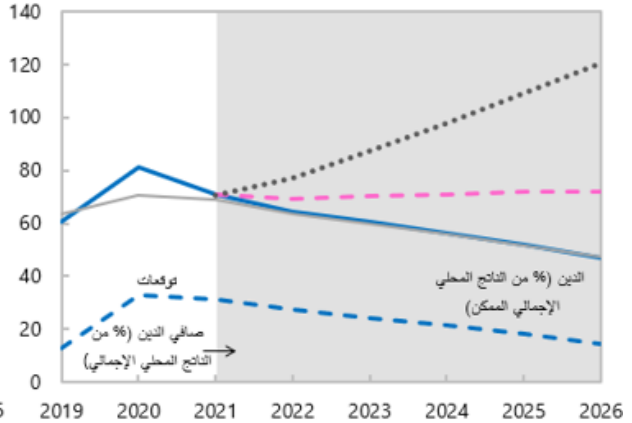
السيناريوهات البديلة

السيناريو الأساسي السيناريو التاريخي الرصيد الأولي الثابت

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



إجمالي الدين العام الاسمي
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



الافتراضات الأساسية

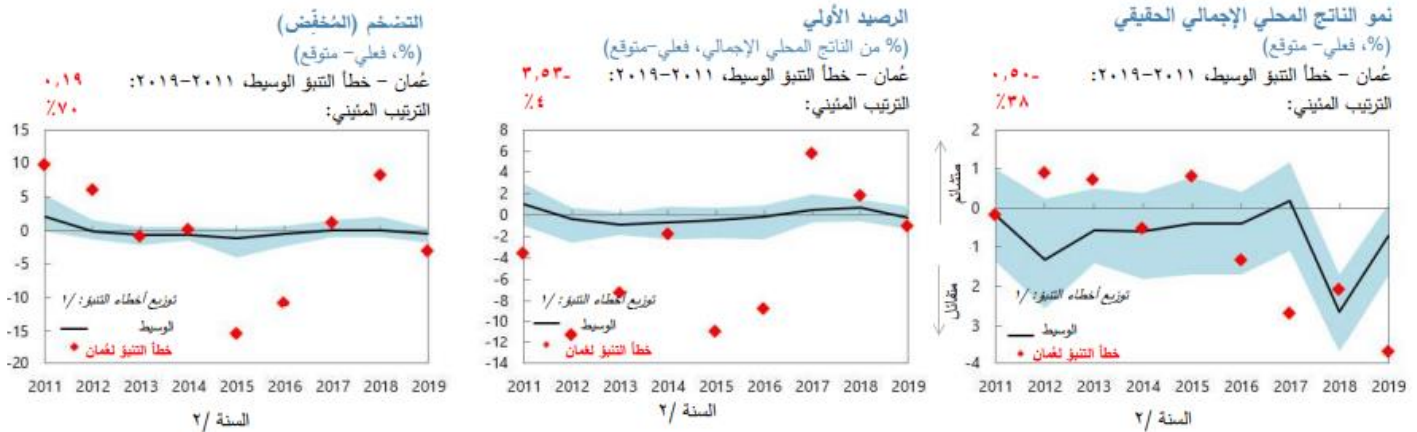
(%)

٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	السيناريو التاريخي	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	السيناريو الأساسي
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	التضخم	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	التضخم
٦,٥-	٦,٥-	٦,٥-	٦,٥-	٦,٥-	٠,٨	الرصيد الأولي	٥,٠	٤,٨	٤,٩	٤,٥	٤,٣	٠,٨	الرصيد الأولي
٨,٧	٨,٠	٧,١	٦,١	٥,٠	٥,٠	سعر الفائدة الفعلي	٥,٤	٥,٥	٥,٣	٥,١	٥,٠	٥,٠	سعر الفائدة الفعلي
						سيناريو الرصيد الأولي الثابت							سيناريو الرصيد الأولي الثابت
						نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
						التضخم	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	التضخم
						الرصيد الأولي	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	الرصيد الأولي
						سعر الفائدة الفعلي	٥,٩	٥,٧	٥,٤	٥,١	٥,٠	٥,٠	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

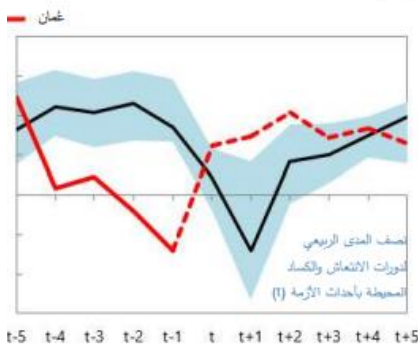
الشكل البياني ٣: عُمان - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام - مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي

سجل تتبع التنبؤات، مقابل البلدان المستفيدة من الأنشطة الرقابية



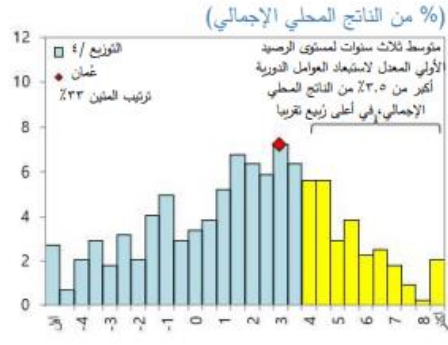
تحليل الانتعاش والكساد ٣/ تحليل الانتعاش والكساد ٣/

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

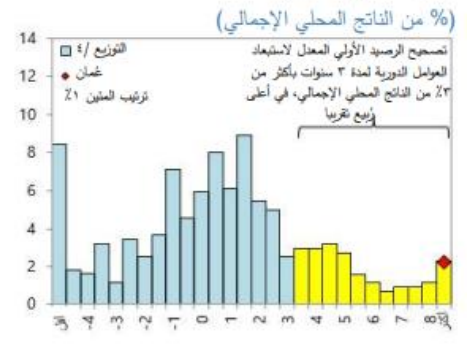


تقييم مدى واقعية التصحيح المالي المتوقع تقييم مدى واقعية التصحيح المالي المتوقع

متوسط ثلاث سنوات لمستوى الرصيد الأولي المعدل
لاستبعاد العوامل الدورية



تصحيح لمدة ٣ سنوات في الرصيد الأولي المعدل
لاستبعاد العوامل الدورية



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يتضمن التوزيع البلدان المستفيدة من الأنشطة الرقابية، ويشير ترتيب المثين إلى جميع البلدان.

٢/ التوقعات الواردة في عدد الربيع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر العام السابق.

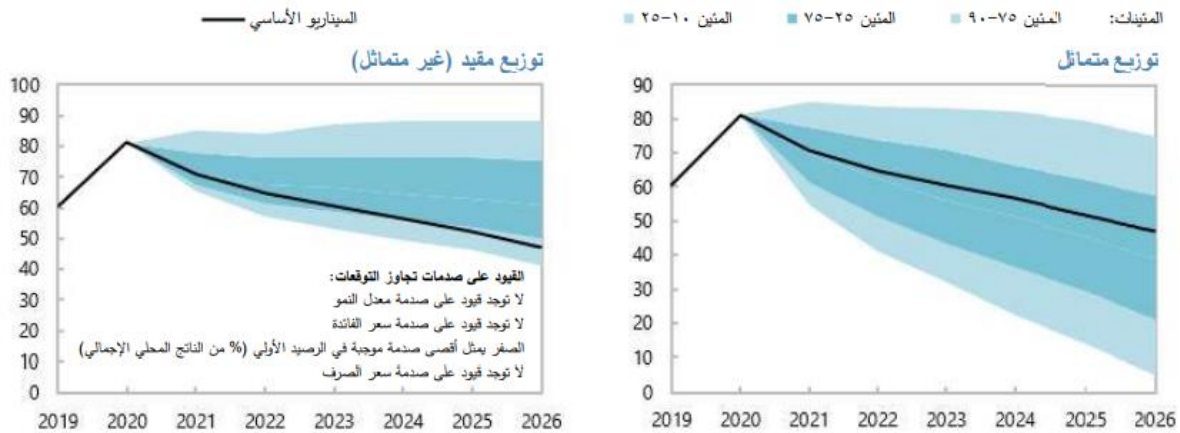
٣/ حققت عُمان زيادة تراكمية في لتمان القطاع الخاص بنسبة ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٧-٢٠٢٠. بالنسبة لعُمان، تشير t إلى سنة ٢٠٢١؛ وبالنسبة للتوزيع، تشير t إلى السنة الأولى من الأزمة.

٤/ البيانات تشمل المشاهدات السنوية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة التي تتجاوز ديونها ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي. النسبة المئوية من العينة تظهر على المحور الراسي.

الشكل البياني ٤: عُمان - تقييم المخاطر في إطار تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام خريطة حرارية

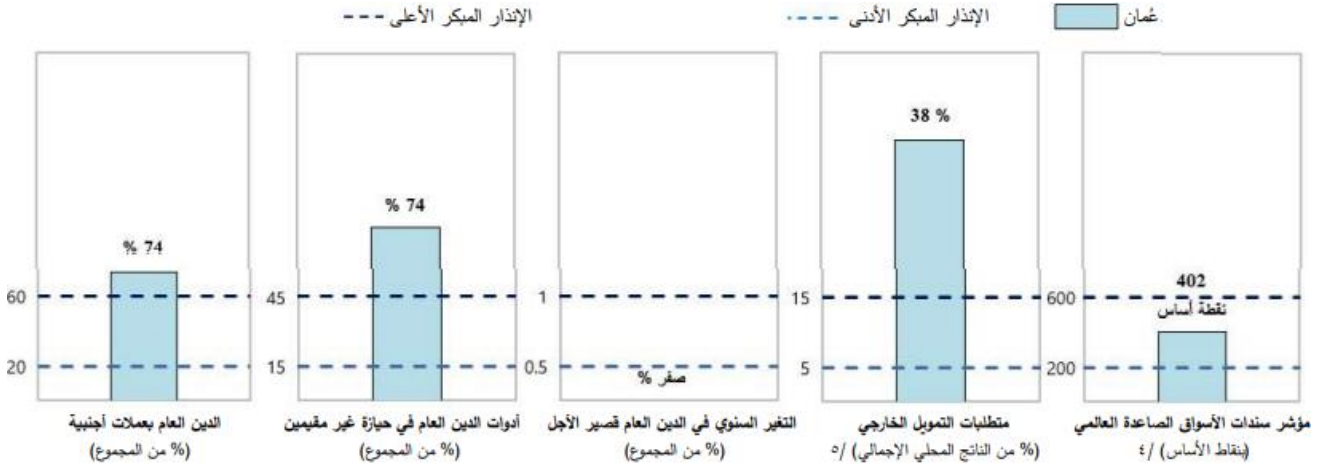
صدمة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	صدمة سعر الفائدة الحقيقي	صدمة سعر الصرف	صدمة الائتمانات الاحتمالية	مستوى الدين ١/
صدمة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	صدمة سعر الفائدة الحقيقي	صدمة سعر الصرف	صدمة الائتمانات الاحتمالية	إجمالي احتياجات التمويل ٢/
تصورات السوق	تغير نسبة الدين قصير الأجل	الدين العام في حيازة غير مقيمين	الدين بعملات أجنبية	خصائص الدين ٣/

تطور درجات كثافة التنبؤ بإجمالي الدين العام الاسمي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



مواطن الضعف في خصائص الدين

(المؤشرات مقابل معايير تقييم المخاطر، في عام ٢٠٢٠)



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تظل الخلية باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز معيار عبء الدين البالغ ٧٠٪ في إطار سيناريو صدمة محددة أو في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر في حالة تجاوز المعيار في إطار سيناريو صدمة محددة وليس في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر في حالة تجاوز المعيار في إطار السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأبيض إذا لم يكن اختبار القدرة على تحمل الضغوط ذا دلالة.

٢/ تظل الخلية باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز معيار احتياجات التمويل الإجمالية البالغ ١٥٪ في إطار سيناريو صدمة محددة أو في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر في حالة تجاوز المعيار في إطار سيناريو صدمة محددة وليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر في حالة تجاوز المعيار في إطار السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأبيض إذا لم يكن اختبار القدرة على تحمل الضغوط ذا دلالة.

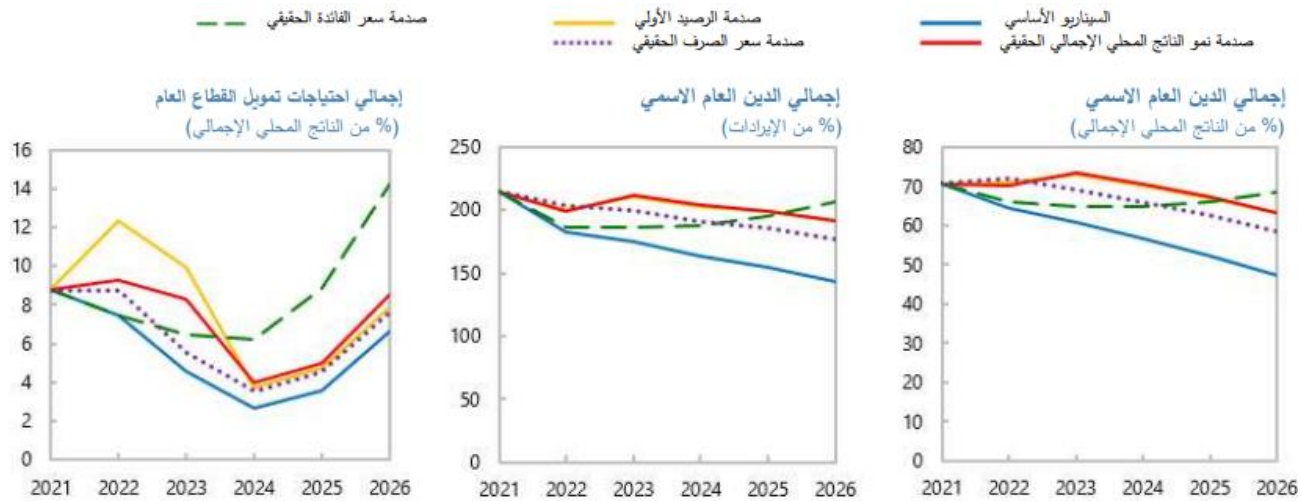
٣/ تظل الخلية باللون الأخضر إذا كانت القيمة الخاصة بالبلد أقل من المعيار الأدنى لتقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة تتجاوز المعيار الأعلى لتقييم المخاطر، وباللون الأصفر إذا كانت القيمة بين المعيارين الأدنى والأعلى لتقييم المخاطر. وإذا كانت البيانات غير متاحة أو كان المؤشر ليس مهماً، تظل الخلية باللون الأبيض.

وفيما يلي المعيار الأدنى والمعيار الأعلى المستخدم في تقييم المخاطر:

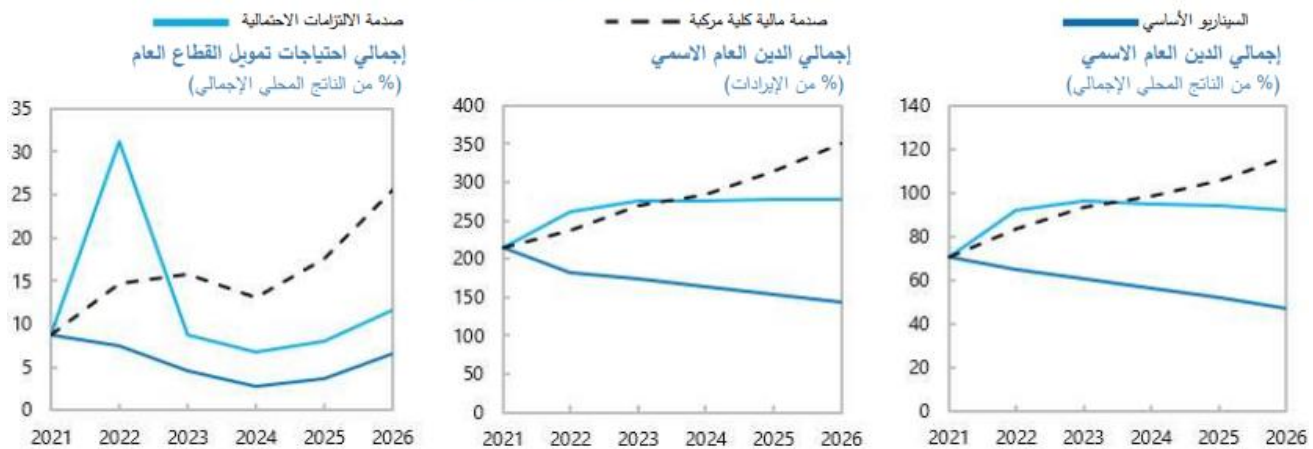
٤/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي، متوسط آخر ثلاثة شهور، ٩ فبراير ٢٠٢١ حتى ١٠ مايو ٢٠٢١.

٥/ تُعرّف متطلبات التمويل الخارجي بأنها مجموع عجز الحساب الجاري، وامتلاك مجموع الدين الخارجي في متوسط وطول الأجل، ومجموع الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الشكل البياني ٥: عُمان - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط
اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية الكلية



اختبارات إضافية لقياس القدرة على تحمل الضغوط



الافتراضات الأساسية (%)

٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	صدمة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	صدمة الرصيد الأولي
٢,٦	٣,٣	٢,٩	٠,٧	٠,٥-	٢,٥	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
١,٦	٠,٢	٠,٢	٢,٦-	٢,١	١٩,٧	التضخم	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	التضخم
٥,٠	٤,٨	٤,٩	١,٨	٢,٩	٠,٨	الرصيد الأولي	٥,٠	٤,٨	٤,٩	٠,٣-	٠,٦-	٠,٨	الرصيد الأولي
٥,٨	٥,٧	٥,٥	٥,٢	٥,٠	٥,٠	سعر الفائدة الفعلي	٦,١	٥,٩	٥,٨	٥,٤	٥,٠	٥,٠	سعر الفائدة الفعلي
٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	صدمة سعر الصرف الحقيقي	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	صدمة سعر الفائدة الحقيقي
١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٧,٦	١٩,٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٥,٠	٤,٨	٤,٩	٤,٥	٤,٣	٠,٨	التضخم	٥,٠	٤,٨	٤,٩	٤,٥	٤,٣	٠,٨	التضخم
٥,٧	٥,٥	٥,٤	٥,١	٥,٧	٥,٠	الرصيد الأولي	١٦,١	١٣,٠	١٠,٦	٧,٩	٥,٠	٥,٠	الرصيد الأولي
٢,٦	٣,٣	٢,٩	٠,٧	٠,٥-	٢,٥	سعر الفائدة الفعلي	١٦,١	١٣,٠	١٠,٦	٧,٩	٥,٠	٥,٠	سعر الفائدة الفعلي
٢,٦	٣,٣	٢,٩	٠,٧	٠,٥-	٢,٥	صدمة التزامات الاحتمالية	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٠,٧	٠,٥-	٢,٥	صدمة التزامات الاحتمالية
١,٦	٠,٢	٠,٢	٢,٦-	٢,١	١٩,٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١,٦	٠,٢	٠,٢	٢,٦-	٢,١	١٩,٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٥,٠	٤,٨	٤,٩	٠,٣-	٠,٦-	٠,٨	التضخم	٥,٠	٤,٨	٤,٩	٠,٣-	٠,٦-	٠,٨	التضخم
١٩,٦	١٦,٤	١٣,٥	٩,٥	٥,٧	٥,٠	الرصيد الأولي	١٩,٦	١٦,٤	١٣,٥	٩,٥	٥,٧	٥,٠	الرصيد الأولي
						سعر الفائدة الفعلي							سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦: إطار استدامة القدرة على تحمل الدين الخارجي، ٢٠١٦ - ٢٠٢٦

(% من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الحساب الجاري بخلاف الفئدة المحقق لاستقرار الدين ٦/ ٤,٠-	توقعات					الفعلي					
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
	٨٥,٠	٨٨,٩	٩٠,٨	٩٢,٩	٩٥,٠	١٠١,١	١١٤,٧	٩٤,٣	٨٣,٦	٨٢,٥	٦٣,٩
الميناريو الأساسي: الدين الخارجي											
التغير في الدين الخارجي	٣,٨-	١,٩-	٢,١-	٢,١-	٦,١-	١٣,٦-	٢٠,٤	١٠,٧	١,١	١٨,٦	١٤,٤
التدفقات المحددة المنشئة للدين الخارجي (٩+٨+٤)	٥,٠-	٥,٦-	٤,٦-	٥,٩-	١,٤-	٠,٥-	٢٤,٤	٥,٦	١٠,٧-	١٠,٢	١٨,٨
عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة	٢,٢-	٢,٤-	١,٤-	١,٢-	٢,٢	٢,٦	٥,٨	١,٨	١,٨	١٢,٧	١٧,٦
عجز رصيد السلع والخدمات	١١,٣-	١٢,٣-	١٢,٩-	١٣,١-	٧,٦-	١٣,٨-	١٤,٣-	١٤,٦-	١٣,٧-	٢,٨-	٠,٢
الصناعات الواردات	٥١,٦	٥٢,٣	٥٢,٤	٥٢,١	٤٥,٥	٤٨,٢	٥١,٩	٥٧,٢	٥٨,١	٥٢,٤	٤٧,٤
التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية غير المنشئة للدين (سالب)	٤٠,٣	٤٠,٠	٣٩,٤	٣٩,٠	٣٧,٩	٣٤,٥	٣٧,٧	٤٢,٦	٤٤,٣	٤٩,٥	٤٧,٧
ديناميكية الدين التقائية ١/	٤,٤-	٤,٥-	٤,٥-	٤,٦-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٩-	٣,٧-	٦,٥-	٠,٧-	٢,٩-
المساهمة من سعر الفائدة الاسمي	١,٩	١,٣	١,٣	٠,٢-	٠,٨	١,١	٢٣,٥	٧,٤	٦,٠-	١,٨-	٤,١
المساهمة من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤,١	٤,٢	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٢,٨	١,٥
المساهمة من التغيرات في السعر وسعر الصرف ٢/	٢,٢-	٢,٩-	٢,٦-	٣,٩-	٢,٨-	٢,٣-	٣,٢	٠,٧	٠,٧-	٠,٢-	٢,٦-
القيمة المتبقية، بما في ذلك التغير في الأصول الأجنبية الإجمالية (٣-٢) / ٣	١,٢	٣,٦	٢,٥	٣,٨	٤,٦-	١٣,١-	٤,٠-	٥,٢	١١,٨	٨,٣	٤,٤-
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	١٦٤,٩	١٧٠,٠	١٧٣,٤	١٧٨,٤	٢٠٨,٧	٢٠٩,٦	٢٢٠,٩	١٦٤,٨	١٤٤,٠	١٥٧,٦	١٣٤,٩
إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) ٤/	١٧,٧	١٨,١	١٧,٦	١٩,٠	٢٥,٤	٢٤,٢	٢٤,٠	١٨,٥	١٦,٩	٢٢,٠	٢٧,٨
% من الناتج المحلي الإجمالي	١٨,٩	٢٠,١	٢٠,٢	٢٢,٦	٣٠,٩	٣١,٢	٣٧,٩	٢٤,٣	٢١,٢	٣١,١	٤٢,٥
سيناريو المتغيرات الرئيسية عند متوسطها التاريخي ٥/	٠,٤	١٢٠,٧	١١٥,٨	١٠٩,٧	١٠٥,٠	١٠١,٠	١٠١,٠	١٠١,٠	١٠١,٠	١٠١,٠	١٠١,٠
الاقتراضات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يقوم عليها السيناريو الأساسي											
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٥	٣,٥	٢,٥	٢,٨-	٠,٨-	٠,٩
مُخفَضُ الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (التغير %)	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٧-	٢,٩	١٩,٧	١١,٣	٠,٨-	١٤,٦-	٣,٥-	١٢,٠
سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	٤,٨	٤,٨	٤,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٤,٢	٤,٩	٤,٨	٢,٩
نمو الصادرات (بالدولار الأمريكي، %)	٢,٩	٣,٤	٣,٦	١٧,٢	٠,٠	١٣,٩	٢١,٢	٠,٦	٢٤,٧-	٥,٧-	٢٥,٣
نمو الواردات (بالدولار الأمريكي، %)	٥,٠	٥,٠	٤,٣	٥,٤	١٦,٤	١٢,٣	١٦,٥	١,١	٢٦,٧-	٨,٠-	١,٢
رصيد الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة	٢,٤	٢,٤	١,٤	١,٢	٢,٢-	٢,٦-	١١,١	١,٧-	٥,٨-	١,٨-	١٢,٧-
التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية غير المنشئة للدين	٤,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٢,٩	١,٧	٤,٩	٣,٧	٦,٥

١/ تُشتق على أنها $(1+g+r+gr)/(1+g+r+gr) + ea(1+r) - r - g$ حيث r = سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، r = التغير في مُخفَضُ الناتج المحلي الإجمالي الداخلي بالدولار الأمريكي، g = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و e = ارتفاع العملة بالقيمة الاسمية (زيادة في قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي)، a = نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية إلى مجموع الدين الخارجي.

٢/ تُعرَّف المساهمة من التغير في السعر وسعر الصرف على أنها $[-r(1+g) + ea(1+r)] / (1+g+r+gr)$ مضروبة في رصيد الدين في الفترة السابقة، و r الزيادات نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية ($e < 0$) وارتفاع التضخم (استنادا إلى مخفض الناتج المحلي الإجمالي).

٣/ التوقعات تشمل أثر التغيرات في سعر النفط.

٤/ تُعرَّف على أنها عجز الحساب الجاري، زائد استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل، زائد الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

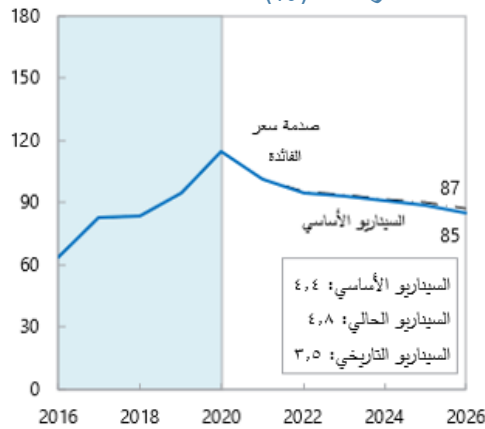
٥/ المتغيرات الرئيسية تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو المُخفَضُ بالدولار، والحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٦/ الرصيد الثابت على المدى الطويل الذي يحقق استقرار نسبة الدين بغرض أن تظل المتغيرات الرئيسية (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو المُخفَضُ بالدولار، والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوياتها لسنة التوقعات السابقة.

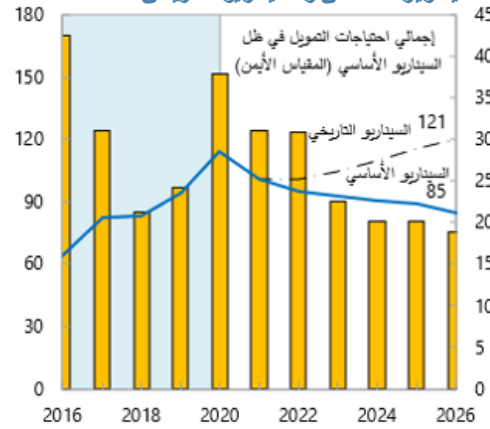
الشكل البياني ٦- استدامة القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبار الحدود ١/، ٢/

(الدين الخارجي % من الناتج المحلي الإجمالي)

صدمة أسعار الفائدة (%)

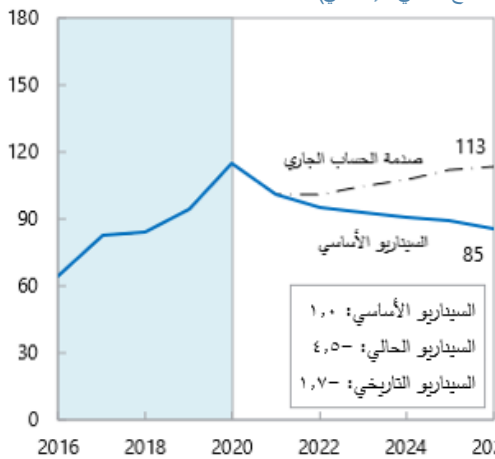


السيناريو الأساسي والسيناريو التاريخي



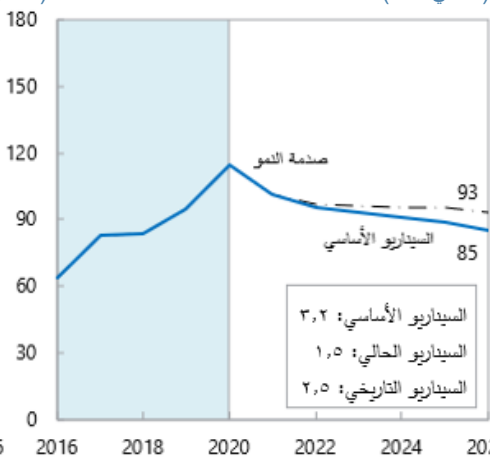
صدمة الحساب الجاري بخلاف الفائدة

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

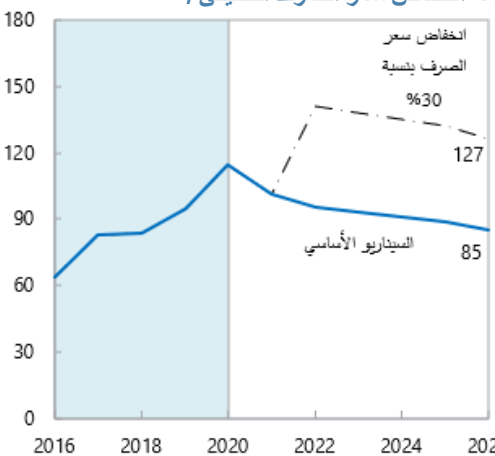


صدمة النمو

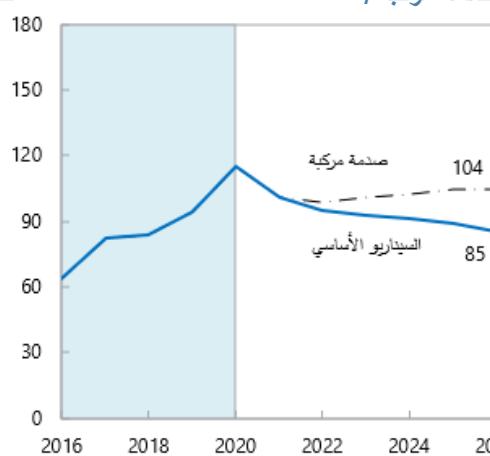
(% في السنة)



صدمة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ٤/



صدمة مركبة ٣/



المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الإقتصادي المختص بعمان، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ / تمثل المساحات المظلمة بيانات فعلية. والصدمة المنفردة هي صدمة دائمة مقدارها نصف انحراف معياري. والأرقام داخل المربعات تمثل متوسط التوقعات للتغيرات ذات الصلة في السيناريو الأساسي والسيناريو المعروض حالياً. كذلك يتم بيان المتوسط التاريخي للمتغير على مدى عشر سنوات.

٢ / بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تُحسب المتوسطات التاريخية على مدى فترة العشر سنوات، وتستخدم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين في الخمس سنوات المقبلة.

٣ / تُطبق صدمات دائمة مقدارها ربع انحراف معياري على سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو ورصيد الحساب الجاري.

٤ / يحدث انخفاض لمرة واحدة في سعر الصرف الحقيقي مقداره ٣٠٪ في عام ٢٠١٠.

المرفق السادس: نظرة شاملة لإدارة الأصول والخصوم السيادية^١

رغم ما تمتلكه عُمان من أصول سيادية ضخمة، فقد ارتفعت الخصوم السيادية ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية. وقد شرعت السلطات في إجراء إصلاحات لتحسين المؤسسات المنوط بها إدارة الأصول والخصوم السيادية. وسيكون لاعتماد إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية مزايا كبيرة مقارنة بإدارة كل من الأصول والخصوم بشكل منفصل، كما سيتم الاسترشاد به في تصميم السياسة الاقتصادية الكلية وسياسة الاستقرار المالي. وسيتطلب الفهم الشامل لأصول وخصوم الكيان السيادي تعزيز التواصل مع الجمهور بشأن استراتيجيته وأدائه المالي. وينبغي أن يؤدي تسريع إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة إلى تعزيز المنافسة والإدارة الفعالة للموارد العامة.

ألف – السياق

١- رغم ما تتمتع به عُمان من احتياطات النفط والغاز، فإن نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة. ويعتمد اقتصاد عُمان وموازنتها العامة على إيرادات القطاع الهيدروكربوني. فخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، بلغت مساهمة القطاع الهيدروكربوني ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٦٥٪ من الصادرات، و٨٠٪ من الإيرادات الحكومية. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدين الحكومي من ٦,٢٪ إلى ٨١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان لأسعار النفط المنخفضة منذ منتصف عام ٢٠١٤ تأثير كبير على حجم الأصول السيادية ومعدل تراكمها، كما نتج عنها تحقيق عجوزات مالية. ولسد فجوات التمويل، استخدمت عُمان مزيجا من إصدار سندات الدين، والسحب من الأصول، والتخصيص.

٢- واتخذت الحكومة خطوات لتحسين الهياكل التنظيمية والحوكمة في الكيانات العامة المنوط بها إدارة الأصول والخصوم السيادية. ولتحسين إدارة الأصول العامة، أنشأت الحكومة "جهاز الاستثمار العُماني" في عام ٢٠٢٠ ليكون الذراع الاستثماري الرئيسي في استثمار الفائض المالي من القطاع الهيدروكربوني وإدارة الشركات الحكومية بكفاءة. كذلك أنشئت شركة قابضة جديدة – هي "شركة تنمية طاقة عُمان" – في عام ٢٠٢٠ لإدارة وتمويل الاستثمارات الحكومية في النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة.

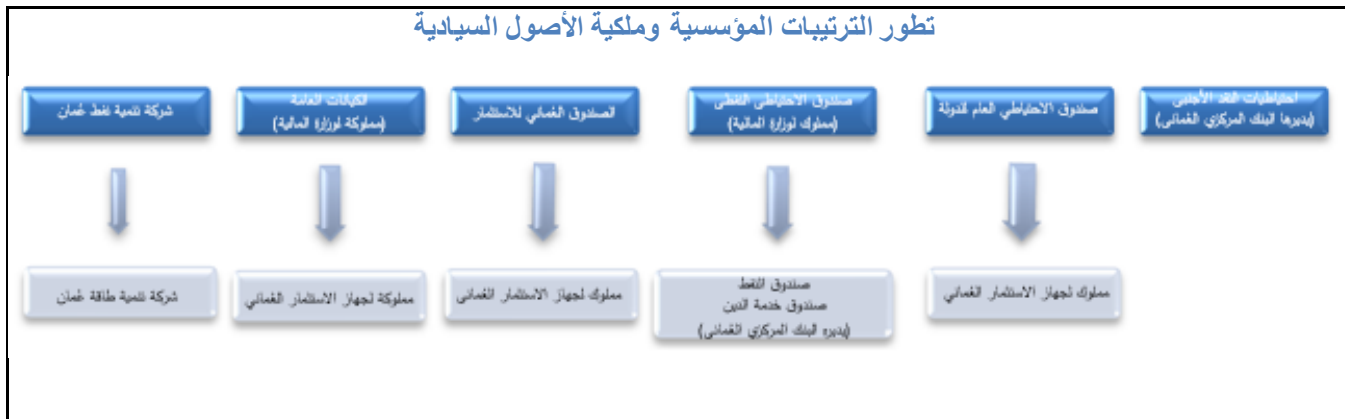
باء – نظرة عامة على إدارة الأصول والخصوم السيادية

الأصول السيادية

٣- تمتلك عُمان عدة مجموعات من الأصول السيادية، منها احتياطات النقد الأجنبي، وصناديق الثروة السيادية، والشركات الحكومية.

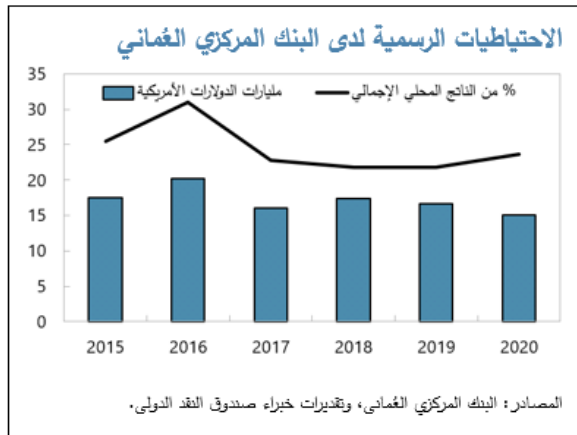
^١ إعداد عبد الله الحسن.

تطور الترتيبات المؤسسية وملكية الأصول السيادية



٤- وبلغت احتياطات النقد الأجنبي في عُمان حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١٥ مليار دولار أمريكي) في نهاية عام ٢٠٢٠. ويدير البنك المركزي العُماني هذه الاحتياطات بهدف تحقيق أهداف الحفاظ على رأس المال، واستدامة ربط العملة،

والمزيج الأمثل من المخاطرة والعائد. وتنقسم الاحتياطات إلى: (١) شريحة السيولة لتلبية احتياجات البنوك التجارية من السيولة، و(٢) شريحة مكملة لوقاية شريحة السيولة، و(٣) شريحة الدخل لضمان الحفاظ على رأس المال وزيادة العائد. ويرجع انخفاض احتياطات النقد الأجنبي منذ عام ٢٠١٦ إلى العجز المزدوج المرتفع.



٥- وتم إنشاء جهاز الاستثمار العُماني في عام ٢٠٢٠ لإدارة صناديق الثروة السيادية والشركات الحكومية. واعتباراً من مارس ٢٠٢١، بلغ مجموع أصول جهاز الاستثمار العُماني ٤٢ مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من ٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم استثمار ثلث هذا المجموع في الأسواق العامة والباقي في الشركات الحكومية والأسواق الخاصة. وقد آلت إلى جهاز الاستثمار

العُماني أصول صندوق الاحتياطي العام للدولة، وصندوق عُمان للاستثمار، والشركات الحكومية.^٢

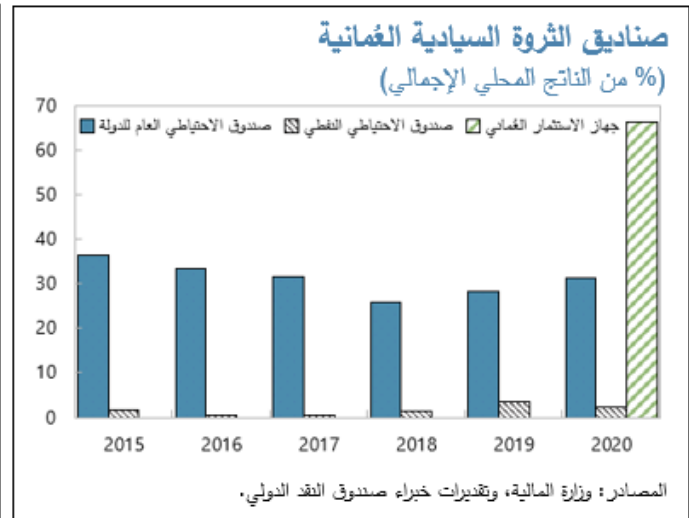
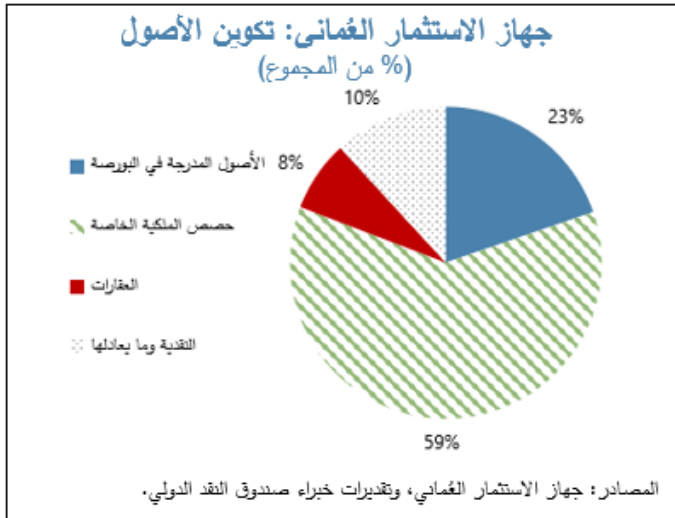
• قام **صندوق الاحتياطي العام للدولة**، الذي تأسس عام ١٩٨٠، بإدارة واستثمار الفائض المالي المحقق من الإيرادات الهيدروكربونية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية عن تقديرات الموازنة العامة. وكانت معظم استثمارات الصندوق في الخارج وفي الأسواق العامة، حيث بلغت أصوله حوالي ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي).^٣

• تأسس **الصندوق العُماني للاستثمار** في عام ٢٠٠٦، بتمويل من الفوائض المالية، للاستثمار في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل في قطاعي الصناعة والخدمات على المستويين المحلي والعالمي.

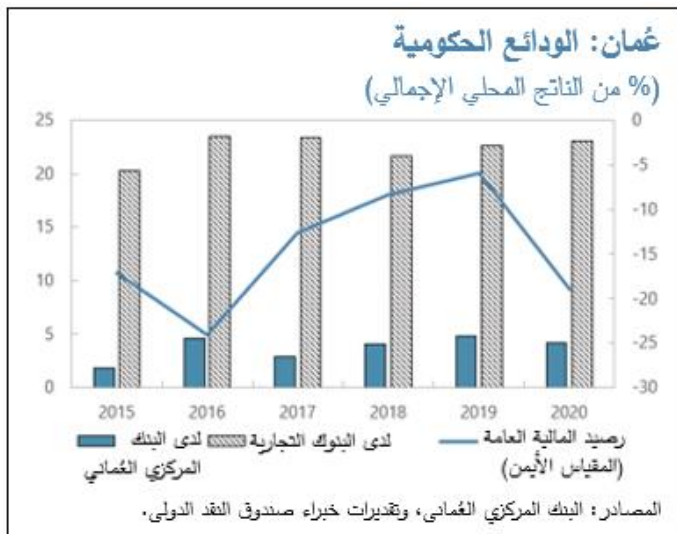
^٢ جهاز الاستثمار العُماني هو الكيان القانوني المسؤول عن إدارة هذه الأصول، حيث تم تعديل اسم صندوق الاحتياطي العام للدولة والصندوق العُماني للاستثمار إلى جهاز الاستثمار العُماني.

^٣ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢، كان البنك المركزي العُماني يدير أصول صندوق الاحتياطي العام للدولة.

- آلت إلى جهاز الاستثمار العُماني ملكية جميع الاستثمارات والشركات الحكومية (باستثناء شركة تنمية نفط عُمان) الخاضعة لإشراف وزارة المالية، وهو ما يمثل ٢٨٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي ١٨,٢ مليار دولار أمريكي). وهناك ١٣٩ مؤسسة مملوكة للدولة في ١١ قطاعا ويعمل بها ٣٦ ألف موظف. ويهدف جهاز الاستثمار العُماني إلى رفع كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة وتحسين حوكمتها، وفي نهاية المطاف تخصيصها في المستقبل. وقد أطلق الجهاز برنامج "روابط"، وهو برنامج خاص، لتعزيز حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة وتكاملها ومواءمة استراتيجياتها مع "رؤية ٢٠٤٠"، والتي تركز على التنويع الاقتصادي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك فإن جهاز الاستثمار العُماني مسؤول عن سداد توزيعات الأرباح للخزانة العامة سنويا.

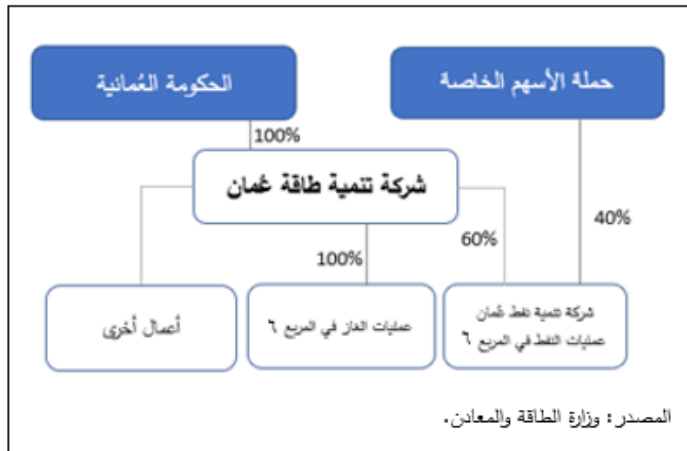


٦- وتأسس صندوق الاحتياطي النفطي في عام ١٩٩٣ بموارد مخصصة للاستثمار في المواد الهيدروكربونية داخل وخارج عُمان. ويتم تحويل عائدات بيع ٢٠ ألف برميل من النفط يوميا، في المتوسط، إلى صندوق الاحتياطي النفطي سنويا. ويقوم البنك المركزي العُماني بإدارة أصول صندوق الاحتياطي النفطي. وفي مايو ٢٠٢١، بلغ مجموع أصول صندوق الاحتياطي النفطي ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي ٢,٤ مليار دولار أمريكي).



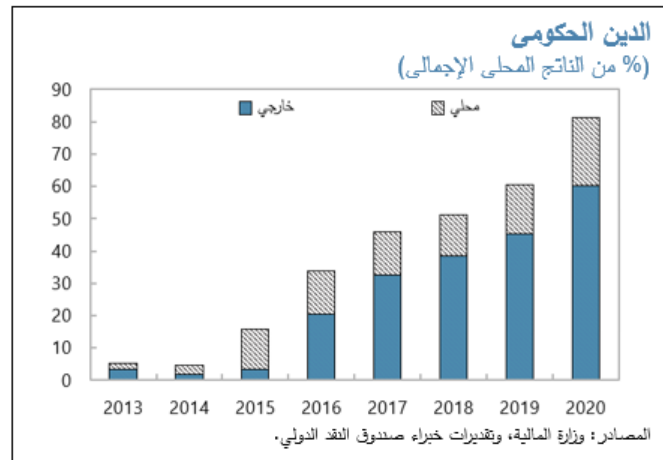
٧- وتحفظ الحكومة بأرصدة كبيرة من الودائع لدى البنك المركزي العُماني والبنوك التجارية. وبينما ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك بشكل ملحوظ مع تحسن رصيد المالية العامة الكلي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، ظلت هذه الودائع مستقرة خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاع رصيد المالية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، تعتبر الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العُماني أكثر حساسية تجاه التغيرات في رصيد المالية العامة، حيث يبلغ متوسطها ٤٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي.

٨- وأنشأت الحكومة شركة تنمية طاقة عُمان لإدارة حصتها في قطاع النفط والغاز. وتمتلك الحكومة ٦٠٪ من شركة تنمية نفط

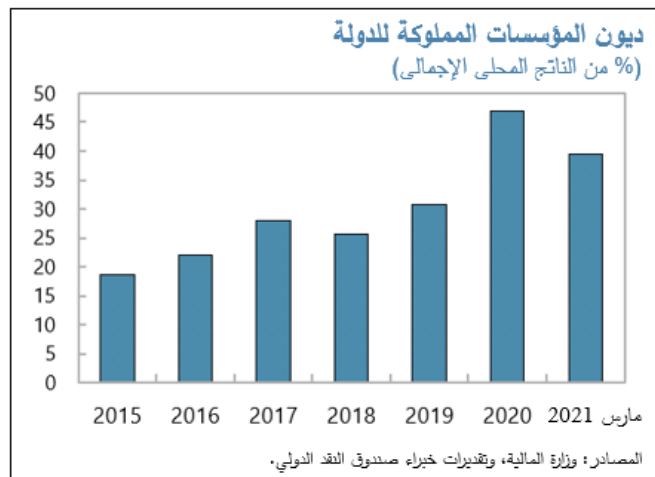


عُمان المسؤولة عن ٧٠٪ من إنتاج النفط الخام وجميع إمدادات الغاز الطبيعي تقريبا في عُمان. وتتمثل الأهداف الرئيسية لشركة تنمية طاقة عُمان في تعزيز كفاءة وحوكمة قطاع النفط والغاز العُماني وتخفيف احتياجات شركة تنمية نفط عُمان من التمويل الحكومي. واعتبارا من عام ٢٠٢١، أصبحت شركة تنمية طاقة عُمان مسؤولة عن تمويل ٦٠٪ من المصروفات التشغيلية والرأسمالية لشركة تنمية نفط عُمان و١٠٠٪ من مصروفات قطاع الغاز، بينما كانت الموازنة العامة للدولة تغطي هذه المصروفات في السابق. وتضمن شركة تنمية طاقة عُمان إمداد الحكومة على الأقل بنفس حجم التدفقات النقدية المتوقعة من شركة تنمية نفط عُمان، في شكل إتاوات وضرائب وأرباح أسهم.

الخصوم السيادية



٩- ارتفع الدين الحكومي ارتفاعا سريعا. فمنذ صدمة أسعار النفط في عام ٢٠١٤، أدى العجز المالي الأولي الكبير إلى تراكم سريع للديون. وارتفع إجمالي الدين العام من ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٦٠,٥٪ في عام ٢٠١٩. وفي الأونة الأخيرة، أدت جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط إلى استمرار زيادة مواطن التعرض لمخاطر الديون. وأدى انخفاض الإيرادات النفطية والضريبية إلى زيادة العجز المالي وزيادة احتياجات تمويله. وأدى اللجوء إلى تمويل الدين والانكماش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي الاسمي إلى ٨١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. ويشكل الدين الخارجي ٧٥٪ من مجموع الدين، حيث تمثل سندات اليوروبوند ٥٥٪ من مجموع الدين الخارجي، تليها القروض المشتركة (٢٥٪)، والصكوك (١٠٪)، والديون الأخرى (١٠٪). وتشكل سندات التنمية المحلية والصكوك معظم الدين المحلي (٥٥٪)، يليها السحب على المكشوف من البنك المركزي العُماني (١٥٪)، والصكوك (١٠٪)، وأذون الخزانة (١٠٪).

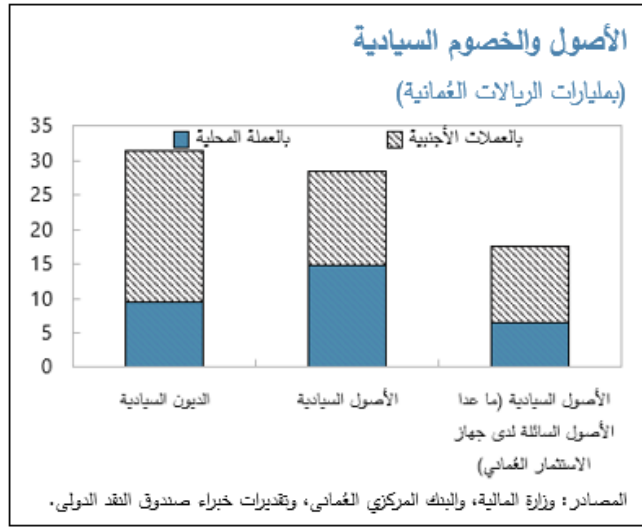


١٠- وارتفعت كذلك ديون المؤسسات المملوكة للدولة (ما عدا شركة تنمية نفط عُمان) من ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠٢١، ويرجع معظم هذا الارتفاع إلى زيادة ديون "شركة أوكيو" (شركة النفط العُماني)، وشركة الكهرباء القابضة، والطيران العُماني. وبلغت الضمانات الحكومية الصريحة للمؤسسات المملوكة للدولة ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

جيم - اعتبارات السياسات

١١- عند وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، يمكن للسلطات تعريف الميزانية العمومية السيادية من حيث الأصول والخصوم المالية، بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية. وينبغي لهذا التعريف أن يشمل، في الوضع الأمثل، جميع الأصول والخصوم المالية السيادية، ولا سيما احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العُماني، وصناديق الثروة السيادية، وديون القطاع العام، والالتزامات الاحتمالية الناشئة عن المؤسسات المملوكة للدولة، مع استبعاد القيمة الحالية للأصول غير المالية نظراً لصعوبة قياسها.

١٢- وسيكون لإطار إدارة الأصول والخصوم السيادية مزايا كبيرة مقارنة بإدارة كل من الأصول والخصوم بشكل منفصل.



فرغم أن أهداف واستراتيجيات إدارة الأصول والخصوم بشكل منفصل قد تكون مثالية بالنسبة لكل مؤسسة (على سبيل المثال وزارة المالية، وجهاز الاستثمار العُماني، والبنك المركزي العُماني) من حيث مستويات المخاطرة والعائد في كل منها، فقد لا يكون الأمر كذلك من منظور الميزانية العمومية السيادية. ومن منظور حافظة القطاع العام الموحدة، سيساعد منهج إدارة الأصول والخصوم السيادية في الكشف عن مواطن التعرض للمخاطر السيادية من خلال تحليل الخصائص المالية للميزانية العمومية بما في ذلك أسعار السلع الأولية، وتحديد مصادر التكاليف والمخاطر، وقياس معاملات الارتباط بين هذه المصادر. وعن طريق تحليل الميزانية العمومية السيادية لعُمان، يتضح أن حجم التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في الديون السيادية أكبر مقارنة بحيات العملات الأجنبية. لذلك،

يمكن لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية إدارة مواطن التعرض للمخاطر هذه بفعالية.

١٣- ويتطلب منهج إدارة الأصول والخصوم السيادية وضع إطار شامل للتنسيق بين مختلف الكيانات السيادية المعنية، بما في ذلك وزارة المالية، والبنك المركزي العُماني، وجهاز الاستثمار العُماني، وشركة تنمية طاقة عُمان. وينبغي التنسيق الوثيق بين المؤسسات المشاركة في إدارة الأصول والخصوم السيادية لتحسين إدارة مجموعة واسعة من المخاطر السيادية. ومن شأن التحليل المشترك لخصائص الأصول والخصوم المالية في الميزانية العمومية السيادية أن يسمح للسلطات بأن تأخذ في الاعتبار على نحو أكمل العلاقات المتبادلة وأوجه الارتباط بين مصادر المخاطر عند صياغة الاستراتيجيات والسياسات. يضاف إلى ذلك أن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لإدارة الأصول والخصوم السيادية يوفر هيكلًا رسميًا لمتابعة تنفيذ استراتيجيات إدارة الأصول والديون، على أساس الصلاحيات المنوطة باللجنة والمخاطر المرتبطة بمجال عملها، مع الحفاظ على استقلالية الكيانات العامة المعنية. وعلى سبيل المثال، قد تنفذ السلطات استراتيجيات إدارة الدين أو إدارة الاحتياطات من خلال توفيق مزيج العملات والمدد في جزء من هذه المحافظ على الأقل للحد من مخاطر العملات وأسعار الفائدة في الميزانية العمومية السيادية.^٥

^٥ تشمل الأصول السيادية جهاز الاستثمار العُماني، وودائع وزارة المالية في البنك المركزي العُماني والبنوك التجارية، واحتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العُماني، بينما تشمل الخصوم السيادية ديون الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة. ^٥ يقوم عديد من البلدان (مثل كندا والمكسيك ونيوزيلندا) بإدارة جزء من الأصول والخصوم السيادية بغرض إدارة المخاطر المالية عند دراسة قرارات الاستثمار والاقتراض.

١٤- ويجب أن تتسق إدارة جهاز الاستثمار العُماني مع إطار المالية العامة من خلال قواعد التدفقات الوافدة والخارجة. وقد نجحت الاستراتيجية التي انتهجتها السلطات على مدى السنوات القليلة الماضية - والتي انطوت على تغطية معظم احتياجات التمويل من خلال الاقتراض الخارجي (ومن ثم الحفاظ على هوامش الأمان الخارجية ودعم نظام ربط العملة) ووضع حد للسحب من أصول صندوق الاحتياطي العام للدولة أو بيعها. ورغم أن خطة التوازن المالي متوسطة المدى تهدف إلى تحقيق رصيد كلي صفري بحلول عام ٢٠٢٥، ففي الوضع الأمثل، ينبغي أن يستهدف إطار المالية العامة مساراً مستداماً أطول أمداً لعجز الموازنة غير الهيدروكربوني.^٦ وتعتبر التغييرات في هذا العجز مؤشراً مهماً للموقف المالي، لذلك فإن الالتزام بمسار سلس ومستدام لهذا العجز يعني انخفاضاً كبيراً في مخاطر السياسة المالية المسابرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية وغير القابلة للاستدامة في المستقبل. لذلك، يجب ربط قواعد التدفقات الداخلة والخارجة في جهاز الاستثمار العُماني بالرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني.^٧

١٥- وينبغي إيلاء أولوية قصوى للتعجيل بإصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة. فعلى خلاف الأصول المستثمرة في الأسواق المالية العامة، يختلف نطاق عمل واختصاصات المؤسسات المملوكة للدولة إلى حد كبير عبر عديد من قطاعات الاقتصاد. لذلك، ينبغي أن تظل الأولويات هي تقييم استراتيجية عمل كل كيان واعتبارات السياسة العامة ذات الصلة، وتقوية حوكمة الشركات، وتخفيف مواطن التعرض للمخاطر المالية بما في ذلك الأصول والخصوم فيما بين كيانات القطاع العام، وتحقيق التكامل بين المؤسسات المملوكة للدولة. ورغم أن الهدف هو إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة على المدى القصير، يمكن في نهاية المطاف تخصيص بعض هذه المؤسسات على المديين المتوسط والطويل. ونرحب بصياغة "ميثاق لحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة" استناداً إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، والتي ستعزز الإطار المؤسسي لإدارة المؤسسات المملوكة للدولة بفعالية. وينبغي أن يضمن الإطار آليات الرقابة والإبلاغ، والتنسيق الوثيق بين الكيانات، ووجود سياسة ملكية واضحة للمؤسسات المملوكة للدولة يُسترشد بها في تحديد اختصاصات هذه المؤسسات. ولسياسة ملكية المؤسسات المملوكة للدولة أهمية خاصة حيث ينبغي الاسترشاد بها في حوكمة هذه الكيانات والإشراف عليها.

١٦- وينبغي مواصلة تحسين التقارير المنتظمة عن الأصول والخصوم السيادية والإعلان عنها. ورغم الحجم الكبير للأصول والخصوم، فإن المعلومات المتاحة للعامة محدودة للغاية وتتسم بالتعقيد. وسيطلب الفهم الشامل للأصول والخصوم السيادية نشر معلومات عن الاستراتيجيات ونتائج الأداء المالي والمراكز المالية وعمليات التدقيق (عند الاقتضاء) الخاصة بجهاز الاستثمار العُماني والشركات العامة والدين الحكومي. ومن شأن ذلك تحسين الشفافية وتوفير أساس أفضل وأوسع نطاقاً لإجراء نقاش عام مستنير حول القرارات الاستراتيجية المهمة.

^٦ تهدف خطة التوازن المالي الأولية متوسطة المدى إلى تحقيق عجز نسبته ٣٪ أو أقل من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إحداث تحول في اتجاه الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من اتجاه تصاعدي إلى اتجاه نزولي.

^٧ لدى النرويج، على سبيل المثال، "قاعدة إنفاق" حيث يجب أن يبلغ عجز الموازنة غير النفطي ٣٪ في المتوسط من صندوق الثروة السيادية النرويجي بمرور الوقت (يعادل العائد الحقيقي المقدر على الصندوق).

المرفق السابع: تأثير صدمتي الجائحة والنفط على الشركات غير المالية^١

لقد تدهور أداء الشركات بمرور الوقت حسب مقاييس الربحية والرفع المالي وخدمة الدين. وأدت الصدمة المزدوجة بسبب الجائحة وانهبان أسعار النفط إلى تفاقم مواطن الضعف هذه في قطاع الشركات، بما في ذلك درجة الترابط بين الشركات والبنوك والكيانات السيادية التي قد تكون آخذة في الازدياد. ورغم أنه ينبغي استمرار العمل بإجراءات الدعم المقدم من السياسات بل توسيع نطاقها إلى أن تترسخ جذور التعافي، فإن هذه الإجراءات ينبغي أن تكون موجهة لمدة محدودة إلى الشركات التي تتوافق لها مقومات البقاء.

ألف – السياق

١- حتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كان هناك اتجاه عام نحو ازدياد مواطن ضعف الشركات غير المالية في عُمان. ويستند التحليل إلى بيانات على مستوى الشركات تم نشرها في القوائم المالية الصادرة عن ٦٨ شركة عُمانية، و٤٠٩ شركات في دول مجلس التعاون الخليجي، و٦٥٧ شركة في اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال ١٥ عاما في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠. وفي حالة عُمان، شكل مجموع أصول هذه الشركات ١٠.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠١٩. وقد ركز التحليل على تطور مقاييس الأداء عندما نجحت عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي واقتصادات الأسواق الصاعدة في تجاوز الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وصدمة انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، والصدمة المزدوجة بسبب جائحة كوفيد-١٩ والانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ٢٠٢٠. وتشير البيانات إلى أن أداء الشركات العُمانية قد عانى إلى حد كبير بعد كل أزمة من هذه الأزمات المتتالية وأبدى اتجاها عاما نحو تراجع نمو الإيرادات، والعائد على حصص الملكية، والسيولة؛ وزيادة الرفع المالي والديون وأعباء أسعار الفائدة.

٢- وتم توجيه إجراءات الدعم التي تنفذها الحكومة من خلال السياسات إلى الشركات التابعة للقطاعات المتضررة من الجائحة. وتضمنت هذه الإجراءات إتاحة قروض طارئة بدون فوائد، والإعفاء من ضريبة الدخل المستحقة عن عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، والإعفاء من بعض الضرائب والرسوم أو تخفيضها، وسداد الضرائب على أقساط، وتأجيل القروض المصرفية، وتشجيع البنوك على زيادة الحد الأقصى للائتمان المقدم للقطاعات الأشد تضررا. وتضمن الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تخفيض معدل ضريبة الدخل وتأجيل خدمة القروض للمقترضين من بنك التنمية العُمانية و"صندوق الرفد".

باء – أداء قطاع الشركات

٣- يُعد أداء الشركات العُمانية انعكاسا لأداء الشركات المناظرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن بعض المؤشرات المالية تتم عن معاناة الشركات العُمانية من ضغوط متسارعة. فقد شوهدت اتجاهات مماثلة في كل من عُمان ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى أوجه التشابه بين الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان. ولكن رغم زيادة مواطن الضعف في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، زادت مواطن الضعف في عُمان بوتيرة أسرع في السنوات الأخيرة، وخاصة عند مقارنتها باقتصادات الأسواق الصاعدة. وتحديدا:

- تشهد الإيرادات والأرباح تدهورا مستمرا منذ عام ٢٠٠٨. فبعد أن بلغ وسيط معدل نمو الإيرادات ذروته قبل الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، سجل ٤,٥٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ ثم تحول بعد ذلك إلى معدل سالب منذ عام ٢٠١٨. وأدى انخفاض الإيرادات وإجمالي الهامش إلى انخفاض الأرباح، حيث بلغ وسيط العائد على حصص الملكية حوالي ٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ٢١٪ في عام ٢٠٠٧. وكان انخفاض إيرادات وأرباح قطاعات السلع الاستهلاكية الكمالية، وخدمات الاتصالات، والمواد الأساسية، والعقارات، والطاقة أكثر انتشارا أثناء الجائحة مقارنة بأدائها خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. ومن ناحية أخرى، اتسمت قطاعات السلع الاستهلاكية الأساسية والمرافق العامة بصلاية عوائدها.

^١ إعداد عبد الله الحسن وحاتم بخاري.

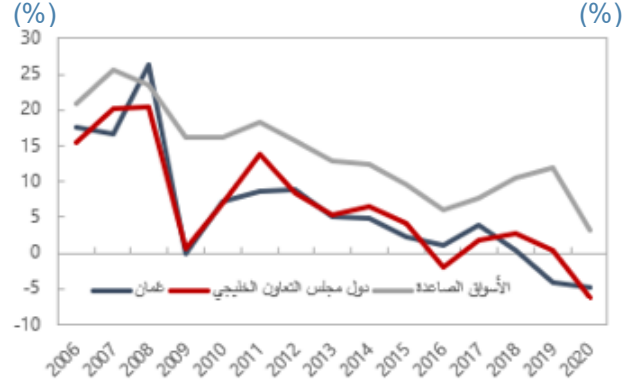
^٢ البيانات على مستوى الشركات مقدمة من مؤسسة "S&P Global Market Intelligence". والبيانات المجمع الصادرة عن صندوق النقد الدولي لا تستند إلى معلومات مؤسسة "S&P".

^٣ تشير عينة الأسواق الصاعدة إلى شركات من البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا مدرجة ضمن مؤشر "Market S&P Global Broad Index".

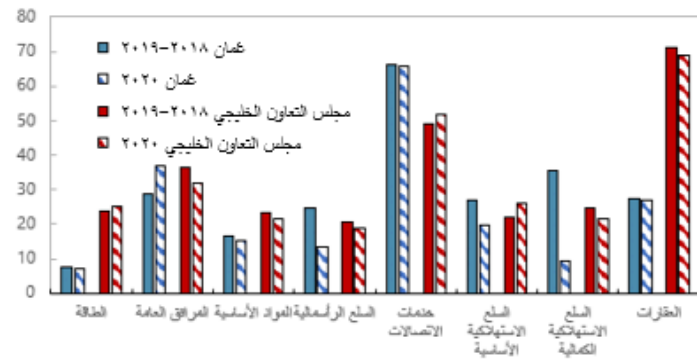
نمو الإيرادات في السنة الأولى



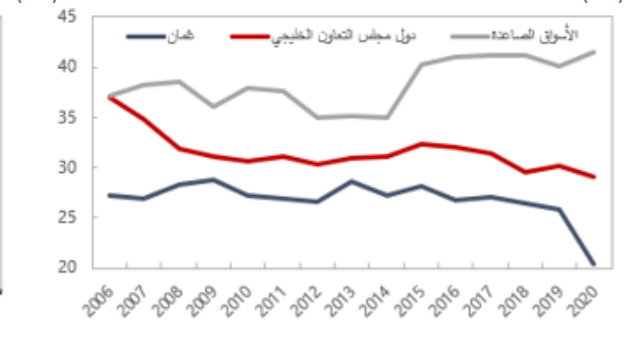
نمو الإيرادات في السنة الأولى



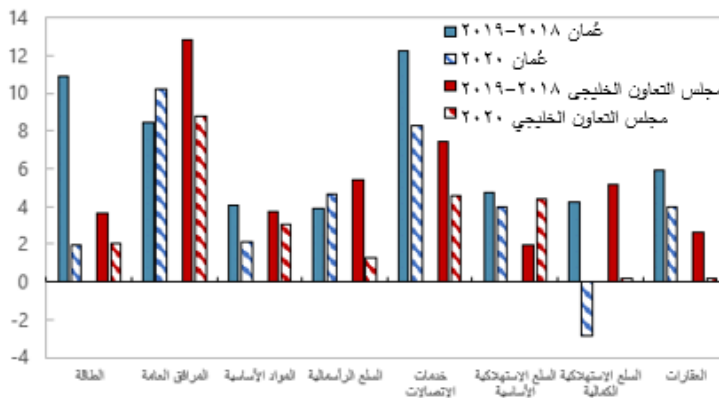
إجمالي الهامش



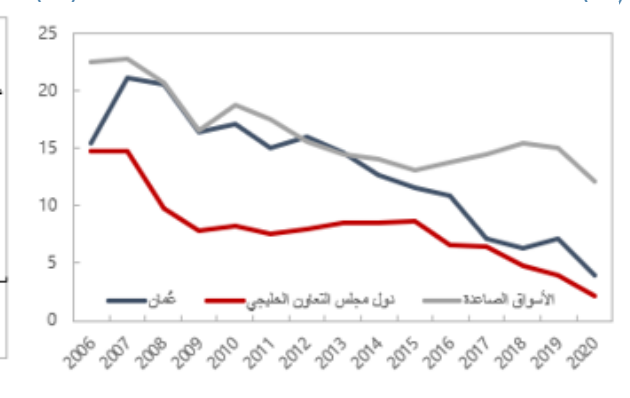
إجمالي الهامش



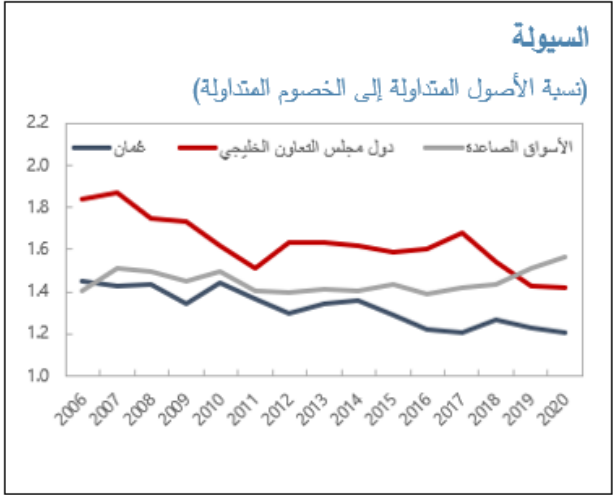
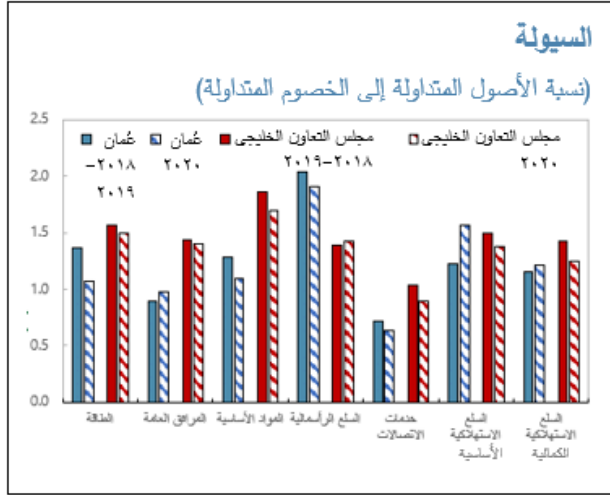
العائد على حصص الملكية



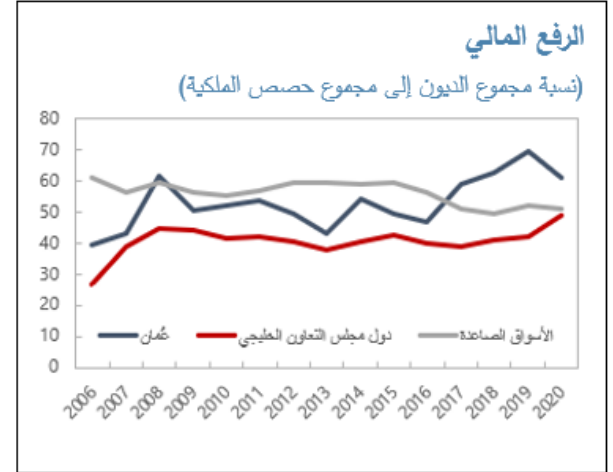
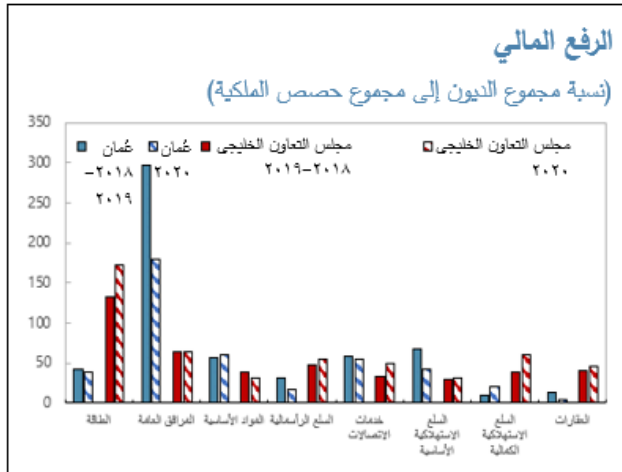
العائد على حصص الملكية



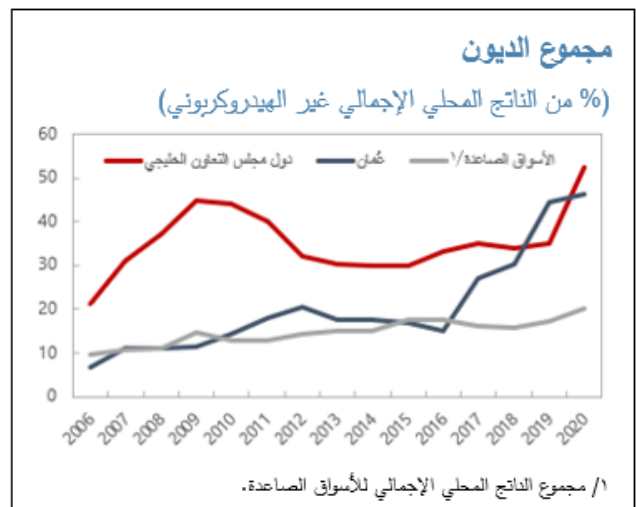
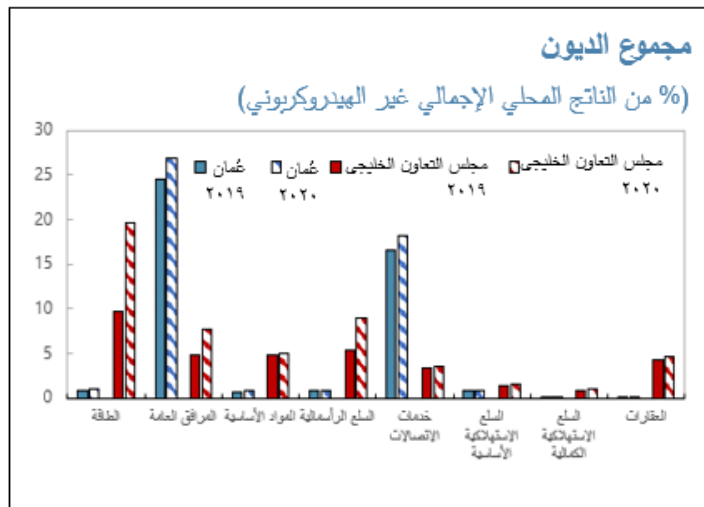
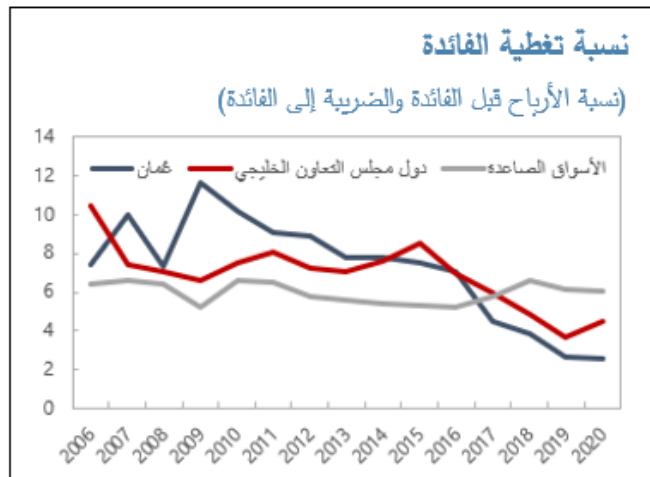
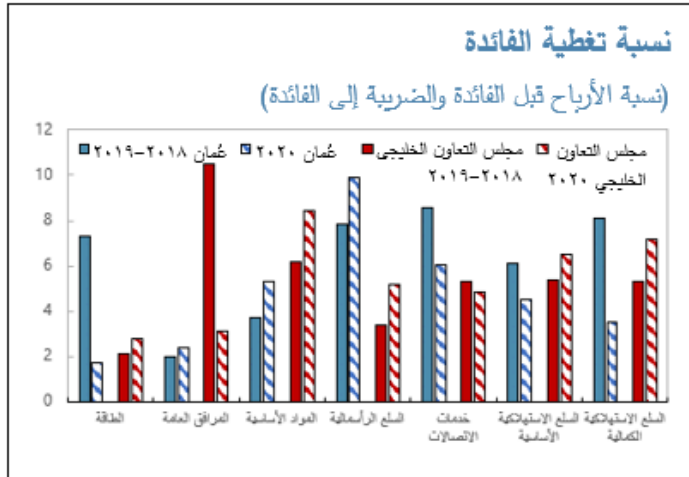
- لا يزال وضع السيولة مستقرًا. فرغم أن وسيط نسبة السيولة، الذي يُحسب عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، كان أقل مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أو الأسواق الصاعدة، فقد بلغ حوالي ١,٢ نتيجة نسب السيولة المرتفعة في معظم القطاعات.



- سجل الرفع المالي في الشركات ارتفاعا حاداً منذ عام ٢٠١٦. فمع نهاية عام ٢٠٢٠، ارتفع وسيط نسبة الدين إلى حصص الملكية في الشركات العُمانية من ٤٣٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٦١٪ في عام ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، زاد الرفع المالي في وسيط الشركات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، خلال نفس الفترة، من ٣٨٪ إلى ٤٩٪ فقط، وانخفض في الأسواق الصاعدة من ٦٠٪ إلى ٥١٪. وقد شهد الرفع المالي زيادة كبيرة، حيث كان قطاع المرافق العامة أكثر القطاعات اعتماداً على الرفع المالي. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني من ١٥٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٦٪ في عام ٢٠٢٠، ويرجع جزء من هذه الزيادة إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.



- كانت استدامة القدرة على خدمة الدين قوية على مر السنوات، لكن هناك ضغوطاً آخذة في الظهور. فنسبة تغطية الفائدة، التي تُعرف بأنها نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مدفوعات الفائدة، تتجاوز الحد المفترض عادة لاستدامة القدرة على تحمل الدين وهو ١,٥، رغم أنها أقل بكثير من متوسطها التاريخي البالغ ٨ في عُمان و ٦ في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي عام ٢٠٢٠، تدهورت نسبة تغطية الفائدة في كافة القطاعات في عُمان ما عدا المرافق العامة والمواد الأساسية والسلع الرأسمالية.



جيم - اعتبارات السياسات

٤- من المرجح أن يشكل استمرار التدهور في توقعات الربحية والرفع المالي عبئا على النظام المصرفي والاستدامة المالية. ويمكن أن يؤدي تدهور جودة الأصول والزيادة المفاجئة في حالات الإفلاس إلى زيادة الترابط بين الشركات والبنوك والكيانات السيادية بسبب زيادة القروض المتعثرة والالتزامات الاحتمالية. وينبغي للسلطات أن تكون منتبهة للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي الناجمة عن الرفع المالي الكبير في حقبة ما بعد كوفيد-١٩ والتحديات المالية المحتملة.

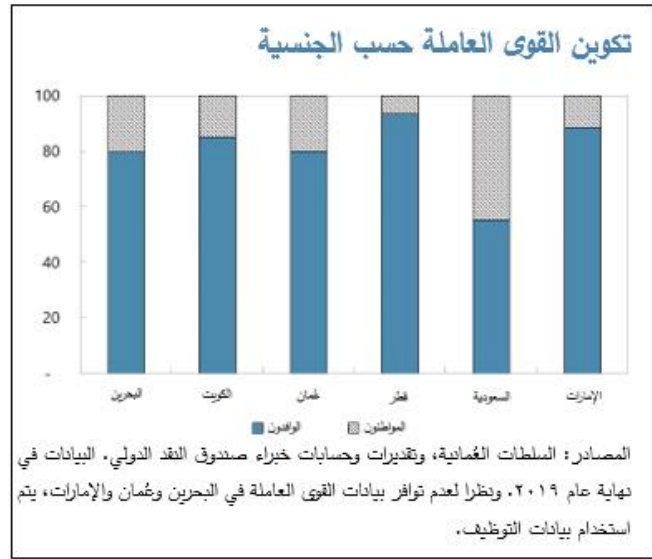
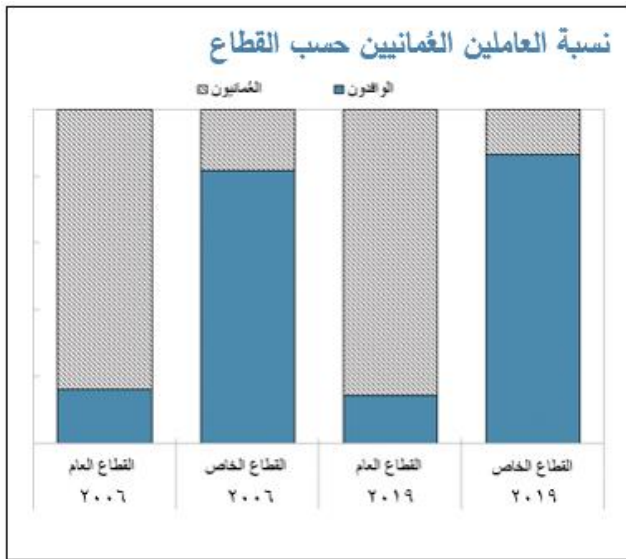
٥- ولذلك، ينبغي استمرار العمل بإجراءات الدعم المقدم من السياسات إلى أن تترسخ جذور التعافي. ففي ظل حجم أزمة كوفيد-١٩ واستمراريتها، سيؤدي طول فترة النمو المنخفض إلى استمرار تزايد حالات العسر المالي في الشركات. لذلك، ينبغي استمرار العمل بإجراءات الدعم المقدم من السياسات بل توسيع نطاقها حسب الحاجة، ولكن ينبغي أن تكون موجّهة لمدة محدودة إلى الشركات التي تتوافر لها مقومات البقاء. وفي الوقت نفسه، فإن التنسيق بين إجراءات الدعم المقدم من السياسات لمواجهة كوفيد-١٩ والإصلاحات الهيكلية، المعلنة في "خطة التحفيز الاقتصادي"، سيساعد في الحد من الندوب الاقتصادية على المدى الطويل.

المرفق الثامن: إصلاحات سوق العمل^١

أدى النمو الاقتصادي القوي في عُمان خلال العقود الماضية إلى دعم توفير كثير من فرص العمل. ويتركز توظيف المواطنين في القطاع العام، بينما يعمل معظم الوافدين في القطاع الخاص. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات لتعزيز توظيف المواطنين على نطاق أوسع. وهناك حاجة إلى مجموعة شاملة من السياسات في الفترة القادمة لتعزيز خلق فرص العمل للمواطنين، عن طريق تحسين مرونة سوق العمل، وتشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة، وخلق بيئة داعمة لتحفيز المواطنين على تولي وظائف في القطاع الخاص، وتعزيز التعليم والتدريب المهني لزيادة الإنتاجية.

ألف - خلفية

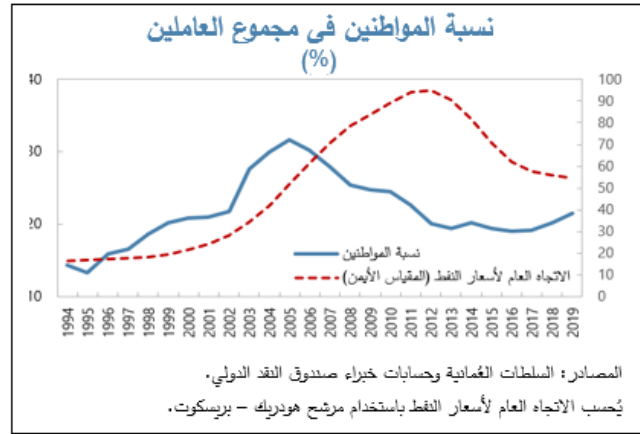
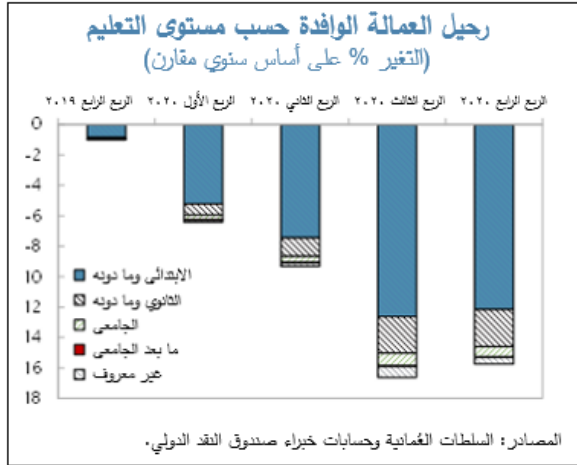
١- أدى النمو الاقتصادي السريع في العقود العديدة الماضية إلى دعم توفير الكثير من فرص العمل. وقد استحوذ المواطنون على ٨٥٪ من وظائف القطاع العام في عام ٢٠١٩، بينما انخفضت نسبتهم في القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٦. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يقوم القطاع الخاص بتوظيف نسبة كبيرة من العمالة الوافدة. فقد بلغ عدد العاملين الوافدين في عُمان ١,٧ مليون عامل تقريبا في نهاية عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل ٨٦٪ من مجموع العاملين في القطاع الخاص ويزيد قليلا عن النسبة المشاهدة في عام ٢٠٠٦ وهي ٨٢٪. وفي عام ٢٠١٩، كان حوالي ثلثي العاملين الوافدين في القطاع العام يعملون في الخدمة المدنية، بينما كان ثلثهم يعمل في البلديات والمؤسسات المملوكة للدولة وغيرها.



٢- وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات تشجع على توظيف المواطنين. فقد تم تطبيق سياسة التعمين منذ أواخر الثمانينات لتشجيع العُمانيين على العمل في القطاع الخاص. وتهدف هذه السياسة أيضا إلى تعظيم استخدام الموارد البشرية الوطنية وزيادة العائد على الاستثمارات نتيجة الزيادة السريعة في مستوى التحصيل التعليمي للمواطنين العُمانيين في إطار جدول أعمال أوسع نطاقا لزيادة تنوع الاقتصاد. وظلت نسبة العمالة الوطنية في ازدياد حتى عام ٢٠٠٥ ثم انخفضت بعد ذلك. لكن منذ عام ٢٠١٦، بدأت النسبة في الزيادة مرة أخرى، مما يعكس تنفيذا أقوى لمبادرات التعمين. وفي عام ٢٠٢٠، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى التعجيل برحيل العمالة الوافدة.

^١ إعداد فاي ليو.

٣- وتحدد "رؤية عُمان ٢٠٤٠"، التي تم إطلاقها في أوائل عام ٢٠٢١، هدف المجتمع القائم على المعرفة والمواهب الوطنية القادرة على المنافسة من خلال التعليم الشامل والتعلم مدى الحياة والبحث العلمي. وتؤكد الرؤية على تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني، ودعم البحث العلمي التطبيقي، وتشجيع الابتكار. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات، إذا نُفذت بالكامل، إلى تحسين الموارد البشرية في عُمان والمساعدة في تحسين إنتاجية العمالة على المدى المتوسط.

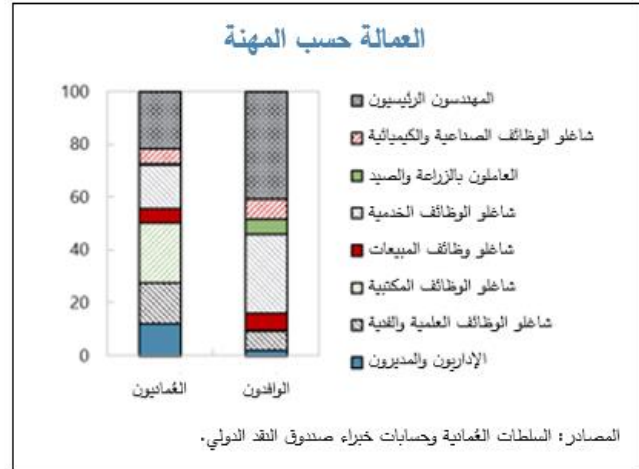
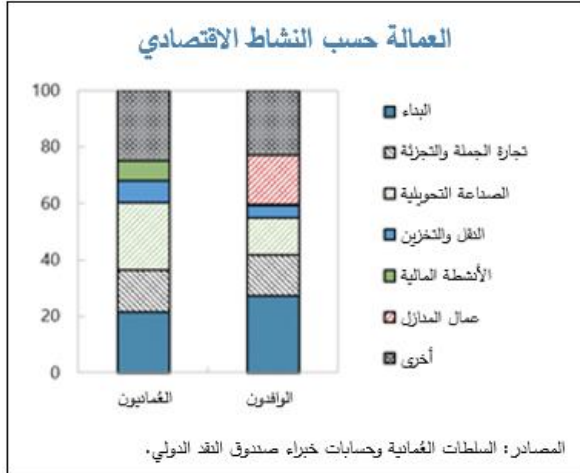


باء - خصائص سوق العمل العُماني

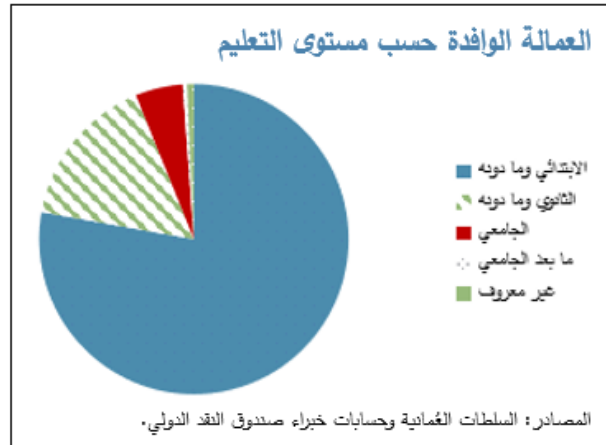
٤- يمكن أن تتسم سوق العمل في عُمان بالخصائص الرئيسية التالية:

- يتركز توظيف العُمانيين في القطاع العام، بينما يعتمد القطاع الخاص اعتماداً كبيراً على العمالة الوافدة. فخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، تم توفير حوالي ٠,٢٢ مليون فرصة عمل، ٩٥٪ منها في القطاع الخاص. وقد شغلت العمالة الأجنبية حوالي ٧٠٪ من فرص العمل التي تم توفيرها في القطاع الخاص والبالغ عددها ٠,٢١ مليون فرصة عمل. ويتوزع العمالة حسب المهنة، فنجد أن الوظيفة الأكثر شيوعاً بين الوافدين هي المهندسين الرئيسيين والمهندسين المساعدين، يليهم من يقومون بالأعمال الخدمية، في حين أن مهن العُمانيين أكثر تنوعاً ونسبتهم أعلى نسبياً في وظائف المديرين والوظائف المكتتبية. أما بتوزيع العمالة حسب الأنشطة الاقتصادية، فنجد أن العمالة الوافدة تتركز في قطاعات تشمل البناء والعمل المنزلي، في حين أن غالبية الوظائف في القطاع المالي يشغلها عُمانيون.

^٢ تُقاس بعدد العاملين.



كانت العمالة الأجنبية ركيزة مهمة للاقتصاد العُماني. فنسبة كبيرة من هذه العمالة منخفضة الراتب ومحدودة المهارة، قياسا على مستويات التعليم، وتقل نسبة العمالة عالية المهارة عن ١٠٪. وقد ساعد استخدام العمالة الأجنبية على تجاوز فترات النقص في العمالة المحلية واحتواء الضغوط المحمومة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، لكنه أدى أيضا إلى تقسيم



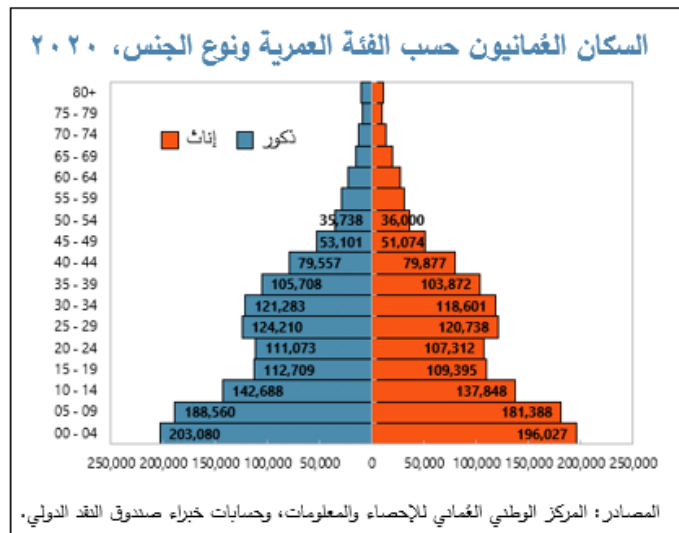
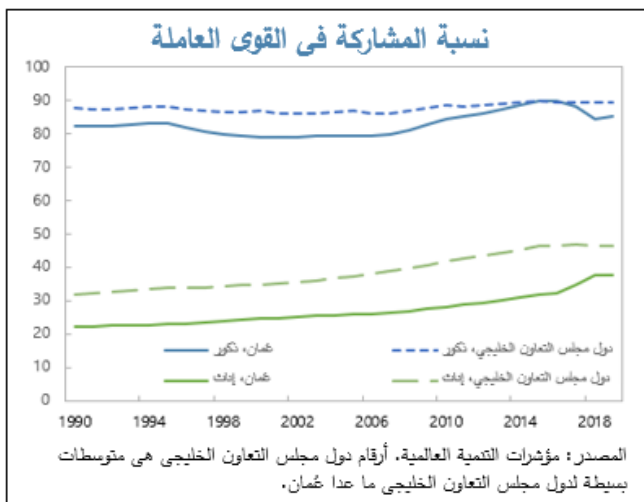
سوق العمل، وزيادة اعتماد الوافدين على التوظيف في القطاع الخاص، وأثر على نمو الإنتاجية. ويعكس هذا التقسيم أيضا نماذج الأعمال التي تُستخدم فيها العمالة بكثافة أكبر نسبيا، وتتأثر بمدى توافر مجموعة كبيرة من العمالة منخفضة التكلفة نسبيا من الخارج. وأصبحت هذه النتائج الآن قييدا على استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية سريعة النمو والحاصلة على تعليم متزايد الجودة، حيث يستمر توفير وظائف تستوعب الوافدين بنسبة أكبر.

● هناك عدد كبير من السكان الشباب في عُمان، وهو ما يتيح إمكانية جني ثمار عملهم في المستقبل إذا ما تم

استخدامهم كما ينبغي. فهيكّل السكان الذي يشكل فيه الشباب نسبة كبيرة سيؤدي إلى دخول عدد كبير من القوى العاملة الجديدة إلى سوق العمل في السنوات القادمة، ولا يمكن للقطاع العام استيعاب هذا العدد في الأساس. ويتيح ذلك فرصة الاستفادة من قوى عاملة متنامية وحاصلة على تعليم متزايد الجودة، ولكن يجب أن تصحبه إجراءات لتعزيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، هناك مجال لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد توصلت دراسة Mansour et al. (٢٠٢٠) إلى أن مستوى التعليم يرتبط ارتباطا موجبا وكبيرا بزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وأن احتمال انضمام النساء اللاتي يعشن في المناطق الحضرية إلى سوق العمل يكون أكبر بسبب تنوع الهيكل الاقتصادي وظروف العمل المواتية. وتتمتع النساء في عُمان بشكل عام بفرص جيدة للحصول على التعليم – كما يتضح من نسب قيدهن الصافية التي تماثل نسب القيد الصافية للذكور في التعليم الثانوي وتتجاوزها في التعليم العالي.^٣ ويؤكد "القانون الأساسي لسلطنة عُمان" على المساواة بين الرجل والمرأة في عُمان وتهدف "الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العُمانية"

^٣ في عام ١٩٧٠، أصدر السلطان قابوس سياسة التعليم الشامل لكل من الرجال والنساء، مما أدى إلى زيادة نسبة حضور الإناث في المدارس من صفر % تقريبا في عام ١٩٧٠ إلى ٤٩٪ في عام ٢٠٠٩ (Goveas et al., 2011). واستنادا إلى بيانات منظمة اليونسكو، بلغت صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ٩٣٪ للإناث وحوالي ١٠٠٪ للذكور في عام ٢٠١٩، وبلغت صافي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ٥٥٪ للإناث و ٣٠٪ للذكور. راجع <http://uis.unesco.org/en/country/om>.

(٢٠٠٧-٢٠٢٠) إلى تعزيز مشاركة المرأة بشكل كامل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،^٤ ومن شأن الجهود المبذولة لمواصلة تحسين بيئة العمل للمرأة، مثل زيادة المزايا الممنوحة للأمهات، وتحسين خدمات رعاية الأطفال، وتسهيل البحث عن وظائف أن تساعد على زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية.^٥ ويمكن زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة بجانب التنوع الاقتصادي والتحضر. يضاف إلى ذلك أن توفير بيئة أكثر دعماً لرائدات الأعمال، وتشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يحقق أثراً إيجابية تؤدي إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة.^٦



- تؤدي الفجوات الكبيرة في الرواتب إلى ميل عرض العمالة العُمانية نحو القطاع العام وميل الطلب على العمالة في القطاع الخاص نحو الوافدين. فالعمالة العُمانية أفضل تعليماً في المتوسط من العمالة غير العُمانية، ويتم تعيينها أساساً في القطاع العام، حيث تحصل بشكل عام على رواتب أعلى، وتتمتع بمزايا أكثر، كما تحصل على قدر أكبر من الأمان الوظيفي. وهناك فجوات كبيرة بين رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص في مجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط (IMF, 2017a). وتجدر الإشارة إلى أن النسبة بين متوسط رواتب العُمانيين في القطاع العام ومتوسط

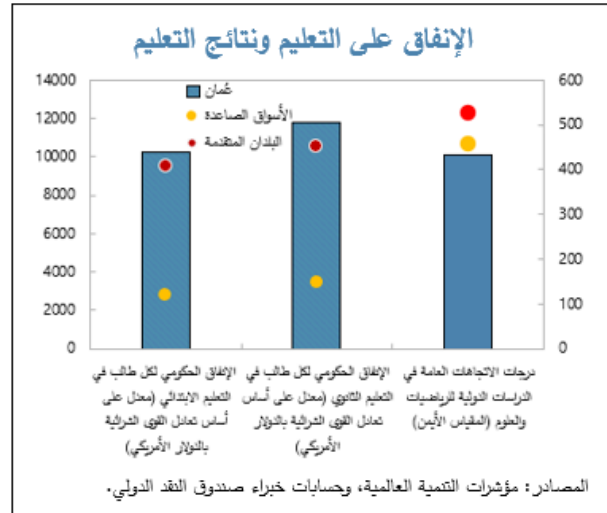
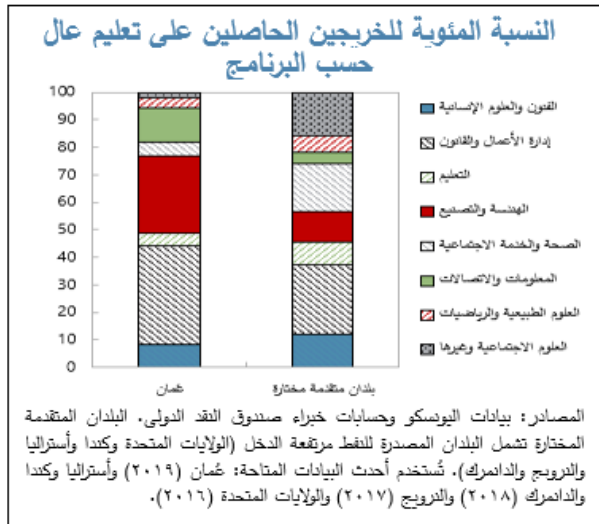
^٤ راجع دراسة (Plank (2011).

^٥ تواجه النساء بشكل عام حواجز أمام دخول سوق العمل في بلدان الشرق الأوسط (Marika Bontenbal 2011). ويمكن أن تكون هذه الحواجز واسعة النطاق، منها معدل النمو الاقتصادي وفرص العمل المتاحة للمرأة إلى جانب الحواجز الاجتماعية. كذلك تصنف دراسة Psacharopoulos and Tzannatos (1989) الخصوبة ضمن العوامل المؤثرة على سلوك مشاركة الإناث. ويتسم تأثير الخصوبة بالغموض، حيث تشكل رعاية الأطفال والعمل بأجر مطلبين متزامنين، ومن المرجح أن تختار المرأة المطلب الأول. ومن ناحية أخرى فإن تربية الأطفال تعني تحمل تكاليف باهظة وتحتاج الأسرة إلى مصدر ثانٍ للدخل.

^٦ بالإضافة إلى العوامل المشتركة التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل، وإدارة المعرفة، والدعم الفني، تتأثر مشاركة النساء كرائدات أعمال أيضاً بالعادات والتقاليد والقيم الثقافية (Mansour et al., 2020).

رواتبهم في القطاع الخاص قد انخفضت إلى حد كبير من حوالي ٣,٨ في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٢ في عام ٢٠١٤ عندما توفرت أحدث البيانات (Rouis et al. 2018).^٧

٥- وقطعت عُمان خطوات واسعة نحو تحقيق التحصيل التعليمي، ولكن هناك مجالا لتحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم. فقد وصلت نسبة البالغين غير المتعلمين انخفاضها سواء من الرجال أو النساء، وتوشك عُمان على تحقيق محو الأمية الشامل. ولكن رغم أن الإنفاق العام على التعليم في عُمان يماثل، في المتوسط، مستواه في الاقتصادات المتقدمة، فإن النتائج، مقبسة بدرجات الاتجاهات العامة في الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم، أقل من المتوسطات في الاقتصادات المتقدمة. وتحقق اقتصادات الأسواق الصاعدة، في المتوسط، مستوى مماثلا لعُمان وفقا للدرجات المسجلة في بيانات "الاتجاهات العامة في الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم" (TIMSS)، لكن نفقاتها أقل بكثير. ونظرا لضرورة تنويع الاقتصاد في الفترة القادمة، هناك فرصة لتنويع مجالات تخصص خريجي الجامعات - من إدارة الأعمال والقانون والهندسة والتصنيع إلى مجالات أخرى قد تكون مطلوبة في المستقبل، مثل الصحة والخدمة الاجتماعية والعلوم الطبيعية والرياضيات والتعليم.

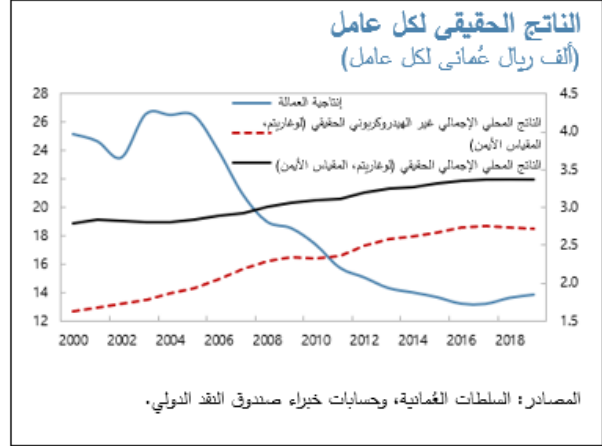
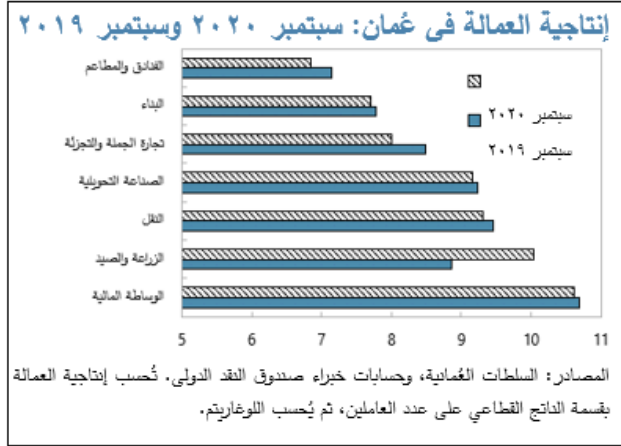


٦- وتشهد إنتاجية العمالة انخفاضا أو ركودا بشكل عام. ورغم أن مصداقية ربط سعر الصرف ساهمت في استقرار التضخم، فقد أدى انخفاض الإنتاجية إلى انخفاض القدرة التنافسية الخارجية على أساس سعر الصرف الحقيقي الذي يُقاس بتكلفة وحدة العمل، مما ساهم في انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات التجارية، وإحراز تقدم محدود في التنويع الاقتصادي.^٨ وزادت صدمة كوفيد-١٩ من التأثير السلبي على إنتاجية العمالة، حسب مقياس نسبة الناتج القطاعي إلى التوظيف، في جميع القطاعات. وقد يكون الانخفاض الناجم عن صدمة كوفيد-١٩ مؤقتا بطبيعته، ولكن ربما يكون له تأثير أطول أمدا على الإنتاجية، إذا ما تم فقدان رأس المال البشري والمهارات بسبب البطالة المطولة، أو إذا حدث نقص في العمالة بسبب الانخفاض السريع في العمالة الوافدة.

^٧ تشكل الأجور الأساسية ما يقرب من نصف فاتورة الرواتب الحكومية، بينما يحتوي النصف الآخر على مكونات أخرى بخلاف الأجور، مثل البدلات والمستحقات الأخرى، بما في ذلك بدلات السكن، والنقل، وغلاء المعيشة.

^٨ يُعزى ذلك جزئيا إلى القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة والمهارات المحدودة.

جيم - سياسات سوق العمل وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد



أحدث سياسات سوق العمل

٧- تم تطبيق سياسات سوق العمل في السنوات الأخيرة لزيادة توظيف العُمانيين في القطاع الخاص مع زيادة المرونة في سوق العمل. وتواصل الحكومة العمل على خلق فرص العمل لمواطنيها للمساعدة في دعم اقتصاد أصابه الضعف بسبب أسعار النفط المنخفضة وأزمة فيروس كورونا. وقد أعلنت وزارة القوى العاملة عن خطط لتخصيص مزيد من الوظائف للمواطنين في مجالات تشمل الأعمال الإدارية والمالية وشؤون الطلاب والإرشاد الوظيفي في منشآت التعليم العالي. وتواصل العمل أيضا مع منشآت القطاع الخاص على تعزيز الشراكة والتعاون في خلق فرص العمل.

٨- وتركز السياسات الوطنية على إصلاح التعليم والتدريب المهني. فقد تم وضع إقامة نظام تعليمي عالي الجودة ضمن الأولويات الوطنية في "رؤية عُمان ٢٠٤٠". ويهدف الإصلاح الذي تجريه السلطات إلى إقامة نظام محوِّز للتعليم والتدريب المهني لتزويد الأفراد بالمهارات العالية اللازمة لدخول سوق العمل، وتعزيز نظام التأهيل القائم على الأداء، وتشجيع البحث العلمي والتطوير عن طريق توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، وتعزيز الشراكة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص.

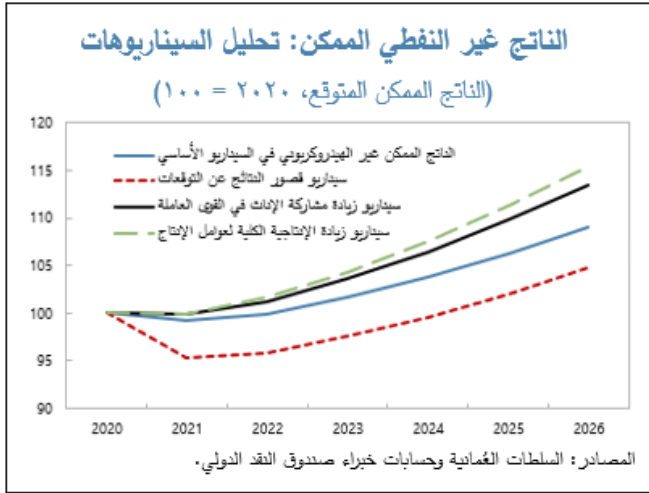
٩- وسيؤدي إنشاء "نظام الأمان الوظيفي" وألية تسوية منازعات العمل إلى تحسين مرونة سوق العمل. فقد تم إنشاء "نظام الأمان الوظيفي"، وهو برنامج لإعانات البطالة، في أواخر عام ٢٠٢٠ لحماية المواطنين العُمانيين في مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الجائحة حاليا. ويقدم النظام دخلا مؤقتا ومساعدات مالية للمواطنين العُمانيين أثناء سعيهم للبحث عن وظائف جديدة عند إنهاء خدمتهم لأسباب خارجة عن إرادتهم. ويوفر تطبيق هذا النظام حماية مهمة للمواطنين العُمانيين، كما يحفزهم على البحث عن وظائف في القطاع الخاص الذي قد تكون مخاطر فقدان الوظائف فيه أعلى مقارنة بالقطاع العام. وفي عام ٢٠١٩، أنشأت الحكومة مركز تسوية منازعات العمل لتسريع وتيرة التظلمات العمالية.

١٠- وقد تم تخفيف متطلبات توظيف العمالة الوافدة أيضا. فاعتبارا من يناير ٢٠٢١، سيتم السماح بانتقال العمالة الوافدة من صاحب عمل إلى آخر في عُمان دون شرط الحصول على "شهادة عدم ممانعة" من صاحب العمل. ومن شأن ذلك أن يسهل إعادة توزيع العمالة من خلال السماح للوافدين بالتنقل بين الوظائف بسهولة أكبر والسماح للشركات بتعديل حجم وتكوين موظفيها بسرعة أكبر استجابة للاحتياجات المتغيرة. ومن المتوقع أن يساهم قانون العمل الجديد، قيد المناقشة، في تحسين أداء سوق العمل عن طريق تقوية آليات تسوية المنازعات، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتسهيل اتفاقيات التفاوض الجماعي.

التأثير المحتمل لسياسات العمل على الاقتصاد

١١- تم التوصل إلى أن إصلاحات سوق العمل تعزز الإنتاجية. يمكن أن يؤدي تحرير أسواق المنتجات والعمل في القطاعات غير التجارية إلى زيادة إنتاجية العمالة على المدى المتوسط عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وكثافة رأس المال (IMF 2017b). ويمكن أن يؤدي تخفيف قوانين حماية العمالة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالنسبة للعمالة المنتظمة عن طريق تحسين توزيعها بين الشركات والقطاعات.

١٢- ويتم إجراء تحليل للسيناريوهات لتوضيح الآثار المتغيرة لسيناريوهات سوق العمل المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني الممكن. ويمكن أن تكون هذه التحليلات بمثابة أسس مرجعية عن اتجاه ومدى تأثير سياسات سوق العمل.



ويتم إعداد تقديرات وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني الممكن باستخدام منهج دالة إنتاج كوب دوغلاس، حيث يتم تفكيك الناتج الممكن إلى رأس المال والعمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ونظرا لارتفاع درجة عدم اليقين بشأن تأثير سياسات العمل على الأنشطة الاقتصادية، يتم النظر في عدة سيناريوهات بديلة لتوضيح المسار المحتمل للناتج في ظل سيناريوهات قصور النتائج عن التوقعات وتجاوزها:

- يفترض السيناريو الأول زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ٣٨٪ حاليا إلى المتوسط العالمي البالغ ٥٠٪ تقريبا في السنوات الخمس المقبلة، مما يؤدي إلى جلب

عمالة إضافية يتم استيعابها وتشغيلها بالكامل. وتفترض الزيادة أن الحواجز الحالية أمام مشاركة الإناث في القوى العاملة قد أزيلت تدريجيا وأن العاملات يتمتعن بنفس مهارات العاملين من الذكور في المتوسط. ويُفترض بقاء نسبة رأس المال إلى العمل ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج دون تغيير في هذا السيناريو.

- في السيناريو الثاني، يتم النظر بشكل أكبر في مكاسب الاقتصاد من إدماج العنصر النسائي. فمزايا مشاركة النساء في القوى العاملة تفوق المزايا الناتجة عن مجرد زيادة عدد العاملين. وقد توصلت الأبحاث إلى أن العمالة من الذكور والإناث مكملتا لبعضهما البعض في عملية الإنتاج (IMF 2018). فالنساء تضيف مهارات جديدة إلى مكان العمل، وهو ما قد يعكس الأعراف الاجتماعية وتأثيرها على التنشئة، والتفاعلات الاجتماعية، إلى جانب الاختلافات في تفضيل المخاطر والاستجابة للحوافز. لذلك، يفترض السيناريو الثاني زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضا عند زيادة مشاركة الإناث في القوى

العاملة. ويُفترض أن زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو تعادل حوالي نصف المساهمة الناتجة عن زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل.^٩

- لتوضيح الأثر السلبي المحتمل حدوثه عند انخفاض عرض العمالة عن مستواه الوارد في السيناريو الأساسي، يفترض سيناريو قصور النتائج عن التوقعات انخفاض عدد العمالة الوافدة بنحو ٥٪ عن السيناريو الأساسي على المدى المتوسط. ويمكننا أيضا النظر إلى هذا السيناريو باعتباره السيناريو الذي تغادر فيه العمالة الوافدة البلاد بوتيرة لا يستطيع معها المواطنون شغل الوظائف الشاغرة بالكامل، ربما بسبب التفاوت بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل. وعلى غرار السيناريوهات السابقة، تظل نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة. ويُفترض أن يظل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج دون تغيير عن مستواه في السيناريو الأساسي.

١٣- وستؤثر مختلف مجموعات سياسات سوق العمل بدرجات متباينة على الناتج غير الهيدروكربوني الممكن. ففي ظل سيناريو يهي تجاوز النتائج للتوقعات، سيظل الناتج الممكن أعلى بنسبة ٤٪-٧٪ من مستواه المتوقع في السيناريو الأساسي، مما يبين فائدة إضافة عمالة إلى القوى العاملة وإمكانية زيادة الإنتاجية. أما في ظل سيناريو قصور النتائج عن التوقعات، فسيظل الناتج الممكن أقل من مستواه المتوقع في السيناريو الأساسي على المدى المتوسط. ويجدر التأكيد على عدم اليقين الكبير الذي يحيط بهذه التقديرات، والناشئ عن الافتراضات الأساسية إلى جانب العوامل الأخرى المحذوفة. فعلى سبيل المثال، قد يكون التأثير الإيجابي لتحرير أسواق العمل والمنتجات أكبر مما هو متوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تسهم الخدمات بحصة متزايدة في الموارد والناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات، ولا تزال القواعد التنظيمية أكثر صرامة بكثير مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة (Dabla-Norris et al. 2013). ويمكن للإصلاحات الهيكلية على صعيد المالية العامة، التي تهدف إلى تحسين الكفاءة في النظام الضريبي، أن تؤدي أيضا إلى زيادة إنتاجية الشركات عن طريق الحد من سوء تخصيص الموارد (IMF 2017b ، و Banerji et al. 2017).

دال – النتائج وتوصيات السياسات

١٤- تكتسب إصلاحات سوق العمل أهمية في التشجيع على توفير وظائف في القطاع الخاص للمواطنين العُمانيين وتحسين قدراتهم التنافسية. وهذه الإصلاحات من المتوقع أن توجد حوافز أمام المواطنين العُمانيين للبحث عن وظائف في القطاع الخاص، بوسائل منها إلقاء الضوء على ضيق فرص الحصول على وظائف في القطاع العام مستقبلا والعمل على اتساق الرواتب والمزايا التي يمنحها القطاع العام مع تلك التي يمنحها القطاع الخاص. وستشمل إصلاحات سوق العمل عمليات تصحيح للقطاع الخاص الذي يعتمد على العمالة الوافدة اعتمادا كبيرا. وهذا يستدعي اتباع منهج تدريجي ومنسق لتنفيذ هذه الإصلاحات.

- تشجيع التوظيف في القطاع الخاص. ينبغي أن يكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل. فاستنادا إلى سياسات العمل المرنة، ستعمل تنمية القطاع الخاص على تعزيز دوره في خلق فرص العمل للعُمانيين المؤهلين. ومن شأن السياسات التي تشجع تنمية القطاع الخاص، مثل تعزيز الشراكات الاستثمارية بين القطاع الخاص العُماني ومجتمع الأعمال الدولي، أن تساعد في خلق فرص العمل في القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة وضع توقعات واضحة حول فرص العمل المحدودة في القطاع العام مستقبلا لتحفيز المواطنين على قبول وظائف في القطاع الخاص. وللتشجيع

^٩ تشير تقديرات دراسة (Jaumotte, Koloskova, and Saxena (2016) إلى أن ارتفاع نسبة المهاجرين في السكان في سن العمل بمقدار نقطة مئوية واحدة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل بنسبة تصل إلى ٢٪، وذلك عن طريق زيادة إنتاجية العمالة وبدرجة أقل تعزيز الاستثمار. ونظرا لأن المعلومات محدودة عن تأثير عمل الإناث على الإنتاجية، يُستخدم اقراض متحفظ، حيث تؤدي زيادة العمالة بنسبة ١٪ (نتيجة ارتفاع عدد العاملات) إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو ٥,٠٪.

على استمرار خلق فرص العمل في القطاع الخاص، ينبغي ألا يتجاوز معدل نمو رواتب (ومزايا) القطاع العام نظيره في القطاع الخاص.

- توفير بيئة أكثر دعماً لمشاركة الإناث في القوى العاملة. يمكن تعميم إجراءات لزيادة تشجيع النساء على المشاركة في القوى العاملة، بوسائل منها تحسين خدمات رعاية الأطفال، وزيادة المزايا الممنوحة للأمهات، وتوفير المرونة في جداول العمل. إن ترقية مزيد من النساء إلى المناصب العليا وتشجيع رائدات الأعمال في إطار مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يحققا أثراً إيجابية تشجع على زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة.
- اعتماد سياسات أكثر مرونة لتوظيف العمالة الوافدة. ستكون هناك حاجة إلى العمالة الوافدة ليس في أعقاب الأزمة مباشرة لتأمين التعافي الاقتصادي المطلوب فحسب، ولكن أيضاً على المدى المتوسط مع نمو الاقتصاد وتطوره. ويمكن أن تؤدي زيادة حرية تنقل العمالة إلى الحد من التفاوت بين أجور الوافدين والمواطنين وتسهيل إعادة توزيع الموارد البشرية بكفاءة أكبر. ومن شأن إصلاحات مثل زيادة تحسين الحماية الاجتماعية للوافدين أن تعمل على زيادة حرية تنقل الوافدين وجذب مزيد من المواهب من الخارج. ومن شأن سياسات العمل المرنة وزيادة التقارب بين مستويات الرواتب والتعويضات في القطاعين الخاص والعام أن تمكن المواطنين والوافدين من التنقل بحرية أكبر بين قطاعات الاقتصاد الأخذة في الانكماش والأخذة في التوسع، وبالتالي الحد من مخاطر حدوث نقص في العمالة في القطاعات الأخذة في التوسع السريع وحدوث فائض في العمالة في القطاعات الأخذة في الانكماش. وينبغي توخي الحذر في تنفيذ الخطط الرامية إلى مزيد من تقليص فجوة تكلفة العمالة بين العمانيين والوافدين عن طريق زيادة الرسوم على استخدام الوافدين، وذلك لتجنب إضعاف تنافسية أسعار القطاع الخاص.
- زيادة كفاءة الإنفاق العام على التعليم وتحسين التدريب المهني. يمكن تحسين فعالية الإنفاق على التعليم للحصول على تعليم عالي الجودة. فالإصلاحات الرامية إلى زيادة جودة التعليم الأساسي والعالي بحيث يصبح الخريجون على دراية بالمؤهلات القادرة على المنافسة ومهارات التوظيف لدخول سوق العمل المحلي والدولي، كلها خطوات يجدر الترحيب بها. ويمكن أن تقتصر هذه الإصلاحات بتحليل التكلفة والعائد للإنفاق على التعليم من أجل تحديد مواطن الضعف وسبل التحسين. ومن المهم أيضاً بذل الجهود لتحسين نظام التدريب المهني لتزويد الأفراد بالمهارات العالية اللازمة لدخول سوق العمل، والحد من التفاوت بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل، وزيادة إنتاجيتهم.

المراجع

- Aslam, Neelufer, and Srilekha Goveas. 2011. "A Role and Contributions of Women in the Sultanate of Oman." *International Journal of Business and Management*. 6.3: 232-39.
- Banerji, A., V. Crispolti, E. Dabla-Norris, R. Duval, C. Ebeke, D. Furceri, T. Komatsuzaki, and T. Poghosyan. 2017. "Structural Reforms in Advanced Economies: Buy-Outs, Buy-Ins and Budgetary Effects" Staff Discussion Note, forthcoming. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dabla-Norris, E., G. Ho, K. Kochhar, A. Kyobe, and R. Tchaidze. 2013a. "Anchoring Growth: The Importance of Productivity-Enhancing Reforms in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 13/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- IMF, 2017a. "Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper, Washington, D.C.
- IMF, 2017b. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.
- IMF, 2018. "Economic Gains from Gender Inclusion: New Mechanisms, New Evidence." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.
- IMF, 2020. "Women in the Labor Force: The Role of Fiscal Policies." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.
- Jaumotte, F., K. Koloskova, S. Saxena. 2016. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies." IMF Spillover Notes, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Mansour, Shawky, T. Al-Awadhi, N. Al Nasiri, A. Al Balushi. 2020. "Modernization and female labour force participation in Oman: spatial modelling of local variations." *Annals of GIS*, DOI: 10.1080/19475683.2020.1768437
- Marika Bontenbal. 2011. "Labor Nationalization Policies in Oman: Implications for Omani and Migrant Women Workers." *Asian and Pacific migration journal*. Vol. 20, Nos.3-4, 365-87.
- Plank, Leonhard. 2011. "The Omani Labour Market: Patterns and Challenges." *Der öffentliche Sektor - The Public Sector*. Vol. 37 (2).
- Psacharopoulos, George and Z. Tzannatos. 1989. "Female Labor Force Participation: An International Perspective." *The World Bank Research Observer*, 4(2):187-201.
- Rouis, M., and A. Al Balushi, 2018. "Containing the Civil Service Wage Bill in Oman." Oman Ministry of Finance Reflection Note Series 37. Unpublished.

- 1- تعرض هذه المذكرة معلومات توفرت بعد صدور تقرير الخبراء في 22 يوليو 2021. ولم يطرأ أي تغيير على تقييم الخبراء.
- 2- زاد إجمالي الاحتياطيات الدولي في عام 2021 مع توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة بمبلغ 0,74 مليار دولار أمريكي. وتعتزم السلطات ادخار المخصصات الجديدة من حقوق السحب الخاصة كاحتياطيات دولية، وبناء عليه تم تحديث بيانات الإطار الاقتصادي الكلي (الجدول 1).
- 3- نشرت السلطات بيانات محدثة للمالية العامة عن عام 2020 والنصف الأول من 2021.
 - ولم يطرأ بوجه عام أي تغيير يُذكر على عجز المالية العامة في 2020، حيث وازنت الإيرادات الهيدروكربونية المرتفعة ارتفاع الإنفاق الحكومي.
 - وتشير بيانات النصف الأول من عام 2021 إلى تراجع الدعم على الكهرباء على نحو أكثر تدرجاً مقارنة بالتوقعات، مما انعكس في زيادة استهلاك الكهرباء أثناء الإغلاق العام في ظل جائحة كوفيد-19 وتراجع وتيرة إلغاء الدعم لضمان الاستمرار في حماية الفئات الضعيفة، وهو ما قد يؤدي إلى خفض توازن المالية العامة المتوقع لعام 2021 بنحو 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط تسمح باحتمال تجاوز النتائج للتوقعات في تنفيذ الموازنة العامة لعام 2021.

مقارنة مؤشرات المالية العامة: المستجبات مقابل تقرير الخبراء، 2020 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

2020		الفرق	
المستجبات	تقرير الخبراء		
34.6	33.3	1.3	الإيرادات والمنح
26.0	24.9	1.1	الهيدروكربونات
8.6	8.4	0.1	غير الهيدروكربونات والمنح
53.5	52.4	1.2	المصرفات
43.3	42.4	0.9	الجارية
9.9	9.6	0.2	الراسمالية
19.3-	19.3-	0.1	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 1- عُمان مؤشرات اقتصادية مختارة، 2016-2026

توقعات						أولية				
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
قطاع النفط والغاز										
26.0	26.1	26.4	26.9	27.5	23.6	17.8	26.6	27.7	18.7	16.0
55.7	56.4	57.7	59.8	63.0	60.4	46.0	63.6	69.7	51.3	40.1
1.14	1.14	1.10	1.07	1.01	0.96	0.95	0.97	0.98	0.97	1.00
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
93.9	90.0	87.0	84.3	82.3	77.7	63.4	76.3	79.8	70.6	65.5
36.1	34.6	33.4	32.4	31.7	29.9	24.4	29.3	30.7	27.1	25.2
2.6	3.3	2.9	4.2	2.9	2.5	2.8-	0.8-	0.9	0.3	4.9
1.2	3.3	2.8	6.0	3.6	3.5	1.7-	1.4	4.0	2.1-	3.4
4.0	3.4	3.0	2.4	2.3	1.5	3.9-	2.8-	1.6-	2.4	6.2
2.4	2.4	2.5	2.5	2.7	3.0	0.9-	0.1	0.9	1.6	1.1
1.6	0.2	0.2	1.7-	2.9	19.7	14.6-	3.5-	12.0	7.4	9.4-
(مخفض الناتج المحلي الإجمالي)										
الاستثمار والادخار										
22.1	22.0	21.7	21.5	21.2	20.5	19.0	20.5	24.4	27.5	28.9
10.8	10.9	10.9	10.9	10.9	11.0	13.6	13.1	13.4	13.7	15.6
11.3	11.1	10.8	10.6	10.3	9.5	5.4	7.4	11.0	13.8	13.3
21.5	21.2	20.9	20.4	19.5	14.3	5.3	14.8	19.0	12.0	9.7
8.9	9.1	9.7	9.8	9.9	6.8	0.7-	10.2	7.4	2.6	7.5-
12.6	12.1	11.2	10.6	9.7	7.5	6.1	4.6	11.5	9.3	17.3
(من الناتج المحلي الإجمالي)										
مالية الحكومة المركزية										
33.1	33.7	34.6	34.8	35.3	32.9	34.6	39.2	36.2	33.2	28.7
21.9	22.6	23.6	24.3	25.2	23.3	26.0	29.8	29.6	23.3	21.1
11.1	11.1	11.0	10.4	10.1	9.6	8.6	9.4	6.6	9.9	7.6
30.8	31.9	32.8	33.4	34.4	35.4	53.5	44.2	44.0	45.2	51.2
28.0	29.1	30.0	30.5	31.5	32.4	43.3	35.7	34.6	35.4	39.6
2.8	2.9	2.9	2.9	2.9	3.0	9.9	8.5	9.4	9.7	11.6
2.3	1.8	1.8	1.4	0.9	2.4-	19.33-	6.0-	8.4-	12.6-	24.1-
2.3	1.8	1.8	1.4	0.9	2.4-	12.1-	0.0	1.7-	6.5-	16.5-
26.7-	28.7-	30.8-	33.3-	36.1-	39.1-	47.8-	46.7-	48.4-	46.2-	54.1-
46.9	51.9	56.3	60.5	64.5	70.7	81.2	60.5	51.3	45.9	33.7
26.4	27.9	32.4	37.7	43.0	51.0	60.2	45.4	38.4	32.7	20.5
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
6.4	6.7	5.8	1.7	0.0	1.1-	28.3-	3.6-	18.9	5.4-	0.9-
1.0	4.6	5.6	6.4	7.3	6.5	23.2	4.4	4.4	8.2	3.0
4.9	4.9	4.7	4.4	3.6	2.5	1.1	2.8	4.9	6.5	10.1
1.9	4.9	5.6	5.6	6.0	5.1	8.9	2.0	8.3	4.2	1.8
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
القطاع الخارجي										
44.3	43.3	42.6	42.4	42.4	37.5	30.5	38.7	41.7	32.9	27.5
27.3	27.4	27.7	28.3	29.1	24.7	18.2	26.5	27.3	19.2	16.0
17.0	15.9	14.9	14.1	13.3	12.8	12.3	12.2	14.5	13.7	11.6
25.4-	24.4-	23.3-	22.2-	21.3-	19.9-	18.9-	20.5-	23.6-	24.1-	21.3-
0.6-	0.7-	0.7-	0.9-	1.4-	4.8-	8.7-	4.2-	4.3-	11.0-	12.5-
0.6-	0.8-	0.8-	1.1-	1.7-	6.2-	13.7-	5.5-	5.4-	15.6-	19.1-
19.1	18.1	17.2	16.4	16.0	15.8	15.0	16.7	17.4	16.1	20.3
5.6	5.6	5.6	5.6	5.7	5.9	6.3	7.3	6.4	5.5	7.0
79.9	80.0	78.9	78.3	78.2	78.6	72.7	72.0	66.7	58.2	41.9
85.0	88.9	90.8	92.9	95.0	101.1	114.7	94.3	83.6	82.5	63.9
(من الناتج المحلي الإجمالي)										
بنود للتذكير:										
16.2-	16.9-	17.7-	18.7-	19.8-	21.3-	25.6-	29.1-	30.5-	28.3-	31.5-
الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني 3/										
29.7-	31.2-	33.0-	35.2-	37.8-	40.0-	46.4-	46.7-	48.5-	47.4-	53.5-
الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني (من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني) 3/										
...	105.1	106.7	105.6	107.7	107.7
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010=100)										
...	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38
سعر الصرف (ريال لكل دولار، متوسط الفترة)										

المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يتضمن إنتاج النفط الخام، والمكرر، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.

2/ البيانات قبل عام 2021 معدلة باستبعاد مصروفات قطاع النفط والغاز التي أصبحت مسؤولية شركة تنمية طاقة عمان في 2021.

3/ معدل حسب الدورة الاقتصادية.